شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيى الدين عبد الحميد

الجزء الثالث

ملتزمة الطبع و النشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن و يوسف محمد و اخوانهما
٩ شارع عدلى باشا

الطبعة الأولى { صفر الخير ١٣٧٥هـ
أكتوبر ١٩٥٥م

مطبعة السعادة بمصر

إعراب الفعـــل

(أَرْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ)

يعنى أنه يجب رفعُ المضارعِ حينئذٍ ، والرافع له التّجرُّدُ المذكورُ ، كما ذهب إليه حُذَّاقُ الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعُه موقعَ الاسمِ كما قال البصريون ، ولا نفسُ المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروفُ المضارعة كما نُسِبَ للكسائى ، واختار المصنفُ الأول، قال فى شرح الكافية : لسلامته من النَّقْضِ ، بخلاف الثانى ؛ فإنه ينتقض بنحو هَلاَّ تفعلُ ، وجعلت أفعلُ ، ومالكَ لا تَفْعَلُ ، ورأيت الذى تَفْعَلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها(١) ، فلو لم يكن للفعل رافع غيرُ وقوعِهِ موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطَلَ القولُ بأن رافِعَه وقوعُه موقعَ الاسم ، وصح القولُ بأن رافعه التجرُّدُ . اهـ .

ورد الأولُ بأن التجرُّدَ عدَمىٌ والرفع وجودى ، والعدَمىُّ لا يكون علةً للوجودى .

وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرُّدَ من الناصب والجازم عدمى ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوَّل أحواله مُخَلَّصاً عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمالُ الشىء والمجىء به على صفة مّا ليس بعدمى .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما لم يقيد المضارعَ هنا بالذى لم تُبَاشره نونُ توكيدٍ ولا نونُ إناثٍ اكتفاءً بتقدم ذلك فى باب الإعراب .

(وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَىْ) أى : الأدواتُ التى تنصب المضارعَ أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأنْ ، وإذَنْ ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين .

فأما « لَنْ » فحرفُ نَفْيٍ تختصٌّ بالمضارع ، وتُخَلِّصُه للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب

---

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلا مضارعا ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد « مالك » وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسمَ، نحو «لَنْ أضْرِبَ، ولَنْ أقُومَ» فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تُفيدُ تأبيدَ النفيِ ولا تأكيده خلافاً للزمخشرى الأول فى أنموذجه والثانى فى كشّافه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألفُ نوناً خلافاً للفراء، ولا «لاَ أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ للساكنين، خلافاً للخليل والكسائى.

﴿تنبيهات﴾: الأول: الجمهورُ على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زَيْدًا لَنْ أضْرِبَ» وبه استدلّ سيبويه على بَسَاطتها[1]، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

الثانى: تأتى «لن» للدعاء كما أتت «لا» كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله:

٩٩٥ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ
تُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما «فَلَنْ أكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ» فقيل: ليس منه؛ لأن فعلَ الدعاء لا يُسْنَد إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، ويردُّه قوله «ثم لا زِلْتُ لكم».

الثالث: زعَمَ بعضُهم أنها قد تجزم كقوله:

٩٩٦ — [أيَادِى سَبَا يا عزَّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ]
فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظرُ[2]

وقوله:

٩٩٧ — لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

والأولُ محتملٌ للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

* * *

وأما «كَىْ» فعلى ثلاثة أوجه:

---

(١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أن» المصدرية لبقى لها حكم «أن» المصدرية، و«أن» المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء.

(٢) أيادى سبا: متفرقا متبددا، و«ما» مصدرية ظرفية، ويروى «فلم يحل».

أحدها : أن تكون اسْماً مختصراً من « كَيْفَ » كقوله :

٩٩٨ — كَىْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ
قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

والثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملا ، وهى الداخلة على « ما » الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وقيل : ما كافَّةٌ ، وعلى « أن » المصدرية مُضْمَرة نحو « جئت كى تُكرِمَنِى » إذا قدرت النصب بأنْ ، ولا يجوز إظهار « أنْ » بعدها ، وأما قوله :

[فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً
لِسَانَكَ] كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنى وعملا وهو مُرَاد الناظمِ ، ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أنْ كما فى نحو « لِكَيْلاَ تَأْسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرفَ جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ — أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِى
[فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأنْ ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح هذا الثانى بأمور ؛ الأول : أنَّ أنْ أم الباب ، فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة ؛ فيلزم تقديمُ الفرعِ على الأصل ، الثانى : أنَّ ما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكداً لغيرِه ، الثالث : أن أن لاصقت الفعلَ فترجَّح أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران فى نحو جِئْتُ كَىْ تفعلَ « كَىْ لاَ يَكُون دُولَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، و إن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما سبق من أن « كى » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما ، وتأولوا « كَيْمَهْ » على تقدير كى تفعل ماذا ، و يلزمهم كثرةُ الحذفِ ، و إخراجُ ما الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحَذفُ ألفها فى غير الجر ، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولَهم قولُه :

١٠٠٠ — فأَوقَدْتُ نارى كَىْ لِيبصرَ ضوءَها
[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهوَ فى الْبَيْتِ دَاخِلُهْ]

وقوله :

١٠٠١ — كَىْ لِتقضِينِى رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِى غَيْرَ مُخْتَلَسِ

لأن لامَ الجر لا تَفصِل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرفُ جر دائما ، ونقل عن الأخفش .

الثانى : أجاز الكسائى تقديمَ معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوَ كَىْ أَتعلَّمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فُصِلَ بين « كى » والفعلِ لم يبطل عملُها ، خلافا للكسائى ، نحو « جئتُ كَىْ فِيكَ أَرغبَ » والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها و بين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الرابع : زعم الفارسى أن أصل « كما » فى قوله :

١٠٠٢ — وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ
كَمَا يَحسِبُوا أن الهوَى حيثُ تَنْظرُ

الأمران فى نحو جِئْتُ كَىْ تفعَلَ « كَىْ لاَ يَكُون دُولَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، و إن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما سبق من أن « كى » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما ، وتأولوا « كَيْمَهْ » على تقدير كى تفعل ماذا ، و يلزمهم كثرةُ الحذفِ ، وإخراجُ ما الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحَذفُ ألفها فى غير الجر ، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولَهم قولُه :

١٠٠٠ — فأَوقَدْتُ نارى كَىْ لِيبصَرَ ضوءها
[وَأَخرَجْتُ كَلْبِي وَهوَ فى الْبَيْتِ دَاخِـلُهْ]

وقوله :

١٠٠١ — كَىْ لِتَقْضِينِى رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِى غَيْرَ مُخْتَلَسِ

لأن لامَ الجر لا تَفصِل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرفُ جر دائما ، ونقل عن الأخفش .

الثانى : أجاز الكسائى تقديمَ معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوَ كَىْ أَتعلَّمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فُصِلَ بين « كى » والفعلِ لم يبطل عملُها ، خلافا للكسائى ، نحو « جئتُ كَىْ فِيكَ أَرغَبَ » والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها و بين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الرابع : زعم الفارسى أن أصل « كما » فى قوله :

١٠٠٢ — وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَـنَّهُ
كَمَا يَحسِبُوا أن الهَوَى حيثُ تَنْظرُ

« كيما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفّت بما ، ودخلها معنى التعليل فنَصَبَتْ ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً فى قوله :

١٠٠٣ — لاَ تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ

الخامس : إذا قيل « جئتُ لِتُكْرِمَنِي » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كونَ المضمرِ كى ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكَنُ فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

***

و (كَذَا بِأَن) أى من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو « وَأَن تَصُومُوا » « والذى أطمَعُ أن يَغفِرَ لِى خَطِيئَتِى » (لاَ بَعْدَ عِلمٍ) أى ونحوِهِ من أفعال اليقين ؛ فإنها لا تنصبه ؛ لأنها حينئذٍ المخففةُ من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « عَلِمَ أَن سَيَكُونُ » « أفَلاَ يَرَوْنَ أن لاَ يَرجِعُ » أى أنهُ سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أن لاَ يَرجِعَ » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ — نَرْضَى عَنِ اللهِ إنَّ النَّاسَ قَد عَلِمُوا
أَنْ لاَ يُدَانِيَنَا مِن خَلقِهِ بَشَرُ

فمما شذ ، نعم إذا أول العلمُ بغيره جاز وقوعُ الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه « ما عَلِمتُ إلاَّ أن تقُومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرَى قولك « أشِيرُ عليك أن تقوم » وقيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابنُ الأنبارى ، والجمهور على المنع .

(وَالَّتِي مِن بَعدِ ظَنّ) ، ونحوِه من أفعال الرُّجحان (فَانصِب بِهَا) المضارعَ إن شئت ، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفع صَحِّح وَاعتَقِدْ) حينئذ (تَخفِيفَهَا مِن أنَّ) الثقيلة (فَهْوَ مُطَّرِد) وقد قرىء بالوجهين « وَحَسِبُوا أن لاَ تكون فِتنَةٌ » قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع « تكون » والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجحُ عند عدم الفَصل بينها و بين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى « أحسِبَ النَّاسُ أن يُترَكُوا »

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أجرى سيبويه والأخفشُ « أنْ » بعد الخوف مُجرَاها بعد العلم ، لِتَيَقنِ المَخُوفِ ، نحو « خِفْتُ أنْ لاَ تفعلُ » ، « خَشِيتُ أنْ تقومُ » ومنه قوله :

١٠٠٥ — [وَلاَ تَدْفِنَنِّى فِى الْفَلاَةِ فإنَّنِى] أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا

ومنع ذلك الفراء .

الثانى : أجاز الفراء تقديمَ معمولِ معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ — رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا كانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال فى التسهيل : ولا حُجَّة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر .

الثالث : أجاز بعضُهم الفصلَ بينها و بين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو « أريدُ أنْ عِنْدَكَ أقْعُدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا ، كقوله :

١٠٠٧ — لمَّا رَأيْتُ أبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاء(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد .

الرابع : أجاز بعضُ الكوفيين الجزمَ بها ، ونقله اللِّحْيَانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ — إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا :
تَعَالَوْا إلَى أنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله :

١٠٠٩ — أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَىَّ كَمَا هِيَا

---

(١) أصل الكلام فى هذا البيت : لن أدع القتال مارأيت أبا يزيد مقاتلا ، ففصل بين « لن » ومنصوبها ــ وهو « أدع » ــ بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون « لن » فى ميم « ما » المصدرية الظرفية .

وفى هذا نظر ؛ لأن عطفَ المنصوب — وهو « فتتركها » — عليه يدل على أنه سُـكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتى « أن » مُفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمُفسِّرَة هي المسبوقة بجُمْلَة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فأَوْحَيْنا إلَيْه أنِ اصْنَع الْفلكَ » ، « وَانْطَلقَ الْمَلأُ مِنْهُم أنِ امْشُوا » .

والزائدة هى التالية للمّا ، نحو « فلمَّا أنْ جَاء الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الـكاف ومجرورها ، كقوله :

[وَ يَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ] كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

فى رواية الجر ، و بين القَسَمِ « ولو » كقوله :

١٠١٠ — فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنتُمُ لَـكَانَ لَـكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

وأجاز الأخفش إعمالَ الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى « وَمَالَنَا ألاَّ نُقَاتِلَ » و بالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة فى ذلك ؛ لأنها فى الآية مصدرية ؛ فقيل : دخلت بعد « ما لنَا » لتأوله بما مَنَعنَا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل أن لا تـكون لا زائدة ، والصوابُ قول بعضهم : إن الأصل وما لنا فِى أن لا نُقَاتل .

والفرق بينها و بين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد وليها الاسمُ فى البيت الأول والحرفُ فى الثانى .

(وَ بَعْضُهمْ) أى بعضُ العرب (أَهْمَلَ أنْ حَملاً علَى * ما أُخْتِهَا) أى المصدرية (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَملا) أى واجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة ابن مُحَيْصن « لمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَة » وقوله :

١٠١١ — أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاء وَيْحَـكُمَا

مِنِّى السَّلامَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة .

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مَقِيس .

***

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) أى شروطُ النصب بإذَنْ ثلاثة :

الأول : أن يكون الفعلُ مستقبلا ؛ فيجب الرفع فى « إذاً تَصْدُقُ » جوابا لمن قال : أنا أحبك .

الثانى : أن تكون مُصَدَّرة ؛ فإن تأخرت نحو « أكْرِمُكَ إذا » أهملت ، وكذا إن وقعت حَشوًا كقوله :

١٠١٢ — لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

فأما قوله :

١٠١٣ — لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيراً إِنِّى إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أهْلِكَ ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى .

الثالث : أن لا يفصل بينها و بين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ فى نحو « إذن أنا أكرمك » و يغتفر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء والدعاء ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف . والصحيحُ المنع ؛ إذ لم يُسْمَعْ شىء من ذلك .

وأجاز الكسائى وهشامٌ الفصلَ بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَانْصِبْ وَارْفَعَا * إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَعَا) وقد قرىء شاذا «وَ إذاً لاَ يَلْبثُوا خَلْفَكَ» «فإذاً لاَ يؤْتُوا الناسَ نقيرا» على الإعمال. نعم الغالبُ الرفعُ على الإهمال ، وبه قرأ السبعة.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله محلٌّ ألغيتْ ، فإذا قيل «إنْ تَزُرْنى أَزُرْكَ وَإذَنْ أُحْسِنُ إليك» فإن قدرت العطفَ على الجواب جزمْتَ وأهملت إذن لوقوعها حَشْوا ، أو على الجملتين معا جاز الرفعُ والنصب، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنَفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك « زيد يقوم وإذَنْ أُحْسِنُ إليه » إن عطفْتَ على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان.

الثانى : الصحيحُ الذى عليه الجمهور أن « إذن » حَرْف . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، والأصل فى « إذن أ كرمك » إذا جئتنى أ كرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أنْ ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ ، لامركبة من « إذ » و «أن» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنهـا الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه.

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : فى كل موضع ، وقال الفارسى : فى الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال « أحبك » فتقول « إذن أظنك صادقاً » إذ لا مُجازَاة هنا.

الرابع : اختلف فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونهـا تبدل ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لَنْ ، وأنْ ، روى ذلك عن المازنى والمبرد ، وينبنى على هذا الخلافِ خلافٌ فى كتابتها ، والجمهورُ يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذًا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عُمَر أنّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهى لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظنّ، لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها، كما حملت «ما» على ليس، لأنها مثلها فى نفى الحال، اهـ.

***

(وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ * إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً) نحو «لِئَلاَّ يَكُونَ للناس عليكم حجة» «لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتاب» لا فى الآية الأولى نافية، وفى الثانية مؤكدة زائدة (وَإِنْ عُدِمْ لاَ فَأَنْ أَعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا) لا: فى موضع الرفع بعُدِم، وأن: فى موضع النصب بأَعْمِلْ، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال، إما من أنْ إنْ كانا اسمىْ مفعول، أو من فاعل أَعْمِلْ المستتر إن كانا اسمى فاعل.

أى يجوز إظهار أنْ وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كونٌ ناقص ماضٍ منفى، ولم يقترن الفعل بلا؛ فالإضمار نحو «وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين»، والإظهار نحو «وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أول المسلمين» فإن سَبَقها كونٌ ناقص ماض منفى وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا) أى نحو «وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ»، «لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ»، وتسمى هذه اللام لامَ الجحود، وسماها النحّاسُ لام النفى، وهو الصواب، والتى قبلها لام كى؛ لأنها للسبب كما أن كى للسبب.

وحاصلُ كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نَفْيِ كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لامَ الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها فى أبواب النحو. ودخل فى قوله «نفى كان» نحو «لم يكن» أى المضارعُ المنفى بلم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازه فى أخواتها قياساً ، ولمن أجازه فى ظننت .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ما ذكره ــ من أن اللام التى يُنْصَبُ الفعلُ بعدها هى لام الجر ، وَالنصب بأن مضمرة ــ هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللامَ ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أنْ ، والخلاف فى اللامين ، أعنى لام الجحود ، ولام كى .

الثانى : أُختلف فى الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروهُ « ما كان زيد مُرِيداً ليفعل » ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها فى تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بَصْرى ولا كوفى ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهامًّا أو مستعدا لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ ــ فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِى
مُقَاوَمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أى فما كان جَمْع ، ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر « مَا أَنَا لأَدَعَهُمَا »

الرابع : أطلق النافى ، ومراده ما ينفى الماضى ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفى غير المستقبل بها قليل ، وأما لَمَّا فإنها وإن

كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إنْ فهى بمعنى « ما » وإطلاقه يشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَالُ » فى قراءة غير الكسائى أنها لامُ الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كى وأنَّ إنْ شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإنْ كانَ مكرُهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما يقال : أنا أشْجَعُ من فلان ، وإن كانَ مُعدًّا للنوازل .

الْخامس : أجاز بعض النحويين حذفَ لام الجحود ، وإظهار « أنْ » مستدلا بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هذَا القُرآنُ أن يُفتَرَى » والصحيحُ المنعُ ، ولا حجة فى الآية ؛ لأن « أن يُفتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

***

(كَذَاكَ بَعدَ أو إذَا يَصلحُ فِى مَوضِعِهَا حَتَّى أو الاَّ أن خفى)

« أن » مبتدأ ، وخفى : خبره ، وكذاك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلاّ : عطف عليه .

أى : كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صَلَح فى موضعها حَتى نحو « لألزمنك أو تقضيَنِى حقى » وقوله :

١٠١٦ — لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى
فَمَا انقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

أو إلاَّ كقولك « لأقتلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِم » ، وقوله :

١٠١٧ — وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

١٠١٨ — فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ ، إنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

واحترز بقوله « إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا » من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المُضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أنْ ، كقوله :

١٠٢٠ — وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سَبِيعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وتقديرُ إلاّ وحَتَّى فى موضع «أو» تقديرٌ لحظَ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، و بعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المُقَدَّر قبلها ، فتقدير « لأنتظرنه أو يقدم » لَيَكُونَنَّ انتظارٌ أو قدومٌ ، وتقدير « لأقتلن الكافر أو يسلم » ليكونن قَتْــله أو إسلامه ، وكذا العمل فى غيرهما .

الثانى : ذهب الكسائى إلى أن « أو » المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفراء ومَنْ وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيحُ أن النصب بأنْ مضمرةً بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مَصْدَرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أنْ بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله فى التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثانى التعليل مثل كى ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأرْضِيَنَّ الله أو يَغْفِرَ لى » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لى ، بمعنى كى يغفر لى . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التى بمعنى كى » لا وَجْهَ له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلاّ » فإنه يُوهِم أن «أو» تُرَادِفُ الحرفين ، وليس كذلك ، بل هى أو العاطفة كما مر .

***

(وَبَعْدَ حَتَّى هٰكَذَا إضْمَارُ أنْ * حَتْمٌ) أى واجب ، والغالب فى حتى حينئذ أن

تكون للغاية نحو « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى » وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَاحَزَنْ) وعلامتُها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلاّ أنْ كقوله :

١٠٢١ — لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أنْ تفعل » : المعنى حتى أن تفعَلَ . وصرح به ابنُ هشام الخضراوى ، ونقلهُ أبو البقاء عن بعضهم فى « وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ » والظاهر فى هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر فى قوله :

١٠٢٢ — وَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِى بَاطِلاَ حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مُسَبّبا عنه .

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب الكوفيون إلى أنَّ حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أنْ بعدها توكيدا . كما أجازوا ذلك بعد لام الجُحُودِ .

***

(وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْمُؤَوَّلاً * بِهِ) أى بالحال (ارْفَعَنَّ) حتما (وَانْصِبِ المسْتَقْبَلاً) أى لا يُنْصَبُ الفعلُ بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا — بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم — فالنصبُ واجب ، نحو « لأَسِيرَنَ حَتَّى أدخُلَ المدينة » وكالآية السابقة ، وإن كان غير حقيقى — بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة — فالنصبُ جائزٌ ، لا واجب ، نحو « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرسول » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا ، فالرفع — و به قرأ نافع — على تأويله بالحال ، والنصبُ — و به قرأ غيره — على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصافَ المخبَرِ عنه ـ وهو الرسول والذين آمنوا معه ـ بالدخول فى القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثانى يقدِّرُ اتصافه بالعَزْم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدْخُلُهَا » إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حَتَّى يقولُ الرسولُ » فى قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثانى : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع فى نحو « لأسيرَنَّ حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسِرْتَ حتى تدخلها ؟ » لانتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع فى « أيُّهُمْ سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسْرِهِ ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما مَنَعه إذا كان النفى مُسَلَّطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فَضْلَة ؛ فيجب النصب فى نحو « سَيْرِى حتى أدْخُلَهَا » وكذا فى « كان سَيْرِى أمْسِ حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً ا هـ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،

وقد مرّتا ، وابتدائية ، أى حرف تُبْتَدأ بعده الجملُ ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الأسمية كقوله :

١٠٢٣ - فمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُمْ
[لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ]

وقراءة نافع « حَتَّى يَقُولُ الرسول » وعلى الفعلية التى فعلُها ماضٍ ،نحو « حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة، ونُوزِعَ فى ذلك.

الثانى : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولا به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأنْ مُضْمَرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامةُ كونه حالاً أو مؤولا به صلاحيةُ جعل الفاء فى موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مُسَبباً عما قبلها ، انتهى .

***

(وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ)

أن : مبتدأ ، ونَصَب : خبرها ، وسَتْرُها حتم : مبتدأ وخبر ، فى موضع الحال من فاعل نَصَب ، و بعد : متعلق بنصب .

يعنى أنّ أنْ تنصبُ الفعلَ مضمرةً بعد فاء جواب نفى ، نحو « لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمنٍّ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ - يا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهى نحو « لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ — لاَ يَخْدَعَنَّكَ مَأْثُورٌ وَإِنْ قَدُمَتْ
تِرَاتُهُ فَيَحِقَّ الْحُزْنُ وَالنَّدَمُ[(١)]

والدعاء نحوُ « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلوبهم فَلاَ يُؤْمِنُوا حتى يَرَوُا العَذَابَ الأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ — رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِى خَيْرِ سَنَنْ

وقوله :

١٠٢٨ — فَيَارَبِّ عَجِّلْ مَا أُؤَمِّلُ مِنْهُمُ
فَيَدْفَأَ مَقْرُورٌ وَيَشْبَعَ مُرْمِلُ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ — هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِى فَأَرْجُوَ أَنْ
تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعَرْضُ نحوُ قوله :

١٠٣٠ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتَّحْضِيضُ نحوُ « لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ من الصالحين » وقوله :

---

(١) الترات فى قوله « قدمت تراته » بتاءين إحداهما فى أوله والثانية فى آخره ، وهو جمع ترة — بوزن عدة وصفة وزنة — وهى الحقد ، والإحنة والعداوة والثأر ، والمأثور : الذى قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور .

١٠٣١ — لَوْلا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِفٍ
فَتُخْمِدِى نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ

والتمنى نحو « يا ليتنى كُنتُ معَهُمْ فأفوزَ فَوْزاً عظيما » . وقوله :

١٠٣٢ — يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوَفَتْ
وَدَامَ لِى وَلَهَا عُمْرٌ فَنَصْطَحِبَا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطفِ نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيُهما ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، وإذا قُصِد الجوابُ لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ؛ فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول .

واحترز بمحضَيْن عن النفى الذى ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلاَّ والمتلوّ بنفى ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذى ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر[١] ، أو بما لفظه خبر نحو « صَهْ فأُكرِمْكَ » و « حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناس » ، ونحو « سكوتاً فينامُ الناس » ونحو « رزقنى الله مالاً فأنفقهُ فى الخير » فلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتى التنبيهُ على خلافٍ فى بعض ذلك .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مما مَثّلَ به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض « ماقَامَ فيأكلُ إلا طعامَهُ » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ — وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فى نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ إِلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ[٢]

---

(١) قال ابن هشام : الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب مابعده .

(٢) الندى — بوزن غنى وعلى — مجلس القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى ، وقال : إن النفى إذا انتقض بإلاّ بعد الفاء جاز النصبُ ، نص على ذلك سيبويه ، وعلى النصب أنشد :

* فَيَنْطِقَ إلاَّ بِالَّتِى هِىَ أعْرَفُ *

الثانى : قد تضمر «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومَىْ أداةِ شرطٍ ، أو بعدهما ، أو بعد حَصْر بإنما اختياراً ، نحو « إنْ تَأْتِنِى فَتُحْسِنَ إلَىَّ أُكَافِئْكَ » ونحو « متى زُرْتَنِى أُحْسِنْ إليك فَأُكرِمَكَ » ونحو « إذا قضى أمْراً فإنما يَقُولُ له كُنْ فَيَكُونَ » فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطراراً ، نحو « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الثالث : يُلْحَق بالنفى التشبيهُ الواقعُ موقعه ، نحو « كأنّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتَشْتُمَنا » ، أى ما أنت والٍ علينا ، ذكره فى التسهيل ، وقال فى شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح ؛ فيقال « غير قائم الزيدان فتكرِمَهُما » أشار إلى ذلك ابنُ السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندى ، قلت : وهو عندى جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوبٌ بالمخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهَّم ، والتقدير فى نحو « ما تأتينا فتحدثنا » ما يكون منك إتيان فتحديث ، وكذا يُقدَّر فى جميع المواضع .

الخامس : شرَطَ فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو « لِمَ ضَربْتَ زيدا فيجازيك » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدرٍ مستقبل منه ، وهو مذهب أبى على ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كَيْسَان « أينَ ذهبَ زيد فنتبعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع ، و إذا لم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل من الجملة سَبكْناه من لازمها ؛ فالتقدير : ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

***

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) فى جميع ما تقدم (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) أى يقصد بها المصاحبة (كلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفى ، نحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ » .

الثانى : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — فَقُلتُ ادْعِى وأَدْعُوَ ؛ إنَّ أنْدَى
لِصَوْتٍ أن يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

الثالث : النهى ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لاَ تنهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ
عارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أَتبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى
وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقوله :

١٠٣٨ — أَلمْ أكُ جارَكُم ويكونَ بيْنِي
وَبينَكُمُ المَــــوَدَّةُ وَالإِخاءُ

الخامس : التمنى نحو « يَالَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآيات ربنا وَنَكُونَ من المؤمنين » فى قراءة حمزة وحفص ، وقِيسَ الباقى .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرِدْ الاشتراكَ بين الفعل والفعل ، وأردتَ عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مَعَ فقط .

ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعلُ بعد الواو مبنيًا على مبتدأ محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجبَ رَفعه ، ومن ثَمَّ جاز فيما بعد الواو من نحو « لا تأكل السمكَ وتَشْربَ اللبن » ثلاثة أوْجُه : الجزمُ على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصبُ على النهى عن الجمع ، والرَّفعُ على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

﴿ تنبيه ﴾ الخلافُ فى الواو كالخلاف فى الفاء ، وقد تقدم .

***

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْىِ جَزْماً اعْتَمِدْ) جزما : مفعول به مقدم ، أى اعتمد الجزم (إنْ تَسْقُطِ الْفَا والْجَزاءُ قَدْ قُصِدْ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يُقصَد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

قِفانبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيب وَمَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخول فحومل]

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفى فلا يجزم جوابه ؛ لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجابُ تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لا يُجْزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «و بعد غير النفى» واحترز بقوله «والجْزَاء قَدْ قُصِدْ» عما إذالم يُقصَدِ الجزاء فإنه لاَ يُجْزَمُ بل يرفع : إما مقصوداً به الوصْفُ نحو «لَيْتَ لى مالا أنفقُ منه» أو الحال، أو الاستئناف ويحتملهما قولُه تعالى «فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فى البحر يَبَساً لا تخَافُ دَرَكا» وقوله :

١٠٣٩ — كرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كما تَكرُّ إلى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : الجزمُ عند التعرِّى من الفاء جائز بإجماع .

الثانى : اختلف فى جازم الفعل حينئذ ؛ فقيل : إن لفظ الطلب ضُمِّنَ معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهى و باقيها نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل مَنَابهَا فجزمت ، وهو مذهب الفارسى والسيرافى وابن عصفور . وقيل : الجزمُ بشرط مُقدر دلّ عليه الطلبُ ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وقيل : الجزمُ بلام مقدرة ؛ فإذا قيل «ألا تنزل تُصِبْ خيراً» فمعناه لِتُصِبْ خيراً ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف ، والمختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بُدَّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده ، لامتناع إظهارهِ بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملةً ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

***

(وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أنْ يصحَّ (أَنْ تَضَعْ * إنْ) الشرطية

(قَبْلَ لاَ) النافية (دُونَ تخَالُفٍ) فى المعنى (يَقَعْ) ومن ثم جاز «لا تدْنُ من الأسَدِ تسلم» ، وامتنع «لا تدْنُ من الأسد يأكلْكَ» بالجزم ، خلافا للكسائى .

أما قولُ الصحابى «يا رسولَ الله لاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ» وقوله عليه الصلاة والسلام : «مَنْ أكَلَ مِنْ هذهِ الشجرةِ فَلاَ يَقرَبَنَّ مَسْجِدَنا يُؤْذِنا بريحِ الثوم» فجزمه على الإبدال من فعل النهى ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة فى الثانى «يؤذينا» بثبوت الياء .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : لم يخالف فى الشرط المذكور غير الكسائى ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثانى : شَرْطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إنْ تفعلْ ، كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع إنْ لا تَفعَلْ ، فيمتنع الجزم فى نحو «أحْسِنْ إلىَّ لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إنْ تُحْسِنْ إلى لا أحسن إليك» لكونه غيرَ مناسب ، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه ، انتهى .

(وَالأمْرُ إنْ كَانَ بغَيْرِ افْعَلْ) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسم فِعْل ، أو باسم غيرِهِ (فلاَ * تَنْصِبْ جوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجزْمَهُ اقْبَلاَ) عند حذفها ، قال فى شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى «تُؤْمِنُونَ باللهِ وَرَسُولِهِ وتجاهِدُونَ فى سبيل الله بأمْوَالِكم وأنفُسِكم ذلكم خَيْرٌ لكم إن كنتم تعلمون ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم» وقوله : اتقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليْهِ ، وقوله

١٠٤٠ — [وَقَوْلِي كلَّمَا جشأَتْ وجاشَتْ]

مَكَانَكِ تُحْمَدِى أوْ تَسْتَرِيحى

وقولهم : حَسْبُكَ الحديثُ يَنم الناس ؛ فإن المعنى آمِنُوا وليتق وَاثْبتِى وَاكْفُفْ .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : أجاز الكسائى النصبَ بعد الفاء المجاب بها اسمُ فعل أمر

نحو صَهْ ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُك ، وذكر فى شرح الكافية أن الكسائى انفرَدَ بجواز ذلك ، ولكن أجازه ابن عصفور فى جواب نَزَالِ ونحوه من اسم الفعل المُشْتق ، وحكاهُ ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائى ماسوى ذلك .

الثانى: أجاز الكسائى أيضاً نصبَ جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو غفرَ الله لزيد فيُدْخِلَهُ الجنة .

***

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نصب كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)

وفاقا للفراء ؛ لثبوت ذلك سماعا كقراءة حَفْص عن عاصم « لعلى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السموات فأطَّلِعَ » وكذلك « لعله يزكى أو يذكر فتَنْفَعَهُ الذكرى » ، وقول الراجز أنشده الفراء :

١٠٤١ — عَلَّ صُرُوف الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِها
تُدِلْنَنَا اللَّمَّـــــةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبى موسى : وقد أشْرِبَهَا معنى ليت مَنْ قرأ « فأطَّلعَ » نصبا يقتضى تفصيلا[١] .

﴿ تنبيه ﴾ : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصْب ، وذكر فى الارتشاف أنه قد سُمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء اهـ .

***

(وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعلٌ عُطِفْ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، و يَنْصِبه: جواب الشرط ، وأن ـ

---

(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للفاء فى جوابه ، وإن لم يشرب معنى المتمنى لم ينصب .

بالفتح: فاعلُ ينصبه ، وثابتا: حال من أنْ ، وبمحذف : عطْفٌ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بأن مضمرةً جوازا فى مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضمرةً وجوباً فى خمسة مواضع وقد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفى ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سَبَقَ فى قوله « و إن عُدِمْ لا فأنَ أعمل مظهرا أو مضمرا » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أنْ تعطف الفعل على اسم خالصْ بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، والفاء ، وثم ، نحو قوله :

١٠٤٢ — لَلُبْسُ عباءةٍ وَتقرَّ عَيْنِى أحبُّ إلىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ونحو « أوْ يُرْسِلَ رَسُولا » فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وَحْياً ، ونحو قوله :

١٠٤٣ — لَوْلاَ توقُّعُ مُعْترٍّ فَأرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[(١)]

وكقوله :

١٠٤٤ — إنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أعْقِلَهُ
كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائرُ فيغضبُ زيد الذباب » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن العطف على المصدر المتوهم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مر .

---

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب — بفتح التاء والراء جميعا — مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح — أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؛ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أننى أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأننى أحب أن أرضيه ما كنت أوثر الغنى على الفقر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غيرَ المصدر ؛ فإن ذلك لا يختص به ؛ فتقول « لولا زيدٌ و يُحْسِنَ إلىَّ لهلكتُ » .

الثانى : تجوَّز فى قوله « فعل عطف » فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر .
الثالث : أطلق العاطفَ ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع فى غيرها .

***

(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبُ فِى سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)

أى حَذْفُ « أنْ » مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذٌّ ، لا يقبل منه إلا ما نقله العدول ، كقولهم : خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ ، ومُرْهُ يَحْفِرَها ، وقول بعضهم : تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه ، وقراءة بعضهم : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَه » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِى أَعبدَ » ومنه قوله :

[فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ]
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَه[1]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامُه أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز القياسُ عليه ، و به صَرَّح فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : وفى القياس عليه خلافٌ .

الثانى : أجاز ذلك الكوفيون ومَنْ وافقهم .

الثالث : كلامُه يُشْعِر بأن حذف أنْ مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُم البرقَ

(١) قدمر هذا البيت فى باب أفعال المقاربة (ش ٢٣٧) .

خوْفاً وطَمَعاً » قال : فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذى قاله مذهبُ أبى الحسن ، أجاز حذفَ أنْ ورفْعَ الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قل أفغيرَ الله تأمرونِّى أعبُدُ » ، وذهب قوم إلى أن حذف أنْ مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أنْ والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم « والفعل من بعد الجزا إن يقترن إلخ » اه .

عوامل الجزم

(بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ) طالبا : حال من فاعل ضَعْ المستتر ، وجزما : مفعولٌ به .

أى تجزم لا واللامُ الطلبيتان الفعلَ المضارع ، أما « لا » فتكون للنهى ، نحو « لا تُشْرِكْ بِاللهِ » وللدعاء نحو « لاَ تُؤَاخِذْنا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » وللدعاء نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمرُ والنهىُ والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطلبيتين ، مثل لا النافية والزائدة ، واللام التى ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم ، وهو كذلك فى لا ، ونَدَرَ قوله :

١٠٤٥ — لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُــوراً مَدَامِعُهَا

مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

وقوله :

١٠٤٦ — إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ
لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو «لا أُخْرَجْ» و«لا تُخْرَجْ» لأن المنهى غير المتكلم، وأما اللام فجزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل جائز فى السَّعة ، لـكنه قليل ، ومنه : «قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَـكُمْ» «وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ» وأقلُّ منه جزمُها فعلَ الفاعل المخاطَب كقراءة أُبَىٍّ وأنسٍ «فبذلك فلتفرحُوا» وقوله عليه السلام : «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّـكُمْ» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم بعضهم أن أصلَ «لا» الطلبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها لا النافية ، والجزمُ بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كَرَاهة اجتماع لامين فى اللفظ، وهما ضعيفان .

الثانى : لا يُفْصَلُ بين لا ومجزومها ، وأما قولُه :

١٠٤٧ — وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخَشَّعْ لِظَالِمٍ
عَزِيزٍ ، وَلَا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ (١)

فضرورة ، وأجاز بعضهم فى قليل من الـكلام نحو «لا الْيَوْمَ تَضْرِبْ» .

الثالث : حركةُ اللام الطلبية الـكسرُ ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتسكينُها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد ثم ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك.

الرابع : تحذف لام الأمر ويَبْقَى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مُطَّرد ، وهو حذفها بعد أمر بقول نحو «قُلْ لِعِبَادِىَ الذين آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» وقليل جائز فى الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقوله :

---

(١) لا : ناهية ، وتظلم : مجزوم بها ، و «حق قومك» مركب إضافى مفعول به لتظلم تقدم عليه ، و «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الـكلام : ولا تظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بغير هذا التحقيق

١٠٤٨ – قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَـا : تِئْذَنْ فَإِنِّى حَمْــــوُهَا وَجَارُهَـا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هـذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قَصَد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فـكان يقول « تأذن إنِّى » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذفُ دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ – مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَـكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وقوله :

١٠٥٠ – فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِى وَمُـدَّتِى وَلَـكِن يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

***

و (هـكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْـكُمْ » « وَلَمَّا يأتِـكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفى ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى ، وتنفرد لم بمصاحبةِ الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ » وجوازِ انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصالُ نفى منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ – فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِى وَلَمَّـــا أُمَزَّقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينها و بين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٢٥ — فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا
تَكُنْ فِى النَّاسِ يُدْرِكْكَ الْمِرَاء

وقوله :

١٠٥٣ — فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا
كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

وأنها قد تُلْغَى فلا يجزم بها . قال فى التسهيل : حملاً على لا ، وفى شرح الكافية : حملا على ما ، وهو أحسَنُ ؛ لأن ماتنفى الماضى كثيرا ، بخلاف لا ، وأنشد الأخفشُ على إهمالها قوله :

١٠٥٤ — لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح فى أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقْف عليها فى الاختيار كقوله :

١٠٥٥ — فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَما
فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أى ولما أ كن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، وتقول : قاربْتُ المدينةَ ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كلاًّ لمَّا[1] » ولا يجوز ذلك فى لم ، وأما قولُه :

١٠٥٦ — احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِى اسْتُودِعْتَهَا
يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

---

(١) قال ابن الحاجب : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلا لما يهملوا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلا لما يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

فضررة ، وبكَوْنِ مَنْفيها يكون قريبا من الحال ، ولا يُشْترط ذلك فى منفىّ «لم» تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز « لما يكن » .

وقال المصنف : كونُ منفى لما يكون قريباً من الحال غالبٌ لا لازم

و بكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفى لمْ ، ألا ترى أن معنى « بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ » أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذَوْقهم له متوقع . قال الزمخشرى فى « وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمانُ فِى قلوبِكم » : ما فى لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سِيّان فى التوقع وعدمه ، مثالُ التوقع « مالى قمتُ ولم تقُمْ » أو « ولمّا تقم » . ومثالُ عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ومنها لمْ ، ولما أختها ، يعنى من الجوازم، فقيد لمّا بقوله « أختها » احترازاً من لمّا بمعنى إلاَّ ، ومن لما التى هى حرف وُجُودٍ لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احترزت بقولى أختها من لما الحِينية ، ومن لما بمعنى إلاَّ ، هذا كلامه . و إنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل فى الكافية ، لأن هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو « إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » فى قراءة من شدَّد الميم ، أو على الماضى لفظاً لا معنى نحو : « أنْشُدُكَ الله لمّا فعلت » أى إلاَّ فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فِعْلَكَ ، والتى هى حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو « وَلمّا جاء أمْرُنا نَجَّيْنَا هُوداً » وأما قوله :

أقولُ لِعبْدِ الله : لمّا سِقاؤُنا وَنَحْنُ بِوادِي عَبْدِ شمْسٍ وَهَاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسى ، وتبعهما ابن جنى ، وتبعهم جماعة ، أى أنها ظرف بمعنى حين،

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن؛ لأنها مختصة بالماضى، و بالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثانى : حكى اللَّحْيَانى عن بعض العرب أنه ينصب بلَمْ ، وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلَمْ لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نَشْرَحَ لك صَدْرَكَ » بفتح الحاء ، و بقول الراجز :

١٠٥٧ - فِى أَىِّ يَوْمَىَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ
أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لما مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران أَلَمْ وأَلَمَّا باقيتين على عملهما ، نحو « أَلَمْ نشرَحْ » ، « أَلَمْ يَجِدْكَ يتيما » ونحو قوله :

[عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا]
وَقلت : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟[1]

* * *

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (وَاجْزِمْ بإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَىٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ » ، « وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فاستعذ بالله » ونحو « مَنْ يَعْمَلْ سُوأً يُجْزَ بِهِ » ونحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ » .

---

(١) مضى فى باب الإضافة برقم ٦١٩

وقوله :

١٠٥٨ — أرى العُمْرَ كَنْزاً ناقِصًا كلَّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصِ الأيَّامُ وَالدَّهْـــرُ يَنْفَد

ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤمنين ».

وقوله :

١٠٥٩ — وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

ونحو « أيامًا تَدْعُوا فله الأسماء الْحُسْنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ — [لمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أطاعَهُمُ]
فِي أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ

وقوله :

١٠٦١ — مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَـــيْرُ مُوقِدِ

وقوله :

١٠٦٢ — مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْـــتَطَارَا

ونحو قوله :

١٠٦٣ — أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقوله :

١٠٦٤ — [إذَا النَّعْجَةُ الأَدْمَاء كَانَتْ بقفرة]
فأَيَّانَ مَا تعدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

ونحو قوله :

١٠٦٥ — أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا الْعُدَاة تَجِدْنَا
نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِى

ونحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦ — صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

ونحو قوله :

١٠٦٧ — وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ونحو قوله :

١٠٦٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّــه نجاحاً فى غَابِرِ الأَزْمَانِ

ونحو قوله :

١٠٦٩ — خَلِيلَىَّ أَنَّى تَأْتِيَانِىَ تَأْتِيَا
أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

(وَحَرْفٌ إِذْمَا) أى إذ ما حرف (كَإِنْ) معنى وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زِيدَ عليها ما كما ذهب إليه المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج والفارسى (وَبَاقِى الأدوَاتِ أَسْمَا) ، أما مَنْ ومَا ومَتَى وأىّ وأيّان وأين وأنى وحيثما فباتفاق ، وأما مَهْمَا فعلى الأصح .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف ؛ فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَهْمَا ، فَمَنْ لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدلّ عليه وهى موصولة[١] ، وكلْتَاهما مُبهمة فى أزمان الربط ، ومَهْمَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفا ، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف مَنْ وما ، وذكر فى الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يَرِدَان ظرفَىْ زمانٍ . وقال فى شرح الكافية : جميعُ النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب ، وأنشد أبياتاً ؛ منها فى ما قولُ الفرزدق :

١٠٧٠ — وَمَا تَحْيَ لاَ أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِماً
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِى عَلَىَّ لَهُمْ ذَحْلاَ[٢]

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ — فَمَا تَحْيَ لاَ تَسْأَمْ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمُتْ
فَلاَ خَيْرَ فِى الدُّنْيَا وَلاَ الْعَيْشِ أَجْمَعَا

وفى مهما قول حاتم :

١٠٧٢ — وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه
وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقول طُفَيْل الغنوِى :

١٠٧٣ — نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِى
مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

(١) هذه الجملة حال من الضمير المستتر فى « تدل » أى هى لتعميم مدلولها فى حال موصوليتها.

(٢) الذحل ـ بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة ـ الثأر ، وخطأ ضبط هذه الكلمة بدال مهملة وخاء معجمة وتفسيره بالغدر والخديعة .

قال ابنه : ولا أرى فى هذه الأبيات حُجَّة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اه .

وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مَهْ » بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه . وقيل : إنها بسيطة .

وأما أىّ فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : مَتَى ، وأيان ، وهما لتعميم الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سُلَيم ، وقرىء بها شاذا ، والمكانى : أين وأنَّى ، وحيثما ، وهى لتعميم الأمكنة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذه الأدوات فى لحاق « ما » على ثلاثة أَضْرُبٍ ، ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وأنَّى ، وأجازه الكوفيون فى مَنْ وأنَّى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إنْ وأىٌّ وَمَتَى وأيْنَ وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ، والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أنَّ « إنْ » قد تهمل حملا على لَوْ ، كقراءة طلحة « فإمَّا تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومَثَّلَ بالحديث « إنَّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وإنه مَتَى يَقُومُ مَقامَكَ لا يُسْمِعِ النَّاسَ » وفى الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا ، خلافا لمن زعم ذلك ، يعنى متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكَيْفَ ولَوْ .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمْلاً عَلَى مَتَى ، وَذَا فى النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلاَ

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزمُ بإذا حملا على متى ؛ فمن ذلك إنشاد سيبويه :

١٠٧٤ — تَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرفَعُ لِى
نَاراً إذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وكإنشاء الفراء :

١٠٧٥ — اسْتَغْنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة ، وهو ما صَرَّح به فى التوضيح فقال : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما « إذا أخذتُمَا مضاجِعَكما تُكَبِّرَا أربعاً وثلاثين » الحديث

وأما كيفَ فيجازى بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ، ووافقهم قُطْربُ . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح ، ورد ذلك فى الكافية فقال :

وَجَوَّزَ الْجَزْمَ بِهَا فى الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِى

وتأول فى شرحها قوله :

١٠٧٦ — لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَل]

وقوله :

١٠٧٧ — تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ
إِحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ) أى تطلبُ هذه الأدوات فعلين (شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الْجَزَاءُ) أى يتبعه الجزاء (وَجَوَاباً وُسِمَا) أى علم ، يعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا . وإنما قال «فعلين» ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حَقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأفهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدَّم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه ، هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأفهم قوله «يقتضين» أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاهُ السيرافى إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجِوَار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجدهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ) هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين — وهو الأصل — نحو « وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ » وماضيين نحو « وَإِنْ عُدْتُم عُدْنَا » وماضيا فمضارعا

نحو « مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخصّه الجمهورُ بالضرورة ، ومذهبُ الفراء والمصنف جوازُه فى الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لمـا رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْـلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضى الله عنها : إنّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقّ ، ومنه « إنْ نَشأْ نُنزِّلْ عليهم من السماء آية فَظَلّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ – مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ
كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِـهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ – إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا
مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الْأَعْـــدَاءِ إِرْهَابَا

وقوله :

١٠٨٠ – إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً
مِنِّى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَـــالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ) كقوله :

١٠٨١ – وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِى وَلَا حَرِمُ

وقوله :

١٠٨٢ – وَلَا بِالَّذِى إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ
يَقُولُ – وَيُخْفِى الصَّبْرَ – إِنِّى لَجَازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب الـكوفيون

والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يَظهر لأداة الشرط تأثيرٌ فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضَعُفَتْ عن العمل فى الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثلُ الماضى فى ذلك المضارعُ المنفى بلم ، تقول : « إنْ لمْ تَقُمْ أَقُومُ » وقد يشمله كلامه .

الثانى : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أَحْسَنُ من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال فى شرح الكافية : الجزمُ مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفْعُهُ) أى رفعُ الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أى ضَعُف ، من ذلك قولُه :

١٠٨٣ — يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وقولُه :

١٠٨٤ — فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية ، وفى بعض نسخ التسهيل ، وصرح فى بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء فى الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفَصَّلَ سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » فى البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، و بين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسمَ شرطٍ فعلى إضمار الفاء ، و إلاّ فعلى التقديم والتأخير .

الثانى : قال ابن الأنبارى : يحسنُ الرفعُ هنا إذا تقدم مايطلب الجزاء قبل « إنْ » كقولهم : « طعامكَ إنْ تزُرْنا نأكل » تقديره : طعامُكَ نأكل إن تزرنا .

الثالث : ظاهرُ كلامه موافقةُ المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سَمّاه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء إذا رفع .

(وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً) أى وجوباً (جَوَاباً لَوْ جُعِلْ * شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ » والطلبية نحو « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ » ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ يَخَفْ ظلماً ولا هضماً » فى رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الذِى يَنْصُرُكُم مِنْ بَعْدِهِ » والتى فعلها جامد نحو « إنْ تَرَنِى أنا أقلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فعسَى رَبِّى » أو مقرون بقد نحو « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » أو تنفيس نحو « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ » أو لن نحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ » أو ما نحو « فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ » وقد تحذف للضرورة كقوله :

١٠٨٥ — مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

[لاَ يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ — وَمَنْ لا يَزَلْ يَنْقادُ لِلْغَىِّ وَالصِّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِمَا

قال الشارح : أو نُدور ، ومثّل للنُدور بما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لأبىِّ بن كعب « فإنْ جاء صاحِبُهَا و إلا اسْتَمْتِعْ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ فى قوله :

١٠٨٧ — [بنى ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شُرْبَهَا]
بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ[1]

وإنما وجب قَرْنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحقُّ بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحا لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعا مجرداً أو منفيا بلا أو لم .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى : « إنْ كان قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ » وقوله : « وَمَنْ جاء بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا » هذا كلامه .

وهو معترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

---

(١) نكع — من باب فتح — أى منع ، وتفسيره بجهدها لا يلتئم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدإ محذوفٍ ، والجوابُ جملة اسمية ، قال فى شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدإ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزمِ الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدإ مقدر كما تدخل على مبتدإ مصرح به . الثانى : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يُقْصَدْ به وعد أو وعيد ، نحو « إنْ قام زَيْدٌ قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظا ومعنى ، نحو « إن كان قَمِيصهُ قُدَّ من قبُلٍ فصدقت » وقَدْ معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصِدَ به وعد أو وعيد ، نحو « وَمَنْ جاء بالسيئة فكُبَّتْ وُجوهُهُمْ فِى النار » . قال فى شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسُنَ أن يقدر ماضى المعنى ؛ فعومل معاملة الماضى حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل فى شرح الكافية . الثالث : أنه مَثَّلَ ما يجوز اقترانُه بالفاء بقوله تعالى : « فَصَدَقَتْ » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو « يَقُومُ زَيْدٌ فيَقُومُ عمرو » ، وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفةٌ جملةً على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد

(وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إذا المُفَاجَاهْ) فى الربط ، إذا كان الجوابُ جملةً اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها إنَّ (كإنْ تَجُدْ إذاً لنَا مكافأه) « وَإنْ تُصِبْهُمْ سيئة بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ » لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ،

فوجودُها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إنْ عَصَى زَيْدٌ فوَيْلٌ له » ونحو « إنْ قَامَ زيدٌ فمَا عَمْرو قائم » ونحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ فَإنَّ عمراً قائم » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا فى ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أعطى القيودَ المشروطة فى الجملة بالمثال ، لـكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فـكان ينبغى أن يبينه .

الثانى : ظاهر كلامه أن « إذا » يُرْبَطُ بها بعد « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل « وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإنْ ، وهو ما يؤذن به تمثيله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدُ السماع إنْ ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فَإذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ إذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إنْ يَقْتَرِنْ * بِالْفَا أوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ) أى حقيق ؛ فالجزمُ بالعطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُحَاسِبْكم بِهِ اللهُ فَيَغْفِر » بالرفع ، و باقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرىء بهن « مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ » « وَإنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَـكُمْ وَنُـكَفِّر » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ — فَإنْ يَهْلِكْ أبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ
رَبِيعُ النّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَأُخُذْ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ
أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ له سَنَامُ

وإنما جاز النصبُ بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام . أما إذا كان اقترانُ الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزم والرفع .

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوَجْه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا * أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا)

فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فإن الله لاَ يُضيعُ أجرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
[ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ وَلاَ هَضْماً]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحقَ الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلُّوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثم يُدْرِكَهُ الموت » وزاد بعضهم أو

(وَالشَّرْطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) أى بقرينة نحو « فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فى الأَرْضِ » الآية ، أى فافعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وأنتمُ الأعْلَوْنَ إن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتى) قليلا (إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ) أى دل الدليل على المحذوف ، كقوله :

١٠٩٠ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أى و إلاّ تطلقها يَعْلُ . وقوله :

١٠٩١ — مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْراً بِظِنَّـةِ عَامِرٍ
وَلاَ يَنْجُ إلاَّ فِى الصِّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقلّ من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية ، لكنه فى بعض نسخ التسهيل سَوَّى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إنْ كما فى البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة .

الثانى : قال فى التسهيل : ويُحْذَفَان بعد إنْ فى الضرورة ، يعنى الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : و إن كان فقيرا معدما رضيته ؟ وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك — أعنى حذف الجزءين معا — مع غير إنْ .

الثالث : إنما يكون حَذْف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَاللهُ هُوَ الْوَلِى » تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه ، وقوله تعالى : « يا عبادى الذين آمنوا إنَّ أرْضِى وَاسِعةٌ فإيَّاىَ فَاعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يتأتَّ أن تُخْلِصُوا العبادة لى فى أرضٍ

فإياى فى غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بعضُ الشرطِ ، نحو « وَ إنْ أَحَدٌ مِنَ المشركين استجارك » ونحو « إنْ خيْراً فخير » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعى (وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ) أى منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهْوَ) أى الحذفُ (مُلْتَزَمْ) فجوابُ القسم يكون مؤكدا باللام أو إنّ أو منفيا ، وجوابُ الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ؛ فمثال تقدم الشرط « إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ أُكْرِمْهُ ، وَ إنْ يَقُمْ وَاللهِ فَلَنْ أَقُومَ » ، ومثالُ تقدم القسم « وَاللهِ إنْ قَامَ زَيْدٌ لأَقُومَنّ ، وَاللهِ إنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إنّ عَمْراً لَيَقُومُ ، أو يَقُوم ، وَاللهِ إنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرو » وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدمَ القسمُ أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ — فَأُقْسِمُ لَوْ أَنْدَى النَّدِيَّ سَوَادُهُ
لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالاتِ عَامِرُ (١)

وكقوله :

١٠٩٤ — وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا
[وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا]

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضيا ، لأنه مُغْنٍ عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا ، وقوله فى باب القسم فى التسهيل : « وتُصَدّر — يعنى جملَةَ الجواب — فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جوابُ القسم ، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أى أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ، والمسالات : جوانب اللحية ، يعنى لو حضر الممدوح لما جرأت عامر على مسح لحاهم .

أن البابَ موضوعٌ للشرط غير الامتناعىّ ، والمغاربةُ لا يسمُّونَ « لولا » شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إنْ .

وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غيرِ الامتناعى والقسمِ ذو خَبَرٍ ، فإن تقدم جُعل الجواب للشرط مطلقا ، وحُذِف جوابُ القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذو خَبَرْ فَالشّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكْرِمْكَ ، وزَيدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ ، وإنّ زَيْداً إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكْرِمْكَ ، وَإنّ زَيداً وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مخلّ بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القَسَم ؛ فإنه مَسُوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبراً من مبتدإ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجِّحْ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ ــ أو إنْ لَمْ يَقُمْ ــ لأُكْرِمَنَّهُ » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

***

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ ــ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ
لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ — لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتِهِ الْيَوْمَ صَادِقاً
أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِياَ

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضىَ اللفظِ ، أو مضارعا مجزوما بلم ، نحو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ » ونحو « لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومَنَّ ، وأما قوله :

١٠٩٧ — [يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِه]
وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ

وقوله :

١٠٩٨ — لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثانى : إذا تأخر القسم وقُرِن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم يعلم الله لأزورَنَّكَ » على تقدير فيعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغى أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثانى مُقيِّد للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعهُ ، كقوله :

١٠٩٩ — إنْ تَسْتَغيثُوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا تجِدُوا
مِنّا مَعَاقِلَ عِــــزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

وإن تواليَا بعطفٍ فالجوابُ لهما معا ، كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ، ومَثّل له بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطفٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إنْ تأتِنِي وَإِنْ تُحْسِنْ إلىَّ أُحْسِنْ إلَيْكَ » أو بأو فالجوابُ لأحدهما نحو « إنْ جاءَ زيدٌ أو إنْ جاءتْ هِندٌ فأَكْرِمْه ، أوْ فَأَكْرِمْهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى ، والثانى وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لو

اعلم أن « لو » تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعَرْضِ نحو « لَوْ تَنزِلُ عِندَنَا فتُصِيبَ خَيْراً » ذكره فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ » ذكره ابن هشام اللَّخْمى وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى ، نحو « لَوْ تَأتِينا فَتُحَدِّثَنَا » قيل : ومنه « لَوْ أن لنا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكون » فى جوابها ، واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى : هى قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوبٍ كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشْرِبَتْ معنى التمنى ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جوابٍ منصوب بعد الفاء وجوابٍ باللام ، كقوله :

١١٠٠ — فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ
فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَىُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً
وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟ !

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغْنَتْ عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشرى : وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى ، فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو يأتينى فيحدثنى ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى ، فكان لها جوابٌ كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها و بين فعل التمنى ، كما لا يجمع بينه و بين ليت . وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمنى ، فينصب بعدها الفعلُ مقرونا بالفاء ، وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ — سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِى جُمُوعٍ كَأَنَّهَا
جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ تعان فَتَنْهَدا

قال : فلك فى « تنهدا » أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ إنشائى كجواب ليت ؛ لأن الأصل وددنا لوتعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف على المصدر ؛ لأن لو والفعل فى تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

فى قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً » مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها و بين أن المصدرية بوجهين ؛ أحدهما : أن التقـدير لو ثبت أنَّ ، والآخر أن تـكون من باب التوكيد .

الرابع : أن تـكون مصدرية بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصِبُ ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ نحو « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْـلة :

١١٠٢ — مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبَّمَا
مَنَّ الْفَـــــتَى وَهُوَ الْمَغِيظ الْمُحْنَقُ

وقول الأعشى :

١١٠٣ — وَرُبَّمَا فاتَ قوْمًا جُـلُّ أَمْرِهِمِ
مِنَ التأنى وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء ، وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها أنْ ، و يشهد للمُثْبِتِين قراءةُ بعضهم « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا » بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تُدْهِنَ ، ويُشْـكل عليهم دخولها على أنَّ فى نحو « وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً » وجوابه أن لو إنمـا دخلت على فعل محذوف مقدَّر بعدها تقديره تودُّ لو ثبت أنَّ بينهـا و بينه ، كما أجاب به المصنف فى « لو أن لنا كَرَّةً » على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثانى ـ وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فِجَاجاً سُبُلاً » ـ ففيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ ، كقراءة زيد بن على « والذين مِنْ قَبْلَهم » بفتح الميم .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين : امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى إنْ وهى للتعليق فى المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِى مُضِىٍّ) يعنى أن لو حرفٌ يدلّ على تعليق فعلٍ بفعلٍ فيما مضى ، فيلزم من تقدير شرطها حصولُ جوابها ، ويلزم كونُ شرطها محكوما بامتناعه ؛ إذ لو قُدِّرَ حصوله لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليق فى المضى ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا .

وحاصله أنها تقتضى امتناعَ شرطها دائما ، ثم إنْ لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم امتناعه نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمسُ طالعةً لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم المرء صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يعْصِه .

فقد بانَ لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسدٌ ؛ لاقتضائه كونَ الجواب ممتنعا فى كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوتُ تاليه ؛ فقيام زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكومٌ بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين ، اه . وعبارة سيبويه : حرف لما كان سيقعُ لوقوع غيره ، وهى إنما تدل على الامتناع الناشىء عن فقْدِ السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتا لثبوت سببٍ غيره .

وأشار إلى القسم الثانى بقوله : (وَيَقِلُّ * إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لٰكِنْ قُبِلْ)

أى يقل إيلاء لو فعلاً مستقبَلَ المعنى ، وما كان من حقها أن يليهـا ، لـكن ورد السماعُ به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إنْ كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ، من ذلك قوله :

١١٠٤— وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْـلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ — لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلاَّ مُظْهِراً
خُلُقَ الْـكِرَامِ وَلَوْ تَـكُونُ عَدِيمَا

وإذا وليها حينئذٍ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تركوا » الآيةَ ، وقوله :

١١٠٦ — وَلَوْ أَنَّ لَيْـلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَىَّ وَدُونِى جَنْدَلٌ وَصَـفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلَّصَ للاستقبال ، كما أنَّ إنِ الشرطية كذلك ، وأنكر ابن الحاجّ فى نَقْده على الْمُقرب مجىء لو للتعليق فى المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ، وتأوّل ما احتجوا به من نحـو « وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا » الآيةَ ، وقوله : * ولو أن ليْـلَى الأَخْيَلِيَّةَ سلمت * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة حَمْلِهِ على المضى ، وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتجِّ بها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه — وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إنْ — قولُه تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ

لنا وَلَوْ كنا صادِقِينَ » ، « ليظهره على الدين كله وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكون » « قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث » « ولو أعجبتكم » « ولو أعجبكم » « ولو أعجبك حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جاء عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ — قَوْمٌ إِذا حارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهارِ

(وَهِىَ فِى الاخْتِصاصِ بِالْفِعْلِ كإِنْ) أى : لو مثلُ إنِ الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه : لَوْ غَيْرُكَ قالَهَا يا أَبا عُبَيْدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر ، إلا فى ضرورة، كقوله :

١١٠٨ — أَخِلاَّىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمامِ أَصابَكُمْ
عَتَبْتُ ، ولٰكِنْ ما عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِى ، والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لو أنتم تملكون خزائِنَ رَحْمَةِ ربى » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ — لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِى شَرِقٌ
كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اعْتِصارِى

فقيل : عَلَى ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً ، وقال ابن خروف : هو على إضمار « كان » الشانِيَّة ، وقال الفارسى : هو من الأول ، والأصل لو شرِق حلقى هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخراً .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لـٰكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ) أى تختص لو بمباشرة أنّ نحو «ولو أَنَّهُمْ آمَنُوا» «ولو أنهم صَبَرُوا» «ولو أنّا كتبنا عليهم» «ولو أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يوعظون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
[كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المالِ]

وهو كثير ، وموضعُهَا عند الجميع رَفْع ؛ فقال سيبويه وجمهور البصريين : بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ، فقيل : يقدّر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانُهم ، على حَدّ «وآيةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا» ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخراً بعد أما ، كقوله :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ
يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشتبه أنّ المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يُقَدَّر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانُهُمْ ثابت ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى : فاعل ثَبَتَ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها فى «لا أكلمه ما أنّ فى السماء نجماً» ، ومن ثم قال الزمخشرى : يجب أن يكون خبر أنّ فعلا ، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف ، وردّه ابنُ الحاجب وغيره بقوله تعالى «وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الأَرْضِ من شجرة أقلامٌ» وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ

وقوله :

١١١١ — وَلَوْ أنهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتها
مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وأَزْنَمَا

وردَّ المصنفُ قولَ هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ — لَوْ أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الْفَلاَحِ
أَدْرَكَهُ مُلاَعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ — ولَوْ أنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّى مُعَلَّقٌ
بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تأَوَّدَ عُودُهَا

وقوله :

١١١٤ — وَلَوْ أنَّ حيًّا فَائِتُ الْمَوْتِ فَاتَهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

* * *

(وَإنْ مُضَارِعٌ تلاَهَا صُرِفَا إلَى الْمُضِىِّ نَحْوُ لَوْ يَفِى كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كفى ، ومنه قوله :

١١١٥ — لَوْ يَسْمَعُونَ كمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودا

وهذا فى الامتناعية ، وأما التى بمعنى إنْ فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إنِ

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ]

وقوله :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ
إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَـيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبى عمرو «وينصركم» و «يشعركم» و «يأمركم» والأول على لغة من يقول شايَشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم .

الثانى : جوابُ لو إما ماضٍ معنًى نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا» أكثر من تركها نحو «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا» وإما منفى بما فالأمر بالعكس ، نحو «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ» ونحو قوله :

١١١٦ — وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا
وَلٰكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى «لَوْ كان لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا ما يَسُرُّنِي أن لا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ» فهو على حذف «كان» أى ما كان يسرنى، قيل :وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ» وقيل : الجملة مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، و «لو» فى الوجهين للتمنِّى فلا جواب لها .

أما، ولولا ،ولوما

(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيء) أى أَمَّا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد.

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فأمَّا الذينَ آمَنوا فيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وأمَّا الذينَ كَفَرُوا فيَقُولونَ » الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَا ، لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا) فا : مبتدأ خبره أُلِفَ ، ولتلو : متعلق بألف ، ومعنى تلو تال، ووجوبا : حال من الضمير فى ألف .

وأشار بقوله :

(وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)

أى طُرِحَ ، إلى أنه لا تُحْذَفُ هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فأمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتم » أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْراً فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو نُدُورٍ ، نحو ما خرّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بعدُ ما بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمرة طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : « أمَّا السَّفِينَةُ فكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِى الْبَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

فى موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وأنزلنا إلَيْكُمْ نوراً مُبِينًا ، فأمَّا الذين آمَنُوا باللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثانى نحو : « هُوَ الذى أنزل عليك الكتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فأمَّا الذين فى قلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ من عندِ ربنا » أى كلٌّ من المتشابه والمُحْكَم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل: وأما الراسخون فى العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقفُ على «إلا الله» وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها.

وقد تأتى لغير تفصيل نحو « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، وقد أحكم الزمخشرى شرحه فإنه قال : فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضلَ توكيدٍ ، تقول « زيدذاهب » ، فإذا قصدْتَ توكيدَ ذلك، وأنه لا محالةَ ذاهب ، وأنه بصدَدِ الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت «أما زيد فذاهب» ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله « أما كمهما يك » لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما ، وهى قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثانى : يؤخذ من قوله « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدَّمَ الفاءَ أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت « أما زيد طعامه فلا تأكل » لم يجز ، كما نص عليه غيره .

الثالث: لا يُفْصَلُ بين «أما» والفاء بجملة تامة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملةَ فاصل، نحو «أما اليوم رَحِمَكَ الله فالأمر كذا».

الرابع: يُفصَلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة؛ أحدها: المبتدأ كالآيات السابقة، ثانيها: الخبر، نحو «أما فى الدار فزيد». ثالثها: جملة الشرط، نحو «فأما إنْ كَانَ من المُقرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَان» الآيات. رابعُها: اسم منصوب لفظاً أو محلا بالجواب، نحو «فأمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ» الآيات. خامسها: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو «أما زيْدٌ فاضرِبْهُ» وقراءة بعضهم «وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم» بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لايلى الفعل. سادسها: ظرفٌ معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو «أمَّا اليَوْمَ فإنى ذاهِبٌ، وأمَّا فى الدار فإنَّ زيْداً جالِس» ولا يكون العامل ما بعد إنَّ؛ لأن خبر إن لايتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور، وخالفهم المبرد وابن دُرُسْتُوَيْه والفراء والمصنف.

الخامس: سُمِعَ «أما العبيدَ فذو عَبِيدٍ»، بالنصب، «وأما قُرَيْشًا فأنا أفْضَلُهَا» وفيه دليل على أنه لايلزم أن يُقدَّرَ مهما يكن من شىء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل؛ إذ التقدير هنا مهما ذكَرْتَ، وعلى ذلك فيخرج «أما العِلْمَ فعالم، وأما علما فعالم»، فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان مُعرفا وحال إن كان منكراً، وفيه دليل أيضاً على أن أمّا ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرفُ فى المفعول به.

السادس: ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى «أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون»، ولا التى فى قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فإنَّ قومى لم تأكُلهُمُ الضَّبُعُ]

بل هى فيهما كلمتان ، والتى فى الآية « أم » المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم ، والتى فى البيت هى « أنْ » المصدرية وما المزيدة ، وقد سبق الكلام عليها فى باب كان.

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استثقالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ – رَأَتْ رَجُلاً أَيْماً إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْمَا بِالْعَشِىِّ فَيَخْصَرُ

***

(لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا)

أى : للولا ولوما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدلاّ على امتناع شىء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أى إذا رَبَطَا امتناع شىء بوجود غيره ولازما بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذفُ خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مُثْبَتاً قرن باللام غالبا ، نحو « لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين » ونحو قوله :

١١١٨ – لَوْلاَ الإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِى
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِى الرِّضَاءِ رَجَاءُ

وإن كان منفيا تجرَّدَ منها غالبا ، نحو « ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحَدٍ أبدا » وقوله :

والله لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا [ولاَ تَصَدَّقْنَا ولاَ صَلَّيْنَا]

وقوله :

١١١٩ — * لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

١١٢٠ — لَوْلاَ رَجاء لِقاءَ الظَّاعِنِينَ لَمَا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لنَا رُوحاً وَلاَ جَسدَا .

وقد يخلو منها المثبتُ كقوله :

١١٢١ — لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُنْتَصِراً
[ولَمْ أكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَىَ طِحْتَ كَما هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّـةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

و إذا دلّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » .

والاستعمالُ الثانى أن يَدُلاَّ على التحضيض ؛ فيختصان بالجملِ الفعلية ، و يشار كهما فى ذلك هلاَّ وألاَّ الموازنة لها وألاَ بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ أَلاَّ ، أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلاَ)

أى : المضارعَ أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لَوْلاَ أنزل علينا الملائكة » ونحو « لَوْمَا تأتينا بالملائكة » ونحو قوله : هلا تُسْلِم — أو ألا تُسْلِم ، أو ألاَ تُسْلِم — فتدخل الجنة ، ونحو « أَلاَ تُقاتِلون قَوْماً نكثُوا أيمانَهُمْ » .

والعَرْض كالتحضيض ، إلا أن العرضَ طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى قد يلى هذه الأدوات (اسْمٌ بفعـل مُضْمَرِ * عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ) .

فالأول نحو قولك : هلاّ زيداً تضربه ، فزيداً : علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثانى نحو قولك : هلا زيداً تَضْرِبُ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفَرَّغ له .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلاَ جَاؤا عَلَيْهِ بِأَرْبعةِ شُهَدَاء » ، « فَلَوْلا نَصَرَهم الذينَ اتَّخذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبانا آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ — تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِىَّ الْمُقَنَّعَا

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عَدَدْتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عَدِّه فى الماضى ، وإنما قال تعُدُّون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ — أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ فِى القِـدِّ مُوثقاً
فَهَلاّ سَعِيداً ذَا الخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

أى فهلاَّ أسَرْتَ سعيداً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِّئْتُ لَيلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلىَّ فهَلاَّ نَفْسُ لَيـلى شَفِيعُهَا

أى : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلاّ ، وألاّ

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن ، وأما « ألا » بالتخفيف فهى حرف عَرْض ، فذكْرُهُ لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ، ويؤيده قولُه فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل « ألاَ » المقصود بها العَرْضُ ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أصْلُ لولا ولوما لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من هَلْ ولا ، وألاّ يجوز أن تكون هلا فأبدل من الهاء همزة ، وقد يلى الفعلَ لولا غيرُ مفهمةٍ تحضيضا كقوله :

١١٢٤ — أنْتَ المُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ
لَوْلاَ تُقَوِّمُ دَرْءَ الْقَوْمِ لاَخْتَلَفُوا

فتؤول بلو لم ، أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعلُ صلةٌ لأنْ مقدرة على حد « تَسْمَعُ بالمعيدى » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذى والألف واللام

الباء فى قوله « بالذى » للسببية ، لا للتعدية ؛ لدخولها على المخبر عنه ؛ لأن « الذى » يجعل فى هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو فى الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخْبِرْ عن زيد من « قام زيد » فالمعنى أخبر عن مسمًّى زيدٍ بواسطة تعبيرك عنه بالذى .

وهذا الباب وضَعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائلَ التمرين فى القواعد التصريفية ، وبعضُهم يسمى هذا البابَ « باب السَّبْك » .

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوِّى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام فى هذا الباب فى أمرين ؛ الأول فى حقيقة ما يُخْبر عنه ، والثانى فى شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالّذِى خَبَرْ عَنِ الّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرُها ، و « مبتدأ » حالٌ من الذى الثانى ، و « الذى » الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان إلى صِلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما موصولان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ـ أعنى الذى ـ هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ استقر أولا .

(وَمَا سِوَاهُمَا) أى ما سوى الذى وخبره (فَوَسِّطْهُ صِلَهْ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما .

***

(نَحْوُ الّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذى ضربته زيد » ؛ فتصدِّرُ الجملةَ بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا — وهو المخبر عنه — فتجعله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذى ضَرَبَ زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضميرٌ متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت « الذى هو أبوك زيد » أو عن أبوك قلت « الذى هو زيد أبوك » .

* * *

(وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِى أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، فى التثنية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه فى الإفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدَيْنِ من نحو « بَلَّغَ الزيدانِ العمرِينَ رسالة » قلت : « اللّذانِ بلغ العمرِينَ رسالةً الزيدانِ » .

أو عن العمرين قلت « الّذِينَ بَلَّغَهُمُ الزيدانِ رسالةً العمرون » .

أو عن الرسالة قلت « التى بَلَّغَهَا الزيدانِ العمرِينَ رسالةٌ » .

فتقدم الضمير ، وتَصِلُه ؛ لأنه إذا أمكن الوَصْلُ لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ ، وحينئذٍ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

ثم أشار إلى الثانى — وهو ما فى شروط المخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هٰهُنَا قَدْ حُتِمَا)

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذى ، أو أحدِ فروعه ؛ اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبولُه التأخير ؛ فلا يخبر عن « أيُّهم » من قولك « أيُّهُمْ فى الدار » لأنك تقول حينئذٍ « الذى هو فى الدار أيُّهم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما » التعجبية وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرته .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التأخيرَ ، وذلك لأن الضميرَ المتصلَ يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُه وهو الضمير المنفصل كما مر.

الثانى : قبوله التعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنهما ملازمان للتنكير ، فلا يصح جعل المضمر مكانهما ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل.

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبى ؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالهاء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبى كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت : الذى زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد ، وانخرمَتْ قاعدةُ الباب ، وإن قَدَّرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو « ولباسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » ، وغيرِه مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال نحو « الكلاب » فى قولهم : « الْكِلاَبَ عَلَى الْبَقَرِ » ؛ فلا يجوز أن تقول « التى هى على البقر الكلابُ » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى ؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّر.

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ ، لأنهن لا يَجْرُرْنَ إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامَةَ ضميرٍ مُقامَ المخبرِ عنه كما تقدم ؛ ففى نحو قولك : « سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عمرٍو الكريم » يجوز الإخبار عن زيد ، ويمتنع عن الباقى ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأنَّ الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إنْ أخبرتَ عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستغناء حينئذٍ بالضمير عن المخبر عنه .

فتقول فى الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذى سَرَّهُ قُرْبٌ من عمرٍو الكريمِ أبُو زيدٍ » .

وعن العامل مع المعمول « الذى سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عمرٍو الكريمِ » .

وعن الموصوف مع صفته « الذى سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ منه عمرٌو الكريمُ » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَان وعِنْدَ .

السادس : جواز وُروده فى الإثبات ؛ فلا يخبر عن أحَدٍ ودَيَّار وعَرِيب ؛ لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى .

السابع : أن يكون فى جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْعل صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرٌو » ، وإلا يلزم بعدَ الإخبار عطفُ ما ليس صلة على الذى اسْتَقَرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطفُ بالفاء ، أو كان فى الأخرى ضميرُ الاسمِ المخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المحذور المذكور ؛ ففى نحو « إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو » تقول فى الإخبار عن زيد « الذى إن قام قام عمرٌو زيدٌ » وعن عمرو « الذى إن قام زيدٌ قام عمرٌو » .

وفى نحو « قام زيد فقعد عمرو » تقول فى الإخبار عن زيد : « الذى قام فقعد عمرو زَيْدٌ » ، وعن عمرو : « الذى قام زيد فقعد عمرٌو » لأن ما فى الفاء من معنى السببية نَزَّلَ الجملتين منزلة الشرط والجزاء .

وفى نحو « قام زيد وقعد عنده عمرو » تقول فى الإخبار عن زيد : « الذى قام وقعد عنده عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذى قام زيد وقعد عنده عمرو » .

وفى نحو « ضربنى وضربت زيداً » ونحو « أكرمنى وأكرمته عمرو » تقول فى الإخبار عن زيد : « الذى ضربنى وضربته زَيْدٌ » ، وعن عمرو : « الذى أكرمَنِى وأكرمتُه عمرٌو » .

التاسع : إمْكَانُ الاستفادة ؛ فلا يُخْبَرعن اسم ليس تحته معنى ، كثوانى الأعلام نحو بكر من أبى بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شىء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الشرط الرابعُ فى كلامه مُغْنٍ عن اشتراط الثانى ؛ لأن مالا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان .

الثانى : أو فى قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بَانَ لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يغنى أحدُهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرْطُ الاسْمِ مُخْبَراً عَنْهُ هُنَا
جَوَازُ تأخيرٍ وَرَفْعٍ وَغِنَى
عَنْهُ بأجنَبِىٍّ أوْ بِمُضْمَرِ
أوْ مُثْبَت أوْ عَادِمِ التَّنَكُّرِ

مع عدِّه كلا منها فى الشرح شرطاً مستقلا .

الثالث : سكت فى الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها فى التسهيل .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا) أى يشترط لجواز الإخبار عن أل ثلاثةُ شروطٍ زيادةً على ما سبق فى الذى وفروعه .

الأول : أن يكون المخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفا .

الثالث : أن يكون مُثْبتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قولك « ماقام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارةُ بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ) إذ لا يصح صوغ صلةٍ لأل من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مَثَّلَ لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقى البَطَلَ اللهُ » ، أو عن المفعول قلت « الواقِيهِ اللهُ الْبَطَلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا فى الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ
[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ]

(وَإنْ يَكنْ مَا رَفعتْ صِلةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أى غير أل (أُبِينَ وَانفصَلْ)، و إن رفعتْ ضميرَ أل وجب استتاره .

ففى نحو قولك : « بلّغْتُ من أخويك إلى الزيدين رسالة » إن أخبرتَ عن التاء فقلت « المبلغُ من أخوَيْكَ إلى الزيدين رسالةً أنا » كان فى المبلغ ضمير مستتر ؛ لأنه فى المعنى لأل ، لأنه خَلَفٌ من ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم ، لأن خبرها ضميرُ المتكلم ، والمبتدأ نفسُ الخبر ، و إن أخبرت عن شىء من بقية أسماء المثال وجبَ إبرازُ الضميرِ وانفصاله ؛ لجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول فى الإخبار عن الأخَوين : « المبلغ أنا منهما إلى الزيدِينَ رسالةً أخَوَاك » ، وعن الزيدين : « المبلغُ أنا من أخويك إليهم رسالةً الزيدون » وعن الرسالة « المبلغها أنا من أخَوَيْكَ إلى الزيْدِينَ رسالةٌ » ؛ فالمبلغُ خالٍ من الضمير فى هذه الأمثلة؛ لأنه فعلُ المتكلم ، و«أل» فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفسُ الخبرِ الذى أخرته ، فأنا : فاعل المبلغ ، وضمير الغيبة هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة ؛ فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو « زيدٌ ضربَ جاريتَه » : « زيدٌ الضاربُ جاريتَه هو » ، ففى الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له ، فإن أخبرت عن الجارية قلت « زيدٌ الضاربُها هو جاريتُه » ؛ فلا ضمير فى الضارب ، بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له .

﴿ خاتمة ﴾ : يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها ؛ فتقول فى نحو « كان زيدٌ أخاك » : « الكائن — أو الذى كان — أخاك زيدٌ » ، وأما الخبر ففيه خلاف ، والصحيح الجواز ، نحو الكائِنهُ — أو الذى كانَهُ زيدٌ — أخوك » ، و إن شئتَ جعلته منفصلا ، فقلت « الكائنُ — أو الذى كان زيد إياه — أخُوكَ » ، وعن الظرف المتصرف ؛ فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى ؛ كقولك مخبراً عن

يوم الجمعة من « صُمْتُ يومَ الجمعة » : « الذى صمتُ فيه يومُ الجمعة » ، فإن توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من فى ، فتقول « الذى صمتهُ يومُ الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلُ الذَّيْلِ ، فليُكْتَفَ بما تقدم ، والله أعلم .

العـــدد

(ثَلاثَةً بِالتَّاء قُلْ لِلعَشَرَهْ * فِى عَدِّ ما آحادُهُ مُذَكَّرَهْ * فِى الضِّدِّ جَرِّدْ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرِّدْ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أيامٍ » هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قُصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ؛ فتقول : « صُمْتُ خمسة » تريد أياما ، و « سِرْتُ خَمْساً » تريد ليالى ، ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر ، ومنه : « وأتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ » أما إذا لم يُقْصَد معدود ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتـاء ، نحو : « ثَلاثَةُ نصفُ ستةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خـلافاً لبعضهم ، وأما إدخال أل عليها فى قولهم « الثـلاثة نصف الستة » فـكدخولها على بعض الأعلام كقولهم الإلاهَة ، وهو اسم من أسمـاء الشمس حين قالوا : الإلٰهَة ، وكذلك قولهم : شَعُوب ، والشَّعُوب ، للمنية ، وهـــذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذكيرُ الواحد وتأنيثه ، لا تذكير الجمع وتأنيثه ؛ فيقال « ثلاثةُ حَمَّاماتٍ » خلافا للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حَمَّامات » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الـكسائى : تقول مررت بثلاث حَمَّامات ، ورأيت ثلاث سِجِلَّاتٍ ، بغير هاء ، و إن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثانى : اعتبار التأنيث فى واحدِ المعدود إن كان اسماً فبلفظه ، تقول « ثلاثة أشْخُصٍ » قاصدَ نسوةٍ ، و « ثَلَاثُ أعْيُنٍ » قاصدَ رجال ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ — فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى]
ثَلَاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وقوله :

١١٢٦ — وَإِنَّ كِلابًا هٰذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

وجعل منه فى شرح الكافية « وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا » قال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة ، وهو الوَجْهُ كما سيأتى .

والثانى كقوله :

١١٢٧ — ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ
[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفة فبموصوفها المنوى ، لا بها ، نحو : « فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » أى عشر حسنات ، وتقول : « ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ » إذا قصدتَ رجالا ، وكذا تقول : « ثلاثة دَوَابٍّ » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل .

الثالث : إنما تكون العِبْرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما ؛ فيعطى العددُ عكسَ ما يستحقه ضميرها ؛ فتقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم » بالتاء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ، بالتذكير ، و« ثلاث من البط » بترك التاء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث » و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأن فى البقر لغتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا » وقرىء « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه و بين العدد صفة دالة على المعنى ، و إلاَّ فالمراعى هو المعنى ، أو يكن نائباً عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثانى نحو « ثَلاَثَةُ رَجْلَة » ، فرَجلة : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجِلٍ على أرْجَالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمَنُوب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علما ؛ فتقول : « ثَلاَثَةُ الطلحات ، وخَمْسُ الهندات » .

الخامس : إذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوال » اه .

(والمميزَ اجْرُرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الأَكْثَرِ) أى مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ؛ فإن كان اسْمَ جنس أو اسمَ جمع جر بمن ، نحو « فخذ أرْبعةً من الطير » و « مررتُ بثلاثةٍ من الرَّهْطِ » . وقد يجر بإضافة العدد ، نحو « وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » وفى الحديث « لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى]

والصحيحُ قَصْرُه على السماع ، و إن كان غيرَهما فبإضافة العدد إليه ، وحَقُّه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة نحو « ثَلَاثَةُ أَعْبُدٍ ، وثلاثُ آمٍ » وقد يتخلَّفُ كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلَاثمائة ، وسَبْعُمائة ، وشذَّ فى الضرورة قوله :

١١٢٨ – ثلاثُ مِئينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
[رِدَائِى ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُهْمل تكسيرُ الكلمة نحو « سَبْع سَمَاوَاتٍ » و« خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و« سَبْعَ بقَرَاتٍ » .

والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو « سُنْبُلَات » ، فإنه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات .

والثالثة : أن يقلَّ استعمالُ غيره نحو « ثلاثُ سُعَادات » ؛ فيجوز لقلة سَعَائد ، ويجوز ثلاث سَعَائد أيضاً ، بل المختار فى هاتين الأخيرتين التصحيحُ ، ويتعين فى الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيرُه لم يضف إليه إلا قليلا ، نحو « ثَلَاثَةَ أَحْمَدِينَ ، وثلاث زَيْنَبَات » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثلاثةُ صالِحينَ » ؛ فالأحسن الإتباع على النعت ، ثم النصب على الحال .

ويضاف لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمل بناء القلة نحو « ثلاثُ جَوَارٍ ، وأَرْبَعَةُ رجالٍ ، وخَمْسَة دَرَاهم » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعا ؛ فينزل لذلك منزلة المعدوم فالأول نحو « ثَلاثَة قُرُوء » فإن جمع قَرْء بالفتح على أقراء شاذ ، والثانى نحو « ثلاثة شُسُوع » فإن أشساعا قليلُ الاستعمال .

(وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أضِفْ) نحو « عندى مائةُ درهمٍ ، ومائتا ثوبٍ ، وثلمائة دينارٍ ، وألفُ عبدٍ ، وألفا أمَةٍ ، وثلاثة آلافِ فَرَسٍ » (وَمِائَةً بالجمعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ)فى قراءة حمزة والكسائى « ثلثمائةِ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ — إذا عاشَ الفتى مِائتينِ عاماً

[فقدْ ذهبَ اللَّذاذةُ والفَتاء]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابنُ كَيْسان المائة درهما والألف دينارا .

(وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) مجرداً من التاء (مُرَكَّباً) لهما (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً » وهمزة أحَدٍ مُبْدَلَة من واو ، وقد قيل « وَحَدَ عَشَرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشَرَ » على أصل العدد (وَقُل لَدَى التَّأنيثِ « إحْدَى عَشْرَهْ ») امرأة» بإثبات التاء . وقد يقال «وَاحِدَةَ عَشْرَةَ» (وَالشِّينُ فِيهاعَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ) أى مع المؤنث ؛ فيقولون «إحْدَى عَشِرَةَ ،واثنتا عَشِرَةَ» بكسر الشين ، و بعضهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفصح التسكين ، وهو لغة الحجاز ، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أَحَدَ عْشَرَ » ، وكذلك أخواته ؛ لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « اثْنا عْشَرَ شَهْراً » وفيها جمع بين ساكنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ و إحْدَى * مَا مَعْهُما فَعَلْتَ) فى العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، و إثباتها مع المؤنث (فافعلْ قَصْدَا) .

والحاصلُ أن للعشرة فى التركيب عكسُ ما لها قبلَه ، فتحذف التـاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث .

***

(وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)

أى فى الإفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

***

(وَأَوَّلَ عَشْرَةَ اُثْنَتَىْ ، وَعَشْرَا اُثْنَىْ ، إذا أُنثى تشا أوْ ذَكَرَا)

فتقول « جاءتنى اثنتَا عَشرَةَ امرأة ، واثنا عَشَرَ رَجُلا » .

(وَالْيَـا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) وهو النصبُ والجرُّ (وَارْفَعْ بالأَلِفْ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أَلِفْ) أما العَجُزُ فعلَّةُ بنـائه تضمنُه معنى حرفِ العطف ، وأما الصَّدْر فعلَّةُ بنائه وقوعُ العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صَدْر اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ لوقوع العجز منهما موقع النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقعَ النون لم يضافا ، بخلاف غيرهما ، فيقال « أَحَدَ عَشَرَكَ » ولا يقال أثنا عشرك .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين العطف ؛ فتقول « خَمْسَة وعِشْرُون » ولا يجوز « خَمْسَة عشرين » ولعله للإلباس فى نحو « رأيتُ خمسةَ عشرين رجلا » فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الـكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هذه خمسـةُ عشرٍ » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَةَ عَشَرِكَ » .

(وَميز العِشرِينَ) وبابه (للتِّسْعِينَا * بِوَاحِدٍ) منكرٍ منصوبٍ (كأَرْبعِين حِينَا) ، وخمسين شهراً . ويُقدَّم النيف بحالتيه ، أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ، ثم يذكر العقدُ معطوفاً على النيف ، فيقال فى المذكر « ثَلاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلا » وفى المؤنث « تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً » .

(وَمَيِّزُوا مُرَكباً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُون) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوِّ يَنْهُمَا) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كوكبا » وَ« اثْنَتَىْ عَشْرَةَ عَيْناً » وأما « وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً » فأسباطاً : بدلٌ من اثنتى عشرة ، والتمييز محذوف ، أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطا تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز ؛ لأن السِّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر « أُمَماً » رجَّحَ حكم التأنيث .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو « عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً ظَاهِرِيًّا ، وَعِشْرُونَ دِينَاراً نَاصِرِيًّا » . ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « ظاهرية وناصرية » ، ومنه قوله :

١١٣٠ — فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبعُونَ حَلُوبَةً
سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ

الثانى : قد يضاف العددُ إلى مستحِقٍّ المعدود ، فيستغنى عن التمييز ، نحو « هذه عِشْرُو زَيْدٍ » ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنى عشر ، فيقال « أَحَدَ عَشَرَكَ ، وثَلَاثَةَ عَشَرَكَ » ولا يقال « اثنى عَشَرَكَ » لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر ؛ فلا تجامع الإضافة ، ولا يقال « اثناك » لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب .

الثالث : حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وُجد العقل ، نحو « عندى خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْداً وجَارِيَةً ، وَخَمْسَةَ عشرَ جارية وعبداً » ، وإن فقد

فللسابق بشرط الاتصال ، نحو « عندى خَمْسَةَ عَشَرَ جملاً وناقة ، وخمس عَشرةَ ناقةً وجملاً » ، وللمؤنث إن فُصلا ، نحو « عندى سِتَّ عَشرَةَ ما بين ناقة وجمل ، أو ما بين جمل وناقة » وفى الإضافة لسابقهما مطلقا ، نحو « عندى ثمانيةُ أعْبُدٍ وآمٍ ، وثمانُ آمٍ وأعْبُدٍ » .

ولا يضاف عددٌ أقلُّ من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فَصْل هذا التمييز ، وأما قوله :

١١٣١ — عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلَاثُونَ لِلْهَجْـرِ حَوْلاً كَمِيلَا

فضرورة .

(وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ * يَبْقَى الْبِنَـا) فى الجزءين على حاله ، نحو « أَحَدَ عَشَرَكَ مع أحدَ عشرَ زيد » بفتح الجزءين ، هذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثانى أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أَحَدَ عَشَرِكَ مَعَ أَحَدَ عَشَرِ زَيْدٍ » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجزٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفصح ، ووَجَّه ذلك بأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياسَ عليه ، وقال فى شرحه : لا وَجْه لاستحسانه ؛ لأن المبنى قد يضاف نحو « كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، و « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى عجزه مُزَالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى « مافعلت خَمْسَةُ عَشَرِكَ » وذكر فى التسهيل أنه لا يُقاس عليه ، خلافا للفراء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ — كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

أى من عامه ذلك ، وفى دعواه الإجماعَ نظر ؛ فإن الكوفيين يجيزون إضافة صَدْر المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : فَتْحُ الياء ، وسكونُها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٣ — وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِياً
وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويجعل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ — لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لِبِضْعَة وبِضْع حُكْمُ تسعة وتسع فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « لبثتُ بِضْعَةَ أعْوام ، وبِضْعَ سِنِينَ » ، و « عندى بِضْعَةَ عَشَرَ غلاما ، وبِضْعَ عَشْرَةَ أمة ، وبِضْعَةٌ وعشرون كتابا ، وبِضْعٌ وعشرون صحيفة » . ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ) أى فما فوقهما (إلَى * عَشَرَةٍ) وصْفاً (كَفَاعِلِ) أى على وزن فاعل (مِنْ فَعَلَا) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَاُخْتِمْهُ فِي التأْنيثِ بالتَّا وَمَتَى * ذَكَّرْتَ) أى صفته لمذكر (فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تا) فتقول فى التأنيث : ثانية ، إلى عاشرة ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة ، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه .

(وَإنْ تُرِدْ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِى مِنْهُ بُنِى * تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إذْ أخْرَجَهُ الَّذِينَ كفرُوا ثَانِىَ اثْنَيْنِ » « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ » وتقول : ثانيةُ اثنتين ، وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشرة عشر ، وإنما لم يُنْصَبْ حينئذٍ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته ؛ لأن المراد أحدُ اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشرةٍ ، وإحدى عشرٍ ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه العِدَّةِ ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقُطْرُب والكسائى وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضارب زيد » فيقولون ثانٍ اثنين ، وثالثٌ ثلاثةً ، وفصَّل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول « ثَنَيْتُ الرجلين » إذا كنت الثانىَ منهما ، فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثةً لم يُعذر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَثَعْلَبٌ أَجَازَ نَحْوَ « رَابِعٌ أَرْبَعَةً » وَمَا لَهُ مُتَابِعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصبُ به ، وأجاز ذلك ثعلب وَحْدَهُ ، ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعمّم المنع ، وقد فصَّل فى التسهيل ، وخص الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيرُه عن الكسائى وقطرب كما تقدم . اه .

(وَإن تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أردتَ بالوصفِ المَصُوغ من العدد أنه يَجعل ما هو تحتَ ما اشتقَّ منه مساويا له (فَحُكْمَ جَاعِلٍ له احْكُمَا) فإن كان بمعنى المضيِّ وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافتهُ وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول « هٰذا رابعُ ثَلاَثَةٍ ، ورَابِعٌ ثَلاَثَةً » أى هذا مُصَيِّرُ الثلاثةِ أربعةً ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذٍ اسمُ فاعلٍ حقيقة ؛ لأنك تقول « ثَلَثْتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضممت إليهما فصِرْتُمْ ثلاثةً ، وكذلك « ربَعْتُ الثلاثة » إلى « عَشَرْتُ التِّسْعَةَ » ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجارٍ مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحَدِ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلَ له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : الوصفُ حينئذٍ ليس مَصُوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَّلْثِ والرَّبْعِ والعَشْرِ على وزن الضَّرْب ، مصادر ثَلَثَ وربَعَ وعَشَرَ على وزن ضَرَبَ ، ومضارعُها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لامه عينا وهو رَبَعَ وسَبَعَ وتَسَعَ ؛ فإنه على وزن شفَعَ يَشْفَعَ .

الثانى : لا يُستعمل هذا الاستعمالَ ثانٍ ؛ فلا يقال « ثانِى واحدٍ » ولا « ثانٍ واحداً » وأجازهُ بعضُهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامُه جواز صَوْغِ الوصف المذكور من العـدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال : « هذا ثالثُ ثلاثةٍ وعشرين » بالإضافة ، و « هذه رابعةٌ ثلاثاً وثلاثين » بالإعمال ، و « رابعةُ ثلاثٍ وثلاثين » بالإضافة ، اه .

***

(وَإنْ أرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ)

أى إذا أردتَ صَـوْغَ الوصفِ المذكور من العـدد المركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثانى اثنين ، فجىء بتركيبين صَدْرُ أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث ، وصَدْرُ ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعَجُزُهُما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث ؛ فتقـــول فى التذكير : « ثَانِى عَشَرَ اثْنَىْ عَشَرَ » ، إلى « تاسِـعَ عشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفى التأنيث : « ثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَى عشرَةَ » إلى « تاسِعَةَ عَشَرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأولُ التركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين ، وهذا الاستعمالُ هو الأصل.

ووراءه استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصر على صدر الأول ؛ فيعرب لعـدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ) يعنى التذكير والتأنيث (أَضِفِ * إلىٰ مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى) يفى : جوابُ أَضِفْ ؛ فهو مجزوم أشبعت كسرته ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وَفى الـكلامُ بالمعنى الأول الذى نويته ؛ فتقول فى التذكير : « ثَانِى اثْنَىْ عَشَرَ » إلى « تَاسِـعِ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفى التأنيث : « ثانية اثْنَتَىْ عَشْرَةَ » إلى « تَاسِعَة تِسْعَ عَشْرَةَ » .

والثانى منهما : أن يُقْتَصر على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا * وَنَحْوِهِ) أى « ثانى عشر » إلى « تاسع عشر » ، وفى التأنيث : « حادية عشرة » إلى « تاسـعة عشرة » فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حينئذٍ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثانى ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والـكسائى ، ووَجْهُه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صَدْر الثانى فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضُهم

أنه يجوز بناؤهما لحـلول كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ، بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين مُنْتزَعانِ من تركيبين ، بخـلاف ما إذا أعرب الأول . والثانى : أن تعربهمـا معا مُدْرِجاً حـذفَ عجزِ الأول وصَدْرِ الثانى ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئـذ ؛ فيُجْرَى الأول على حسب العوامل ويُجَرُّ الثانى بالإضافة ، أما إذا اقتصرت على التركيب الأول — بأن اسـتعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرحَ الشـــارح — فإنه يتعين بَقاء الجزءين على البنـاء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مَثَّل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيلُ فائدةَ التنبيهِ على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصلُ واحد وواحدة ، فصار حادِو وحادِوة ، فقلبت الواو ياء لانـكسار ما قبلها ، فوزْنُهما عالف وعالفة ، وأما ما حكاه الـكسائى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » فشاذنُبِّه به على الأصل المرفوض ، قال فى شرح الـكافية : ولا يستعمل هذا القلبُ فى واحد إلا فى تنييف ، أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صَوْغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لـكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعةً من المتقدمين أجازوه قياسا ، وذهب الـكوفيون وأكثر البصريين إلى المنْع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِـعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ » ، أو « رابِـعُ ثلاثةَ عشرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للالباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح المســالك : بالإجماع ، لـكن قال المرادى : أجاز بعضُ النحويين « هذا ثانَ

أحدَ عشرَ ، وثالثٌ اثْنَىْ عشرَ » بالتنوين ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقبْلَ عِشرِينَ اذْكُرا وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطف على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

﴿تنبيه﴾ : لم يذكروا فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَثَلْثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِنٌ وَمُتَسْعِنٌ ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : يؤرخ بالليالى لِسَبْقها ؛ فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كُتِبَ لأول ليلةٍ منه ، أو لغرته ، أو مُهَلّه ، أو مُسْتَهله » ثم يقول « كُتِبَ لليلةٍ خَلَتْ ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاثٍ خَلَوْنَ ، إلى عَشر » ، ثم « لإحْدَى عشرة خَلَتْ إلى النصف من كذا ، أو منتصفه ، أو انتصافه » ، وهو أجْوَد من لخمسَ عَشرةَ خَلَتْ ، أو بقيت » ، ثم « لأرْبعَ عَشرَةَ بَقِيَتْ ، إلى تِسْعَ عَشْرَةَ » ، ثم « لعشر بَقِينَ ، أو ثمان بقين ، إلى ليلة بقيت » ، ثم « لآخر ليلة منه ، أو سِرَارِهِ ، أو سَرَرِهِ » ثم « لآخر يوم منه ، أو سَلْخه ، أو انْسِلاَخه » وقد تخلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم ، وكأين ، وكذا

هذه ألفاظ يُكْنَى بها عن العَدَد ، ولهذا أُرْدِفَ بها بابَ العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْهَم الجنسِ والمقدار ، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أىّ عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز ؛ أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته فى الإفراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَيِّزْ فِى الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا
مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا)

أما الإفراد فلازم مطلقاً ، خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جَمْعَه مطلقاً ، وفَصَّل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلمانا لك » إذا أردت أصنافا من الغلمان — جاز ، وإلاَّ فلا ، وهو مذهب الأخفش.

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً ، والثانى : ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقاً حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، وعليه حَمَلَ أكثرُهم .

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
[فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرفُ جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)

فيجوز فى « بكم درهمٍ اشتريت » النصبُ وهو الأرجح ، والجرُّ أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بمن مضمرة كما ذكر ، وهو مذهبُ الخليل وسيبويه والفراء وجماعة ، والثانى : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية — وهى الخبرية — فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

ومن الأول قوله :

١١٣٥ — كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ [وَنَعِيمٍ سُوقَة بَادَا]

ومن الثانى قوله :

١١٣٦ — وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّهَا غَيْرَ آثِمٍ [بِسَاجِيَةِ الحِجْلَيْنِ رَيَّانَةِ القُلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لغة تميم نَصْبُ تمييز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهامَ تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كُنَّ يخدمننى فقد نسيتُه ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد حَلَبَتْ » ، وأفرد الضمير حَمْلاً على لفظ كم ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك و بفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الأولى ، والخبر « قد حَلَبَتْ » ، ولا بد من تقدير « قد حلبت »

أخرى ؛ لأن المخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ ، والتمييز محذوف ، أى كم وَقْتٍ أو حَلْبة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إفراد تمييز الخبرية أكْثَرُ وأفْصَحُ من جمعه ، وليس الجمع يشاذ كما زعم بعضهم .

الثانى : الجرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين .

الثالث : شَرْط جر تمييز كم الخبرية الاتصالُ ، فإن فُصل نُصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها فى السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ — كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا
إذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ذُو الْجَلَدِ

وقوله :

١١٣٨ — كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلاَ
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقوله :

١١٣٩ — كَمْ فِى بَنِى بَكْرِ بنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

والصحيحُ اختصاصه بالشعر ، ومثله فَصْلُ تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازهِ فى الاختيار . وقيل : إن كان الفصلُ بناقص نحو « كم اليَوْمَ جَائعٍ أتَانى » و « كم بك مأخوذٍ جاءنى » جاز ، وإن كان بتام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ — كَمْ نَالَنِى مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
[إذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

١١٤١ — تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

تعين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ، ويفترقان فى ثمانية أمور :

فيتفقان فى أنهما اسمان ودليله واضحٌ ، وأنهما مَبْنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك فى أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامها ، وأنهما يجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يَلْزَمان الصَّدْر فلا يعمل فيهما ماقبلهما إلا المضاف وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب ، فكم بقسميها إنْ تقدَّم عليها حرفُ جر أو مضاف فهى مجرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يَلِها فعلٌ أو وليها وهو لازم أو رافعٌ ضميرها أو سببيها فهى مبتدأ ، وإن وليها فعلٌ متعدٍّ ولم يأخذ مفعولَهُ فهى مفعولة ، وإن أخذه فهى مبتدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال .

ويفترقان فى أن تمييز الاستفهامية أصْلهُ النصبُ وتمييز الخبرية أصْله الجرّ ، وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفى أن الفَصْل بين الاستفهامية و بين مميزها جائز فى السَّعَة ، ولا يُفْصَل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة على مامر ، وفى أن الاستفهامية لا تدلُّ على التكثير والخبرية للتكثير ، خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفى أن الخبرية تختص بالماضى كرُبَّ ؛ فلا يجوز « كم غلمان لى سأملكهم » كما لا يجوز « رُبَّ غلمانٍ سأملكهم » ويجوز « كم عَبْداً سأشتريه » ، وفى أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الكلام معُ

الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية، وفى أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية؛ فيُقَال فى الخبرية «كم عَبِيدٍ لى، خمسون بل ستون»، وفى الاستفهامية «كم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون» اهـ.

(كَكَمْ) يعنى هذه، أى الخبرية فى الدلالة عَلَى تكثير عَدَدٍ مُبْهَم الجنس والمقدار (كأين وكذا، وَيَنْتَصِبْ * تمييزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية؛ فتقول «كأيِّنْ رَجُلاً رأيت»، ومنه قوله:

١١٤٢ — وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً
قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

وقوله:

١١٤٣ — اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَاء، فَكَأَيِّنْ
آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول: «كأيِّنْ مِنْ رَجُلٍ لَقِيت»، ومنه «وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ»، «وكأين من آية فى السَّموَاتِ والأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا» وتقول: «رأيْتُ كَذَا رَجُلاً».

﴿تنبيهات﴾: الأول: تُوَافق كلٌّ واحدة من كأين وكذا كَمْ فى أمور، وتخالفها فى أمور:

أما كأين فإنها توافق كم فى خمسة أمور، وتخالفها فى خمسة؛ فتوافقها فى الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يثبته إلا ابنُ قُتَيبة وابن عصفور والمصنف، واستدل له بقول أُبَىّ بن كعب لابن مسعود «كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزابِ آيةً» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها فى أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح ، وتركيبُها من كاف التشبيه وأىّ المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسِمَ فى المصحف نوناً ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف ، وفى أن مميزها مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابنُ عصفور لزوم ذلك ، ويردُّه ما سبق ، وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى ، وفى أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجاز « بكأين تبيع هذا الثوب » وفى أن مميزها لا يقع إلا مفرداً .

وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور ، وتخالفها فى أربعة ؛ فتوافقها فى البناء ، والإبهام ، والافتقار إلى المميز ، وإفادة التكثير . وتخالفها فى أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لا تلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ — عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً
كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِىَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : وقلّ وُرُودُ كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرُّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوبٍ » و « كذا أثوابٍ » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزمه بقوله « عندى كذا دِرْهَم » مائةٌ ، وبقوله « كذا دراهم » ثلاثةٌ ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحدَ عشرَ ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحدٌ وعشرون ، حملا على المحقّق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتى الإضافة المبردُ والأخفشُ وابنُ كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السيد ؛ فنقل اتفاقَ النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكر معه . وعبارة التسهيل : وكنى بعضُهم بالمفرد المميز

بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثانى : قد بان لك أن قوله « أو به صل من تصب » راجع إلى تمييز « كأَيِّن » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ، وَنَصَبَا وَقِيلَ كَائِنْ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبَا

لكان أحسن من أوْجُه ؛ أحدها : التنصيص على الخلف السابق ، ثانيها : التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كأين أكْثَرُ من عدمها ؛ لجريان خلف فى وجوبها ، رابعها : إفادة أن كائن لغة فى كأين ، وفيها خمس لغات ، أفْصَحُها كأَيِّنْ ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليها « كائن » على وزن كاعن ، وبها قرأ ابن كثير ، وهى أكثر فى الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ — وَكَائِنْ بالأبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

والثالثة : كَأْيِنْ مثل كَعْيِن ، وبها قرأ الأعمش وابن محيصن ، والرابعة كَيَئِن بوزن كَيَعِن ، والخامسة كأنْ على وزن كَعْن ، وسبب تلعُّبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : تأتى كذا هذه — أعنى المركبة — كناية عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردةً ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث « يقال للعَبْد يومَ القيامة أتذكرُ يَوْمَ كذا وكذا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما — وهما كاف التشبيه وذا الإشارية — نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ — وَأَسْلَمنى الزَّمَانُ كَذا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو «أهـكذا عرشك».

﴿خاتمة﴾: يكنى عن الحديث أيضا بكَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ، بفتح التاء وكسرها، والفتحُ أشهرُ، وهما مخففتان من كَيَّةَ وذَيَّةَ، وقالوا على الأصل: كان من الأمر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح، ولا يقال كان من الأمر كيت، بل لابد من تكررها، وكذلك ذيت؛ لأنها كناية عن الحديث، والتكريرُ مشعرٌ بالطول.

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأىٍّ، وبمَنْ، والعَلَم بعد مَنْ.

(أُحْكِ بِأَىٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِى الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ)

أى يحكى بأىّ وصلا ووقفاً ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما؛ فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنَاتٍ: أيًّا، وأيةً، وأيَّيْنِ، وأيَّتَيْنِ، وأَيِّينَ، وأَيَّاتٍ، هذا فى الوقف، وكذا فى الوصل؛ فيقال: أيًّا ياهذا، وأيةً يا هذا، إلى آخرها.

واعلم أنه لايحكى بها جمعُ تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسؤل عنه أو صالحا لأن يوصف به نحو رجال؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح، فيقال: رجالٌ مُسْلِمُونَ، هذه اللغة الفصحى.

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يثنى ولا يجمع، فيقال «أيًّا» أو «أيًّا ياهذا» لمن قال: رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا، و «أيَّةً» أو «أية ياهذا» لمن قال: رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء.

(وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ)

فتقول لمن قال قام رَجل : مَنُو ، ولمن قال رأيت رجلا : مَنَا ، ولمن قال مررت برجل : مَنِي ، هذا فى المفرد المذكر (وَقُلْ) فى المثنى المذكر (مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) وضرب حُرَّانِ عَبْدَيْنِ ، فمنانِ : لحكاية المرفوع ، ومَنَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكِّنْ) آخرهما (تَعْدِلِ) ، وإنما حرك فى النظم للضرورة (وَقُلْ) فى المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ : مَنَهْ) بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنْتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ، وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أَمَتَيْنِ ، أو ضَرَبَتْ حُرَّتان رقيقتين : مَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ ، فمنتان : لحكاية المرفوع ، ومنتين : لحكاية المجرور والمنصوب :

(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزْرٌ) أى قليل ، وإنما كان الفتح أشهر فى المفرد ، والإسكان أشهر فى التثنية ؛ لأن التاء فى « مَنَتْ » متطرفة ، وهى ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك مَنْتَانْ ، (وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ * بِمَنْ) فى حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (بإِثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) : مَنَاتْ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) فى حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا) آخرهما (إِنْ قِيلَ : جَاقَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا) أو ضرب قومٌ قوماً ، فمَنُون : للمرفوع ، ومَنِين : للمجرور والمنصوب .

﴿ تنبيه ﴾ : فى الحكاية بِمَنْ لغتان ؛ إحداهما — وهى الفُصْحَى — أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكَى بها إعرابُ المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنُو ، وفى النصب : مَنَا ، وفى الجر : مَنِي .

(وَإنْ تَصِلْ فَلفظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ) فتقول : « مَنْ يا فتى ؟ » فى الأحوال كلها ، هـذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وَصْـلاً ؛ فتقول : « مَنُو يا فتى » وتشير إلى الحركة فى « منت » ولا تنون ، وتكسر نونَ المثنى ، وتفتح نونَ الجمع ، وتنون منات ٍ ضما وكسراً ، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب ، وحَمل عليه قولَ الشاعرِ :

١١٤٧— أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثباتُ العلامة وَصْلاً ، والآخرُ : تحريكُ النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حَكَى مقدراً غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرٌ مَنُونَ فِى نَظْمٍ عُرِفْ) وهو لتأبط شرا ، ويقال : لشمر الغسَّانى ، وتمامه :

وَقَالُوا : الْجِنُّ ، قلت : عِمُوا ظَلاَمَا !

ويروى « عموا صـباحا » ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجىُّ فغلط من أنشد « صباحا » ، وليس الأمر كما يظن ، بل كلٌّ واحدةٍ من الروايتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عموا ظلاما » من أبياتٍ رواها ابنُ دُرَيْد عن أبى حاتم السِّخْتِيَانى عن أبى زيد الأنصارى أولها :

وَنَار قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا

وهى مشهورة ، وعلى رواية « عموا صباحا » من أبياتٍ مَعْزُوة إلى خديج بن سنان الغسانى أولها :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا صَبَاحَا
نَزَلْتُ بِشِعْبِ وَادِى الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

***

(وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ ؟ ورأيت زيداً : مَنْ زَيْداً ؟ ومررت بزيد : مَنْ زَيْدٍ ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعَلَم المسئولِ عنه بعد مَنْ مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ خبره مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقترنت بعاطف نحو « ومَنْ زَيْدٌ » تعين الرفعُ عند جميع العرب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط لحكاية العَلَم بمَنْ أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ؛ فلا يقال « مَنِ الفرزدقِ » بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن هذا الاسم تُيُقِّنَ انتفاءُ الاشتراك فيه .

الثانى : شمل كلامُه العَلَمَ المعطوفَ على غيره والمعطوفَ عليه غيرُه ، وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال « رأيت زيداً وأباه » : مَنْ زَيْداً وأباهُ ؟ ومن قال « رأيتُ أخا زيدٍ وعمراً » : مَنْ أخا زيدٍ وعمرا ؟ .

الثالث : أجاز يونسُ حكاية سائر المعارف قياسا على العَلَم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال مَنْ زيداً العاقلَ ، ولا مَنْ زيداً ابنَ الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقِلَ ، أو رأيت زيدا ابنَ الأمير ، ويقال « مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » لمن قال : رأيت زيدبن عمرو .

الخامس : فُهم من قوله « احكينه » أن حركاته حركاتُ حكايةٍ ، وأن إعرابه مُقَدَّر ، وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، والجمهورُ على أن مَنْ مبتدأ ، والعَلَمَ بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ تخالف أيًّا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء ؛ أحدها :

أن مَنْ تختص بحكاية العاقل ، وأىّ عامة فى العاقل وغيره . ثانيها : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأىّ عامة فى الوقف وفى الوصل . ثالثها : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَنُو، ومَنَا ، ومَنِى ، بخلاف أىّ . رابعها : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العَلَم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح ، تقول أية وأيتان ، وفى مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿ خاتمة ﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلّٰهِ » وقوله :

١١٤٨ — سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً
فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِى بِلَالَا

والمكتوبُ نحو قوله : قرأتُ على فَصِّه محمدٌ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهى مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأىّ أو بمَنْ ، وهو ما تقدم ، وضربٌ بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب — وقد قيل له : هاتان تمرتان — : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : إنهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عربياً يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » والله أعلم .

التأنيث

(عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ) فالتـاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وسـاكنة ، وتختص بالأفعـال كقامَتْ ، والألف كذلك : مفردةٌ — وهى المقصورة — كحُبْلَى ، وألِفٌ قبلها ألفٌ فتقلب هى همزةً — وهى الممدودة — كحَمْرَاءَ .

واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالةً من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغـيرها ، بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، ولهذا قدَّمها فى الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرْعها ، وعكس الـكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك .

(وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْـكَتِفْ) واليد والعين ، ومأخذه السماع (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ) كيُدَيَّةٍ إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيثِ خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

* * *

(وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ أَصْلاً ، وَلاَ المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلاَ)

أى لا تلى التاء هذه الأوزانَ فارقةً بين المذكر والمؤنث ؛ فيقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِعْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُور ومِهْذَار ومِعْطِير .

وفُهم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غيرَ فارقةٍ ، كقولهم « مَلُولَة وفَرُوقَة » فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصْلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكولة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبة » بمعنى مركوبة ، و « حَلُوبة » بمعنى محلوبة وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لأن بِنْيَةَ الفاعلِ أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَـذَاكَ مِفْعَلٌ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجـل مِغْشَمٌ ، وامرأة مِغْشَمٌ » .

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى) الأوزان الأربعة (فَشُذُوذٌ فِيهِ) نحو : « عدوّ وعدوّة ، وميقان وميقانة ، ومِسْكِين ومسكينة » ، وسُمع « امرأة مسكين » على القياس ، حكاه سيبويه .

(ومِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيل) بمعنى مقتول ، وجَرِيح بمعنى مجروح (إن تَبِعْ * مَوْصُوفَهُ غالِباً التا تَمْتَنِعْ) فيقال : « رجُلٌ قَتِيل وجَرِيح ، وامرأة قتيل وجريح » .

والاحترازُ بقوله « كقتيل » من فعيل بمعنى فاعِلٍ نحو « رَحِيم وظَرِيف » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقول « امرأة رحيمة وظريفة » .

و بقوله : « إن تبع موصوفه » من أن يستعمل استعمالَ الأسماء غيرَ جارٍ على موصوف ظاهر ولا مَنْوِى لدليل ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رأيت قتيلا وقتيلة » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ مَوْصُوفُه غالِباً التَّا تَنحَـذِفْ

لـكان أجْوَد ؛ ليدخل فى كلامه نحو : « رأيتُ قتيلا من النساء » فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ؛ ولهذا قال فى شرح الـكافية : فإن قصدت الوصفية وعُلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرقِ حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذَمِيمة ، وخَصْلة حميدة ، كما حُمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييزُ المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُل ورَجُلة ، وامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلَام وغلامة ، وفتى وفتاة » .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرة ، ونَخْل ونخلة ، وشَجَر وشَجَرة » .

وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبْأة وجَبْء ، وكَمْأة وكَمْء » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرٍّ وجَرَّةٍ ، ولَبِنٍ ولَبِنة ، وقَلَنْسُو[(١)] وقَلَنْسُوة ، وسَفِين وسَفِينة » .

وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولتأكيد المبالغة كعلَّامَة ونَسَّابة .

وقد تجىء مُعَاقِبةً لياء مفاعيل كزَنَادِقَة وجَحَاجِحَة ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأْ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاء بها دالةً على النسب ، كقولهم : أَشْعَثِيٌّ وأشاعِثة ، وأزرقىّ وأزارقة ، ومُهَلَّبيٌّ ومَهالبة .

وقد يجاء بها دالةً على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو كَيْلَجَة وكيالجة ، ومَوزج ومَوَازِجَة ، والكيلجة : مقدارٌ من الكَيْل معروف ، والموزج : الخف .

---

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويتبعه قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، واعرابه كقاض وغاز .

وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قَرْيَة وبَلْدَة وغُرْفة وسِقاية .

وتجىء عِوَضاً من فاء نحو عِدَةٍ ، أو من عَيْن نحو إقامة ، أو من لامٍ نحو سَنَة .

وقد عوضت من مدّة تَفعِيل فى نحو تَزْكية وتَنْمِية وتَنْزِية .

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كرَبْعَة للمعتدل القامة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخصُّ المذكرَ كرجل بُهْمَة وهو الشُّجاع .

وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنَعْجَة وناقَة، ومنه نحو حِجارة وصُقُورة ، وخُؤُولة وعُمُومة ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

***

(وَألِفُ التَّأنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ)

أى غَرّاء ، والمقصورة هى الأصل ؛ فلهذا قدمها .

(وَالاشْتِهارُ فِى مَبَانِى الأولَى) أى المقصورة (يُبْدِيهِ) أى يظهره أوزانٌ .

الأول : (وَزْنُ) فُعَلَى — بضم الأول وفتح الثانى — نحو (أُرَبَى) للداهية ، وأُدَمَى وشُعَبَى لموضعين، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويرد عليه أُرَنَى — بالنون — لحبٍّ يُعقَد به اللَّبَن ، وجُنَفَى لموضع ، وجُعَبَى لعظام النمل (١) .

﴿تنبيه﴾ : جعل فى التسهيل هذا الوزنَ من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة : اسماً خُشَشَاء للعظم الذى خَلْفَ الأذن ، وصفةً ناقة عُشَرَاء ، وامرأة نُفَسَاء ، وهو فى الجمع كثير نحو كُرَمَاء وفُضَلاء وخُلَفاء .

---

(١) أى : لكباره

الثانى : فُعْلَى — بضم الأول وسكون الثانى — ومنه اسما بُهْمَى لنبتٍ ، وصفة نحو حُبْلَى (والطُّولَى) ، ومصدراً نحو رُجْعَى و بُشْرَى .

الثالث : فَعَلَى — بفتحتين — ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأجَلَى لموضع ، ومصدرا بَشَكَى وجَمَزَى (ومرَطَى) ، يقال : بَشَكَتِ الناقة ، وجَمَزَت ومرطت : أى أسرعت ، وصفةً كحيَدَى .

﴿ تنبيه ﴾ : عدّ فى التسهيل هذا الوزنَ من المشترك ، ومنه مع الممدودة قَرَمَاء وجَنَفَاء لموضعين ، وابن دَأْثَاء وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فَعْلَى — بفتح الأول وسكون الثانى — وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا) نحو جَرْحَى (أو مصدراً) نحو نَجْوَى (أو صفة) لأنثى فَعْلاَن (كَشَبْعَى) فإن كان فَعْلَى اسماً لم يتعين كونُ ألفه للتأنيث ولا قصرُها ، بل قد تكون مقصورةً كسَلْمَى ورَضْوَى ، وتكون ممدودة كالعَوَّاء ، وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللالحاق ، ومما فيه الوجهان أَرْطَى ، وعَلْقَى ، و تَتْرَى .

الخامس : فُعَالَى — بضم أوله — ويكون اسماً كسُمَانَى ، (وكَحُبَارَى) لطائر ، وجمعا كسُكَارَى ، وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جمل عُلاَدَى .

السادس : فُعَّلَى — بضم الأول وتشديد الثانى مفتوحا — نحو (سُمَّهَى) للباطل .

السابع : فِعَلَّى — بكسر الأول وفتح الثانى وتسكين الثالث — نحو (سِبَطْرَى) ودِفَقَّى ، لضربين من المَشْى .

الثامن : فِعْلَى — بكسر الأول وسكون الثانى — مصدراً نحو (ذِكْرَى) وجمعا نحو حِجْلَى وظِرْبَى ، جمع حَجَلة وظَرِبَان على وزن قَطِرَان ، وهى دويبة تشبه الهرة مُنْتِنة

الفَسْو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فِعْلَى غير مصدر أو جمع لم يتعين كونُ ألفِهِ للتأنيث ، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث ، نحو ضِئْزَى بالهمزة ، وهى القسمة الجائرة ، والشِّيزَى وهو خَشَب يصنع منه الجِفَان ، والدِفْلَى وهو شجر ، وإن نون فألفه للالحاق ، نحو رجل كِيصًى وهو المولَع بالأكل وحده ، وعِزْهًى وهو الذى لا يلهو ، وإن كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان ، نحو ذِفْرَى ، وهو الموضع الذى يعرق خَلْفَ أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نون دِفْلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق .

التاسع : فِعِّيلَى — بكسر الأول والثانى مشدد — نحو هِجِّيرَى للعادة (وحِثِّيثَى) مصدر حَثَّ ، ولم يجىء الا مصدراً .

﴿تنبيه﴾ : عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم : هو عالم بِدِخِّيلائِهِ أى بأمره الباطن ، وخِصِّيصاء للاختصاص ، وفِخِّيراء للفخر ، ومِكِّيناء للتمكن . وهذه الكلمات تُمَدُّ وتُقْصَر . وجعل الكسائى هذا الوزنَ مَقِيسا ، والصحيح قَصْرُه على السماع .

العاشر : فُعُلَّى ــ بضم الأول والثانى وتشديد الثالث ــ نحو حُذُرَّى و بُذُرَّى ، من الحَذَر والتبذير (مع الكُفُرَّى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف .

﴿تنبيه﴾ : حكى فى التسهيل سُلُحْفَاء [1] بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى الفراء سُلَحْفَاة ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذا مثل بُهْمَاة .

الحادى عشر : فُعَّيْلَى — بضم الأول وفتح الثانى مشددا — نحو قُبَّيْطَى للناطف [2] ، (كذلك خُلَّيطى) للاختلاط ، ولُغَّيْزَى للغز .

﴿ تنبيه ﴾ : سمع منه مع الممدود هو عالم بدُخَّيلائِهِ ، ولم يسمع غيره .

---

(١) المشهور أن اللام فى سلحفاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثانى عشر : فُعّالى - بضم الأول وتشديد الثانى - نحو خُبّازى (مع الشُقّارى) لنبتين ، وخُضّارى لطائر .

(وَاعْزُ) أى انسُبْ (لِغَيْرِ هٰذِهِ) الأوزان فى مبانى المقصورة (اسْتِنْدَارا) فمما ندر فَيْعَلى كخَيْسَرَى للخسارة ، وفَعْلَوَى كهَرْنَوَى لنبتٍ ، وفَعْوَلى كقَعْوَلى لضرب من مَشى الشيخ ، وفَيْعُولى كفَيْضُوضَى ، وفَوْعُولى كفَوْضُوضَى للمفاوضة ، وفُعَلَايَا كبُرَحَايَا للعجب ، وأَفْعُلاوَى كأَرْبُعَاوَى لضرب من مشى الأرنب ، وفَعَلُوتَى كرَهَبُوتَى للرَّهْبة ، وفَعْلَلُولَى كحَنْدَقُوقَى لنبت ، وفَعَيَّلى كهَبَيَّخَى لمشية بتبختر ، ويَفْعَلّى كيَهْيَرَّى للباطل ، وإِفْعَلّى كإِيجَلّى لموضع ، ومَفْعَلّى كمَكْوَرَّى للعظيم الأرنبة من الدواب ، ومِفْعِلّى كمِرْقِدَّى للكثير الرُّقاد ، وفَوْعَلّى كدَوْدَرَّى للعظيم الخصيتين ، وفِعْلِلّى كشِفْصِلّى لحمل نبت ، وفَعْلَيَّا كمَرْحَيَّا للمرح ، وفَعْلَلَايَا كبَرْدَرَايَا ، وفَوْعَالَى كحَوْلَايَا ، وهذان لموضعين ، وفى كون هذه كلها نادرة نظر .

***

(لِمَدِّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ مشهورة ، وأوزانٌ نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَعْلَاءُ) كيف أتى ، اسما كصَحْرَاء ، أو مصدراً كرَغْبَاء ، أو جمعا فى المعنى كطَرْفَاء ، أو صفة لأنثى أفعلَ كحَمْرَاء ، أو لغيره كدِيمَةٍ هَطْلاء [(١)] .

والثانى والثالث والرابع : (أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ) كأَربَعاء وأَربِعاء وأَربُعاء - بفتح الباء وكسرها وضمها - للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره فى التسهيل ، ومن المقصورة قولهم : أَجْفَلَى لدعوة الجماعة .

---

(١) وردت هذه الكلمة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، فى قوله :

دِيمَةٌ هَطْلَاءُ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحَرَّى وَتَدِرُّ

والخامس : (فَعْلَلاَء) كعقرباء لمكان ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة فَرْتَنَى اسم امرأة .

(ثم) السادس : (فِعَالاَ) كقِصَاصاء للقصاص ، كما حكاه ابن دُرَيد ، ولا يحفظ غيره .

والسابع : (فُعْلُلاَ) — بضم الأول — كقُرْفُصَاء ولم يجىء إلا اسما ، وحكى ابن القطّاع أنه يقال : قَعَدَ القُرْفُصَى ، بالقصر ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز فى ثالثه الفتح والضم .

والثامن : (فَاعُولاَ) كعَاشُورَاء ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بَادُولَى اسم موضع .

والتاسع : (فَاعِلاَء) كقَاصِعَاء لأحد بابَىْ جحرة اليربوع .

والعاشر : (فِعْلِيَا) — بكسر الأول وسكون الثانى — ككِبْرِيَاء .

والحادى عشر : (مَفْعُولاَ) كمَشْيُوخَاء لجماعة الشيوخ .

والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَعَالاَء وفَعِيلاَء وفَعُولاَء ، وإليه أشار بقوله : (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ) والفاء مفتوحة فيهن ؛ ففَعَالاَء نحو بَرَاسَاء ، يقال : ما أدرى أىُّ البَرَاسَاء هو ، أى أىُّ الناسِ هو ، وبَرَاكَاء القتال : شدته ، وقد أثبت ابن القطاع فَعَالَى مقصورا فى ألفاظ : منها خَزَازَى اسم جبل ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، وفَعِيلاَء نحو بَرِيسَاء بمعنى بَرَاسَاء ، وتمر قَرِيثَاء وكَرِيثَاء لنوع منه ، وعدّه فى التسهيل من المشترك ، ومن المقصورة كَثِيرَى ، وفَعُولاَء نحو دَبُوقَاء للعذرة ، وحَرُورَاء لموضع تنسب إليه الحَرُورِيَّة(١)

﴿ تنبيه ﴾ : عدّ فى التسهيل هذا الوزنَ فى المختص بالممدودة ، وأثبت ابنُ القطاعِ

(١) الحرورية : جماعة من الخوارج .

فَعُولَى بالقصر ، من ذلك حَضُورَى لموضع ، وَدَبُوقَى لغة فى دَبُوقاء بالمدّ ، ودَقُوقَى لقرية بالبحرين ، وقَطُورَى قبيلة فى جُرْهُم ، وفى شِعْر امرىء القيس « عُقَاب تَنُوفَى »(١) ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فُعَـلاَء — مثلث الفـاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَق فَاءِ فُعَلاَء أُخِذَا) فالفتح نحو جَنَفَاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيَرَاء وهو ثوب مُخَطَّط يُعمل من القز ، والضم نحو عُشَرَاء ونُفَسَاء ، وقد تقدم أنه من المشترك .

﴿ تنبيه ﴾ : كلامُه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب ، منها فِيَعْلاء نحو دِيَكْسَاء لقطعة من الغنم ، ويَفَاعِلاَء نحو يَنَابِعَاء لمكان ، وتَفَعُلاَء نحو تَكَرْكُضَاء لمشية المتبختر ، وفَعْنَالاَءُ نحو بَرْنَاسَاءُ بمعنى بَرَاسَاء وهم النـاس ، وفَعْنَلاَء نحو بَرْنَسَاء بمعناه أيضا ، وفِعْلِلاَءُ نحو طِرْمِسَاء لليلة المظلمة ، وفُنْعُلاَءُ نحو خُنْفُسَاء وعُنْصُلاَء وهو بَصَلُ البَرِّ ، وفَعْلُولاَءُ نحو مَعْكُوكَاء وبَعْكُوكَاء للشر والجَلَبة ، وفَعُولاء نحو عَشُوراء لغة فى عَاشُوراء ، ومَفْعِلاَءُ نحو مَشْيِخَاء(٢) للاختلاط ، وفُعَيْلِيَاءُ نحو مُزَيْقِيَاء لعمرو بن عامر ملك اليمن .

---

(١) ذلك فى قوله :

كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِه عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت فى عطف النسق .

(٢) ويعل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

﴿خاتمة﴾ : الأوزانُ المشتركة بينهما فَعَلاَ بفتحتين ، وفُعَلاَ بضم ثم فتح ، وَفَعْلَلاَ بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، وفَعِيلاَ بفتح الأول وكسر الثانى ، وفِعِّيلاَ بكسر الأول والثانى مشدّدا ، وفُعَّيْلاَ بضم الأول وفتح الثانى مشدّداً ، وفاعُولاَ ، وقد تقدّم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفْعِيلاَ نحو إهْجِيرَى وإهْجِيرَاء وهى العادة ، وفَوْعَلاَ نحو خَوْزَلَى لضرب من المشى ، وحَوْصَلَى للحوصلة ، وفَيْعَلاَ نحو خَيْزَلَى بمعنى خَوْزَلَى ، ودِيكَسَاء بمعنى دِيكَساء ، وفِعِلاَّ بكسر الأول والثانى وتشديد الثالث نحو زِمِكَّى وَزِمِكَّاء لمنبتِ ذنب الطّائر ، وفُعَنْلاَ بضم الأول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو جُلَنْدَى وجُلَنْدَاء ، وفُعَالِلاَ نحو جُخَادِبَى وجُخَادِباء لضرب من الجراد .

وأما فِعْلاَء كعِلْباء وهو عِرْقٌ فى العنق ، وحِرْباء وهو دويبة ، وسِيساء وهو حدُّ فِقَار الظهر ، والشِّيشاء وهو الشِّيصُ ، وفُعَّلاَء كحُوَّاء وهو نبت واحده حُوَّاءة ، ومُزَّاء وهو ضرب من الخمر ، وقُوباء وهو الحزاز ، وخُشَّاء وهو العظم الناتىء خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفُها للالحاق بقِرْطَاس وقُرْناس لأنها منونة .

المقصور والممدود

المقصور : هو الذى حرفُ إعرابِه ألفٌ لازمة ، والممدود : هو الذى حرفُ إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى ، وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله :

(إِذَا اُسْمٌ) صحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ * فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ)

من المعتل (كالأسَفْ) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ * ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ) نحو جَوِىَ جوًى ، وعَمِىَ عمًى ، وهَوِىَ هوًى ؛ فهذه وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أَسِفَ أسفاً ، وفَرِحَ فرَحاً ، وأشِرَ أشَراً ؛ لما علمت فى باب أبنية المصادر أن فَعِلَ المكسور العين اللازمَ بابُه فعَلٌ بفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ — إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَا
غِــرَاءً ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ

فغِرَاء : مصدرُ « غارَيْتُ بين الشيئين غِرَاء » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر « غَرِيتُ بالشىء أغْرَى به » إذا تماديت فيه فى غضبك (كَفِعَلٍ) بكسر الفاء (وفُعَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِى جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ) بكسر الفاء (وفُعْلَةٍ) بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثانى للثانى ؛ فالأول نحو فِرْيَةٍ وفِرًى ، ومِرْيَةٍ ومِرًى ، والثانى (نَحْوُ) الدُّمْيَة و (الدُّمَى) ، ومُدْيَة ومُدًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح قِرْبَة وقِرَب بكسر القاف ، وقُرْبَة وقُرَب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُعْطًى ومُقْتَنًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مُكْرَم ومُحْتَرم ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعل صفةً لتفضيل كان كالأقصى ، أو لغير تفضيل كالأعْمى والأعْشى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الأبْعَدُ والأعْمَش ، وكذلك ما كان جمعا لفُعْلَى أنثى الأفْعَل كالقُصْوَى والقُصَى ، والدُّنيا والدُّنى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الكُبْرَى والكُبَر ، والأخرى والأُخَر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فَعَلٍ بفتحتين ، وعلى الوَحْدَة بمصاحبة التاء كحَصَاة وحَصًى ، وقَطَاة وقطاً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح شَجَرَة وشَجَر ، ومَدَرَة ومَدَر . وكذلك المَفْعَل مدلولا به على مصدرٍ أو زمان أو مكان

نحو مَلْهًى وَمَسْعًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَب ومَسْرَح ، وكذلك المِفعَل مدلولا به على آلة نحو مِرْمًى ومِهْدًى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مِخْصَف ومِغْزَل .

ثم أشار إلى الممدود القياسى بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ * فَالْمَدُّ فِى نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْماً عُرِفْ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الذِى قَدْ بُدِئَا * بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى) ارعواء (وَكَارْتَأى) ارتياء ، وكاستقصى استِقْصَاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انْطَلَقَ إنطِلاقاً ، واقْتَدَرَ اقتدارا ، واستَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً ؛ وكمصدر أفعَلَ نحو أعْطَى إعْطَاء ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرَمَ إكرَاماً وكمصدر فَعَلَ دالا على صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء والمُشَاء ؛ فإن نظيرهامن الصحيح البُغَام والدُّوَار ، وكفِعَالٍ مصدر فاعَلَ نحو وَالى وِلاء ، وعَادَى عِداء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِراباً ، وقاتل قِتَالا ، وكمفرد أفعلة نحو كِسَاء وأكْسِيَة ، ورِدَاء وأرْدِية ؛ فإن نظيره من الصحيح حِرَار وأحِرَّة[1] وسِلاح وأسْلِحة ، ومن ثم قال الأخفش : أرْحِيَة وأقْفِية من كلام المولدين ؛ لأن رَحًى وقَفًا مقصوران ، وأما قوله :

١١٥٠ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ

لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبا

والمفرد نَدًى ــ بالقصر ــ فضرورة ، وقيل : جَمعَ نَدًى على نِدَاء كجَمَل وجِمال ، ثم جمع نِداء على أنْدِيَة ، ويبعده أنه لم يسمع نِدَاء جمعا ، وكذا ما صيغ من المصادر على

---

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا فى النسخ ، والذى بخط الشارح فى التوضيح حمار وأحمرة ، وسلاح وأسلحة ، اهـ

تَفْعال ، ومن الصفات على فعَّال أو مِفعَال لقصد المبالغة ، كالتَّعْداء والعَدَّاء والمِعْطاء ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَّذكار والخَبَّاز والمِهْذار .

***

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذا قَصْرٍ وَذا مَدٍّ بنَقْـلٍ ، كالْحِجا وَ كالْحِذا)

العادم : مبتدأ ، و بنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير المستتر فى الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وفيـــه ما عرف فى موضعه .

والمعنى أن ما ليس له نظير اطَّرد فتحُ ماقبل آخره فقَصْرُه سماعى ، وما ليس له نظير اطَّرد زيادةُ ألف قبل آخره فمده سماعى .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفِتْيان ، والسَّنا الضوء ، والثَّرَى التراب ، والحِجا العقل .

ومن الممدود سماعا : الفَتَاء حداثة السن ، والسَّنَاء الشرف ، والثَّراء كثرة المال ، والحِذاء النعل .

(وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْه) ؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل ؛ إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

١١٥١ — لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طالَ السَّفَرْ

[وَلَوْ تَحَـــنَّى كلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ]

وقوله :

١١٥٢ — فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الذى يَعْرِفُونَهُ

وَأَهْـــلُ الْوَفا مِنْ حَادِثٍ وقَدِيمِ

﴿تنبيه﴾ : منع الفراء قصْرَ ماله قياس يوجبُ مدَّه نحو فَعْلاَء أفْعَلَ ؛ فقول المصنف « وقصرُ ذى المد اضطراراً مجمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويَرُدُّ مذهبَ الفراء قولُه :

١١٥٣ — وأنت لَوْ باكَرْتِ مَشْمُولةً
صَفْرا كَلَوْنِ الفرسِ الأشْقَرِ

وقولُه :

١١٥٤ — وَالقَارِحُ العَدَّا وَكلُّ طِمِرَّةٍ
مَا إِنْ ينَالُ يدَا الطَّويل قَذَالَهَا

(وَالْعَكْسُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (بِخُلْفٍ يَقَعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفَصَّل الفراء فأجاز مدَّ مالا يخرجه المدُّ إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد مِقلى بكسر الميم فيقول مِقلاء لوجود مِفْتَاح ، ويمنع مد مَوْلى لعدم مَفْعَال بفتح الميم ، وكذا يمد لِحىً بكسر اللام فيقول لِحَاء لوجود جبال ، ويمنعه فى لُحىً بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادراً ، والظاهرُ جوازه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ — وَالمَرْءُ يُبْلِيهِ بلاَءَ السِّرْبَالْ
تَعَاقُبُ الإِهْلاَلِ بَعْدَ الإِهْلاَلْ

وقولُه :

١١٥٦ — سَيُغْنِينِى الذِى أغنَاكَ عَنِّى
فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ

وليس هو من « غَانَيْتُه » إذا فاخرته بالغِنى ، ولا من الغَنَاء بالفتح بمعنى النفع كما قيل ؛ لاقترانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ – يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاّد وابنُ خروف، وزعما أن سيبويه استدلَّ على جوازه فى الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا مَنَابير، قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء.

﴿ تنبيـــه ﴾: الكلامُ فى هذه المسألة هو الكلام فى صَرْف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه.

***

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجَمْعهما تصحيحا

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه.

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا)

ياء كان أصله أو واواً، رابعاً كان نحو حُبْلَى ومُعْطَى، أو خامساً نحو مُصْطَفَى وحُبَارَى، أو سادساً نحو مُسْتَدْعَى وقَبَعْثَرَى، تقول: حُبْلَيَانِ، ومُعْطَيَان، ومُصْطَفَيَانِ، وحُبَارَيَانِ، ومُسْتَدْعَيَانِ، وقَبَعْثَرَيَانِ، وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الألية: مِذْرَوَان، والأصل مِذْرَيَان؛ لأنه تثنية مِذْرَى فى التقدير، ومن الخماسى قولهم: قَهْقَرَانِ وخَوْزَلَانِ، بالحذف، فى تثنية قَهْقَرَى وخَوْزَلَى.

(كذا الذى اليا أصله) أى أصلُ ألفِهِ (نحو الْفَتَى) قال تعالى: « وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ » وشذ قولهم فى حِمًى « حِمَوَان » بالواو.

(وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَـمَتَى) وبَلَى إذا سمى بهما ؛ فإنك تقول فى تثنيتهما : مَتَيَانِ ، وبَلَيَانِ .

و (فِى غَيْرِ ذَا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ) وذلك شيئان :

الأول : أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو ، نحو عصًا وقفًا ومنًا لغة فى المنِّ لذى يوزَنُ به ؛ فتقول : عَصَوَانِ ، وقفَوَانِ ، ومَنَوَانِ ، قال :

١١٥٨ — وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِى
عَصًا فِى رَأْسِـــــهَا مَنَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم فى رِضاً « رِضَيَانِ » بالياء مع أنه من الرضوان .

والثانى : أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ ، نحو ألاَ الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما : أَلَوَانِ ، وإِذَوَانِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى الألف التى ليست مُبْدَلَة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثةُ مذاهبَ ؛ الأول — وهو المشهور — : أن يعتبر حالهُما بالإمالة ، فإن أميلا ثُنِّيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا . والثانى : إن أميلا أو قلبا ياء فى موضعٍ مّا ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم فى الكافية ؛ فعلى هذا يثنى عَلَى وإلى ولَدَى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى الأول يثنين بالواو ، والقولان عن الأخفش . والثالث : الألف الأصلية والمجهولة يُقْلَبان ياء مطلقا .

الثانى : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ؛ فيجوز فيها وجهان كرَحًى

فإنها يائية فى لغة مَنْ قال رَحَيْتُ ، وواوية فى لغة من قال رَحَوْت ، فلمن ثناها أن يقول : رَحيَانِ ورَحوَانِ ، والياء أكثر (١) .

(وَأَوْلِهَا ما كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) أى أوْلِ الواوَ المنقلبة إليها الألِفُ ما أُلِف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاء) مما همزتُه بدل من ألف التأنيث (بِوَاوٍ ثُنِّيَا) نحو صَحْرَاوان وحَمْرَاوان ، بقلب الهمزة واوا ، وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيحُ الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول فى عَشْوَاء : عَشْوَاءان ، بالهمز ، ولا يجوز عَشْوَاوان ، ويُجَوِّز الكوفيون فى ذلك الوجهين ، وشذ حَمْرَايَانِ بقلب الهمزة ياء ، وحَمْراءان بالتصحيح ، كما شذ قَاصِعان وعَاشُوران فى قاصعاء وعاشوراء ، بحذف الهمزة والألف معا ، والجيد الجارى على القياس : قاصِعَاوَانِ وعَاشُورَاوَان .

(وَنَحْوُ عِلْبَاء) وقُوبَاء ممـا همزته بدلٌ من حرف الإلحاق — والعِلْبَاء : عصبة العنق — وهما عِلْبَاوان بينهما منبت العرف ، والقُوبَاء : داء معروف ينتشر ويَتَّسع ويعالج بالريق ، وأصلهما عِلْبَاى وقُوبَاى بياء زائدة لتلحقهما بقِرْطَاس وقُرْنَاس ، ونحو (كِساء) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصلٍ هو ياء ؛ إذ أصله حَيَاى ، يُثَنَّى (بِوَاوٍ أو هَمْزٍ) فتقول : عِلبَاوان وكِسَاوان وحَيَاوان ، وعِلْبَاءان وكِساءان وحَيَاءان ، نعم الأَرْجَحُ فى الأول الإعلالُ ، وفى الأخيرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ،

---

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كأنّا غُدْوَةً وَبَنِى أَبِينَا   بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش — وتبعهما الجُزُولى — على أن التصحيح مطلقا أحْسَنُ ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل ، مع اشترا كهما فى القلة ، وشذ كِسَايَان بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثِنَايَان لطرفى العقال ، قالوا : عَقَل بعيره بِثِنَايَيْنِ ، والقياس بثناوين أو بثناءين ؛ لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا .

(وَغَيْرَ مَاذُكِرْ) من المهموز ، وهو ما همزته أصلية ، أى غير مبدلة من شىء ، نحو قُرَّاء ووُضَّاء (صَحِّحْ) فى التثنية ؛ فتقول : قُرَّاءان ووُضَّاءان ، والقُرَّاء : الناسك ، والوُضَّاء : الوَضِىء ، وشذ قُرَّاوَانِ بقلب الهمزة الأصلية واوا .

(وَمَا شَذّ) فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيهُ عليه فى مواضعه (عَلَى نَقْلِ قُصِرْ) فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : جملة ما شذ من المقصور ثلاثةُ أشياء :

الأول : قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَان كما تقدم ، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حَشْو الكلمة ، ومثله فى الممدود ثِنَايَانِ ، قال فى التسهيل : وصححوا مِذْرَوَيْن وثِنَايَيْن تصحيحَ شقاوة وسقاية للزوم علمَىِ التثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق بِمِذْروين وثنايين إلا مثنى ، ولم ينطق بشَقَاوة وسِقَايَة إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشْوا وبُعْدا عن التطرف فلم يُعَلاَّ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبى عمرو مِذْرًى مفردا ، وحكى عن أبى عبيدة مِذْرًى ومذريان على القياس .

الثانى : خَوْزَلاَن وقَهْقَرَان ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رِضَيَانِ ، وقاس عليه الكسائى ، فأجاز تثنية رِضًى وعُلاً من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومه بالياء .

والذى شذ من الممدود خمسة أشياء :

الأول : حَمْرَاءَان بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .

والثانى : حمرايان بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فزارة .

والثالث : نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .

والرابع : كِسَايان ، وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .

والخامس : قُرّاوانِ بقلب الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع .

***

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا)

يعنى إذا جمعتَ المقصورَ الجمعَ الذى على حد المثنى — وهو جمع المذكر السالم — حذفت ما تكمّلَ به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَالْفَتْحَ) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ » « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم إطلاقُهُ أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفُه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حُبْلَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو عِيسَى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية ؛ فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول فى وُضَّاء وُضَّاؤُون بالتصحيح ، وفى حَمْرَاء علما لمذكر حَمْرَاوُونَ بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاء وكِسَاء علمى مذكر .

الثالث : كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكَسْرِها[١]، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضُونَ ورأيت القاضِينَ .

(وَ إنْ جَمَعْتَهُ) أى المقصور (بِتاء وَألِفْ * فَالألِفَ أقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَه)

الألف : مفعول به لأقلب مقدماً ، وقلبها : نصب على المصدرية ، يعنى أن المقصور إذا جُمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثلَ قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلَيَات ، ومُصْطَفَيَات ، ومُسْتَدْعيات ، وفَتَيَات ، ومَتَيَات فى جمع مَتَى مسمى بها أنثى بالياء ، وتقول : فى جمع عَصاً وألاَ وإذا مسمى بهن إناث : عَصَوَات وألَوَات وإذَوَات بالواو ؛ لما عرفت فى المثنى .

﴿ تنبيه ﴾ : حكم الممدود والمنقوص إذا جُمع هذا الجمعَ حكمهما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرهما إحالةً على ذلك ، وإنما ذكر المقصورَ وإن كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت .

(وَتاءَ ذِى التَّا ألْزِمَنَّ تَنْحِيَه) تاء : مفعول أول بألزمَنَّ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخرُه تاء من المقصور وغيرِه تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يُجْمَعَ بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسمُ بعد حذفها معاملة العارى منها ؛ فتقول فى مُسْلِمة : مُسْلِمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية ، فتقول فى فتاة : فَتَيَات ، وفى قناة : قَنَوَات ، وفى مُعْطاة : مُعْطَيات ، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرّاءة وقُرّاءات ، وجاز فيها القلبُ والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نباءة فيقال : نباءات ونباوات كما فى التثنية .

***

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفا على الضمير المستتر فى « تحذف » وبالنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفا على المصدر المنسبك من أن ومعموليها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ماقبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِى اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ)

(إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا.

والشروط المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به عن شيئين؛ أحدهما: المشددة نحو جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة؛ فليس فيه إلا التسكين، والآخرُ: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانسة، نحو تارة ودُولة ودِيمة؛ فهذا يبقى على حاله، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوْزة و بَيْضَة، وهذا فيه لغتان: لغةُ هذيل فيه الإتباعُ، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتى ذكره.

الثانى: أن يكون ثلاثيا، واحترز به من الرباعى، نحو جَعْفر وخِرْنِق وفُسْتُق أعلاماً لإناث؛ فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة، نحو ضَخْمَة وجِلْفة وحُلْوة؛ فليس فيه إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحركها، نحو شَجَرة ونَبِقة وسَمُرة؛ فإنه لا يغير، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِقَات وسَمُرَات كما كان جائزاً فى المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر، نحو بَكْر؛ فإنه لا يجمع هذ الجمع، فلا يكون فيه الإتباع المذكور.

ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله: (مُخْتَتَمًا بالتاء أوْ مُجَرَّدَا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء جَفْنة وسِدْرَة

وغُرْفة ، ومثاله مجرداً منها دَعْد وهِنْد وجُمْل ، فتقول فى جمعها الجمع المذكور : جَفَنات، وسِدِرَات ، وغرُفات ، ودَعَدَات ، وهِنِدَات ، وجُمُلات .

***

(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الْفتْحِ أوْ   خَفِّفْهُ بالْفَتْحِ ؛ فكُلاًّ قدْ رَوَوْا)

أى يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع ، وهما الإسكان والفتح ؛ فى نحو سِدْرة وهِنْد من مكسور الفاء وغُرْفة وجُمْل من مضمومها ثلاث لغات : الإتباع ، والإسكان ، والفتح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أشار بقوله : « فكلا قد رووا » إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب ، خلافاً لمن زعم أن الفتح فى نحو غُرَفات إنما هو على أنه جمع غُرَف ، ورُدَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهلُ من ادعاء جمع الجمع ، وردَّه السيرافى بقولهم : ثلاث غُرَفات[1] بالفتح .

الثانى : أفهم كلامُه أن نحو دَعْد وجَفْنة لا يجوز تسكينهُ مطلقا ، واستثنى من ذلك فى التسهيل معتلّ اللام كظَبْيات ، وشبه الصفة ، نحو أهْل وأهْلات ؛ فيجوز فيهما التسكين اختيارا .

(وَمَنَعُوا إتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو ، وإتباع الضمة فيما لامه ياء ، كما فى (نَحْوِ ذِرْوَه * وزُبْيَةٍ) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف فى ذلك (وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ) فيما حكاه يونس من قولهم : جِرِوَات بكسر الراء ، وهو فى غاية الشذوذ ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة .

---

(١) وجه رد السيرافى أنه لو كان « غرفات » جمع الجمع لكان أقل مايصدق عليه تسعة أفراد ، فلا يصح قوله «ثلاث غرفات» .

الثانى: فُهِم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو (ذِرْوَة وزُبْيَة) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع ، وبه صرح فى شرح الكافية .

الثالث : فُهِم منه أيضاً جوازُ اللغات الثلاث فى نحو خُطْوة ولِحْية ، ومنع بعضُ البصريين الإتباعَ فى نحو لحية ؛ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى التسهيل ، ومنع الفراء إتباعَ الكسرة مطلقاً فيما لم يُسْمع ، والصحيحُ الجواز مطلقا . قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

* * *

(وَنَادِرٌ أو ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى)

أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر ، و إما ضرورة ، و إما لغة قوم من العرب .

فمن النادر قول بعضهم : كَهَلَات بالفتح ، حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ؛ لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب ، ولا حجة فى قولهم : لَجَبَات ورَبَعات فى جمع لَجْبة ورَبْعة ؛ لأن من العرب من يقول لَجَبة ورَبَعة ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضا قولُ جميع العرب «عِيَرات» بكسر العين وفتح الياء جمع عِير ، وهى الإبل التى تحمل المِيرة ، والعِيرُ مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيَرات بفتح العين ، قال المبرد : جمع عَيْر وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع عَيْر الذى فى الكتف أو القدم[1] وهو مؤنث ، ومنه أيضا جِرِوَات كما تقدم .

ومن الضرورة قولُه :

---

(١) هو العظم الناتىء فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ — وَحُمِّلْتُ زفْرات الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يدَانِ

وقول الراجز:

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المنتمى إلى قوم من العرب الإتباع فى نحو بَيْضَة وجَوْزَة من المعتل العين ؛ فإنها لغة هذيل ، ومنه قولُ شاعرهم :

١١٦٠ — أَخُو بَيَضَات رَائِح متـأوِّب
[رَفِيقٌ بِمَسْح المَنْـكِبَيْنِ سَبُوحُ]

وبلغتهم قرىء « ثَلاَث عَوَرَاتٍ لَـكُمْ » ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو ظَبْيات وأهْلات بإسكان العين كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام مايتم فى الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وشجٍ وأبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ من الأسماء الستة ، تقول : قَاضِيَانِ ، وشَجِيَانِ ، وأبَوَانِ ، وأخَوَانِ ، وحَمَوَانِ ، وهَنَوَانِ ، كما تقول : هذا قَاضِيك وشَجِيك وأبُوكَ وأخُوكَ وحَمُوك وهَنُوك ، وشذ أبَانِ وأخَان ، ومالا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية ، وذلك نحو اُسْمٍ وابْنٍ ويَدٍ ودَمٍ وحِرٍ وغَدٍ وفَمٍ ، فتقول : اُسْمَانِ ، وابْنَانِ ، ويَدَانِ ، ودَمَانِ ، وحِرَانِ ، وغَدَانِ ، وفَمَانِ ، كما تقول : اُسْمُكَ وابْنُـكَ ويَدُكَ ودَمُكَ وحِرُكَ وغَدُكَ وفَمُكَ ، وشذ فَمَوَانِ وفَمَيَانِ ، وأما قوله :

١١٦١ — يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَـلِّمٍ
[قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا]

وقوله :

١١٦٢ — [فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا]
جَرَى الدَّمَيانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسمُ الدالُّ على أكثر من اثنين بصُورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا .

وقَسَّم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوَانٍ ، أو بنقص كتُخَمَة وتُخَم ، أو تبديل شكل كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجَال ، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيب وقُضُب ، أو بهنّ كغُلاَم وغِلْمَان .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التى فى الجمع غيرُ الحركات التى فى المفرد .

والتغيير المقدَّر فى نحو فُلْك ودِلاَص وهِجَان وشِمَال للخِلْقَة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر فى شرح الكافية من ذلك عِفْتَان وهو القوىّ الجافى ؛ فهذه الألفاظ الخمسة[1] على صيغةٍ واحدةٍ فى المفرد والمجموع ، ومذهبُ سيبويه أنها جموعُ تكسير ، فيقدر زوالُ حركات المفرد وتبدُّلها بحركات مُشْعِرة بالجمع ، فَفُلْك إذا كان مفردا كقُفْل ، وإذا كان جمعا كبُدْن ، وعِفْتَان إذا كان مفردا كسِرْحَان ، وإذا كان جمعا كغِلْمَان ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلْكَانِ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كناز » فى قولهم : ناقة كناز بزنة كتاب ، ونوق كناز بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إمام » فى قولهم : هذا إمام ، وهؤلاء إمام .

ودِلَاصَانِ ؛ فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جُنُب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُب ، وهذانِ جُنُب ، وهؤلاء جُنُب ؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره ومالا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصحُّ كونُه — يعنى باب فُلْك — اسمَ جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يَرِد على التعريف المذكور نحو جَفَنَات ومُصْطَفَيْن ؛ فإن التغيير فيهما لا دَخْلَ له فى الدلالة على الجمعية ؛ فإن تقدير عدمه لا يخلُّ بالجمعية .

واعلم أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى مالا نهاية له ، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى ، وللأول أربعة أبنيةٍ ، وللثانى ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ بالأول فقال :

(أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ)

أى كأَسْلِحَة وأَفْلُسٍ وفِتْيَة وأفْراسٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فُعَل نحو ظُلَم ، وفِعَل نحو نِعَم ، وفِعَلَة نحو قِرَدَة ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلَة نحو بَرَرَة ، نقله ابن الدهان ، وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أفْعِلاَء نحو أصْدِقَاء ، نقله عنه أبو زكريا التبريزى ، والصحيحُ أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثانى : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَة اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشُبْهته أنه لم يطرد .

الثالث : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التي للاستغراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين والمسلمات » وقد جمع الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ — لَنَا الْجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

(وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي) أى بعضُ هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأَرْجُل) فى جمع رِجْل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُق وأعْناق ، وفؤاد وأفئدة (وَالْعَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصُّفِى) جمع صَفَاة وهى الصخرة المَلْسَاء ، وكرَجُل ورِجَال ، وقَلْب وقُلُوب ، وصُرَدٍ وصِرْدان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يغنى أحدُهما عن الآخر وَضْعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو « ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » .

الثانى : ليس الصُّفِيُّ مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهرى وغيره صَفَاة وأصْفَاء .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعَكَسَ المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُـلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ)

يعنى أن أفْعُلاً أحَدَ جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْل بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيحَ العين ، فشمل نحو فَلْس وكَفّ ودَلْو وظَبْى ووَجْه ، فتقول فى هذه : أفْلُس ، وأكُفّ ، وأدْلٍ ،

وأظْبٍ ، وأوْجُهٌ ، واحترز بقوله « اسما » من الصفة نحو ضَخْم ؛ فلا يجمع على أفعُل ، وأما عَبْد وأعْبُد فلغلبة الاسمية ، وبقوله « صح عينا » عن معتل العين نحو باب ٍ وبَيْت ٍ وثَوْب ؛ فلا يجمع على أفعُلٍ ، وشذ قياسا قولهم أعْيُنٌ ، وقياسا وسماعا قولُه :

١١٦٤ — لِكل دهر قد لبست أثوُبًا
[رَيْطَةً وَالْيُمْنَةَ الْمُعَصَّبَا]
* حتى اُكْتَسَى الرأسُ قِناعًا أشْيَبًا] *

وقوله :

١١٦٥ — كأنّهُمْ أسيُفٌ بيضٌ يمانية
[عَضْبٌ مَضَارِبُهَا باقٍ بِهَا الأثَرُ]

والثانى : ما كان رباعيا ، بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مَدّة ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إنْ كَانَ) أى الاسمُ الرباعى (كالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِى مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ) فشمل ذلك نحو عَنَاق وذِراع وعُقاب ويَمِين ؛ فيقال فيها : أعْنُق ، وأذْرُع ، وأعقُب ، وأيْمُن ، فإن كان الرباعى صفةً نحو شُجَاع ، أو بلا مَدّة نحو خِنْصَر ، أو مذكرا نحو حِمَار ، أو بعلامة التأنيث نحو سَحَابة ، لم يجمع على أفعُل . ونَدَر من المذكر طِحَالٌ وأطحُل ، وغُرَاب وأغْرُب ، وعَتَاد وأعْتُد ، وجَنِين وأجْنُن ، وأنبوب وأنبُبٌ (١) ونحوها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ؛ ففهم من تمثيله بالعنَاق والذِّراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالمفتوح

(١) الكلام فى الرباعى ، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف .

والمكسور ، وفهم من إطلاق قوله « فى مد » أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع — وهو التعرّى من العلامة — من قوله «وعدِّ الأحرف» ؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولا بالرباعى .

الثانى : مما حُفظ فيه أفعُل من الأسماء فعَلٌ نحو جبَل وأجبُل ، وفَعُلٌ نحو ضَبُع وأضبُع ، وفُعْل نحو قُفْل وأقفُل ، وفُعُل نحو قُرُط وأقرُطٍ[1] ، وفِعَل نحو ضِلَع وأضلُع ، وفَعَلة نحو أكَمَة وآكُم ، وفِعْلة نحو نِعْمة وأنعُمٌ ، وفى فِعِل مطلقا أى اسما وصفة نحو ذِئب وأذؤُب ، وجِلْف وأجلُف ؛ فلا يقاس عليها . ولم يسمع فى فِعِل بكسر الفاء والعين ، ولا فى فُعَل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبَع وأربُع .

الثالث : ليس التأنيث مصحِّحا لاطراد أفعُل فى فَعِلٍ نحو قدَم ، خلافا ليونس ، ولا فى فِعْل نحو قِدْر ، ولا فى فِعَل نحو ضِلَع ، ولا ما قبله نحو قَدَم وضَبُع وغُول وعُنُق خلافا للفراء .

***

(وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاَثِى اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ)

يعنى أن أفعالا يطّرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعُل ، وهو فَعْل الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فَعْل المعتل نحو باب وثوب وسيف ؛ وغير فَعْل من أوزان الثلاثى ، وهى فِعْل نحو حِزب وأحزاب ، وفُعْل نحو صُلْب وأصلاب ، وفَعَلٌ نحو جَمَل وأجمال ، وفَعِلٍ نحو وَعِل وأوعال ، وفَعُل نحو عضُد وأعضاد ، وفُعُل نحو عنُق وأعناق ، وفُعَلٌ نحو رُطَب وأرطاب ، وفِعِل نحو إبِل وآبال ، وفِعَل

---

(١) الصواب التمثيل بعنق وأعنق ؛ لأن القرط ساكن الوسط كالقفل .

نحو ضِلَع وأضلاَع ، واحترز بقوله «اسما» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفْعَالٍ إلا ماشذ مما سيأتى التنبيه عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : جعل فى التسهيل أفعالا قليلا فى فَعَل المعتل العين نحو باب ومال . ونادرا فى فُعَلٍ نحو رُطَب ورُبَع ، ولازما فى فِعِلٍ نحو إبل ، وغالبا فى الباقى .

الثانى : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فَعْل الصحيح العين على أفعال ، وقد سُمع منه قولُه :

١١٦٦ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ
زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَمَاءٌ ولاَ شَجَرُ

وقوله :

١١٦٧ — وُجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَنْدُكَ * أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

فجمع فَرْخ على أفراخ وزَنْد على أزناد. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى فى التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألْف أوْ وَاوٌ نحو وَهْم . وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثرُ من أفْعُلٍ فى فَعْل الذى فاؤه واو كوَقْت وأوقات ، ووَصْف وأوصاف ، ووَقف وأوقاف ، ووَكْر وأوكار ، ووَعْر وأوعار ، ووَغْد وأوغاد ، ووَهْم وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين أفْعُل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ فى المعتل أعْيُن وَأنْوُب كذلك شذ فيما فاؤه واو وأوْجُهٌ ، هذا لفظه بحروفه . ثم قال : إن المضاعف من فَعْل كالذى فاؤه واو فى أن أفعالا فى جمعه أكثر من أفْعُل كَعَمّ وَأعمام ، (وَجَدٌ

وأجداد ، ورَبٌّ وأرباب ، وَبرٌّ وأبرار ، وشتٌّ وأشتات ، وفنٌّ وأفنان ، وفذٌّ وأفذاذ ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فَعيل بمعنى فاعل ، نحو شهيد وأشهاد ، وفاعل نحو جاهل وأجهال ، وفعال نحو جبان وأجبان ، وفعُول نحو عدُوّ وأعداء ، وفَعْلة نحو هَضبة وأهضاب ، وفِعْلة نحو نِضْوة وأنضاء ، وفُعْلة نحو بُرْكة وأبراك ، والبركة : طائر من طير الماء ، وفعِلة نحو نمِرة وأنمار (١) . وقالوا : جِلْفٌ وأجلاف ، وحُرٌّ وأحرار ، وقِماط وأقماط ، وغُثاء وأغثاء ، وأغيد وأغياد ، وخريدة وأخراد ، ووَاد وأوداء ، وذُوطة وأذواط (٢) ، لضرب من العناكب تلسع . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيِّت ومَيِّتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه .

***

(وَغَالِباً أغْنَاهُمُ فِعْلانُ فِى فُعَلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)

أى أن الغالب فى فُعَل — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِعْلان — بكسر الفاء — كقولهم فى صُرَد : صِرْدَانٌ ، وفى جُرَذ : جِرْذان ، وفى نُغَر : نِغْران ، وأشار بقوله : «غالبا» إلى ما شذ من ذلك نحو رُطَب وأرْطاب .

﴿ تنبيه ﴾ : نص فى غير هذا الكتاب على أن فِعْلان مطرد فى فُعَل ، وكلامه هنا غير مُوفٍ بذلك .

***

(فِى اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ أفْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ)

---

(١) النمرة — بفتح فكسر — ضرب من البسط .

(٢) ضبط الدماميني الذوطة بضم الذال وسكون الواو ، والذى يؤخذ من القاموس أنه بفتح الذال .

أفعلة : مبتدأ ، وَاطرد : خبره ، وَفى اسم وعنهم : يتعلقان باطرد ، وبعد : فى موضع جر صفة لاسم ، وَثالث : صفة لمد .

يعنى أن أفعِـلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بعد قبل آخره ؛ نحو طعَام وَأطعِمَة ، وَرَغيف وَأَرْغفَة ، وَعَمُود وَأَعْمِدَة ، وَاحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وَبالرباعى من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شىء من ذلك على أفعِلَة ، إلا ما شذ من قولهم شَحِيح وَأَشِحَّة وَهو صفة ، وَعُقاب وَأعقِبة وَهو مؤنث ، وَقدَح وَأَقْدِحَة وَهو ثلاثى ، وَجائِز وَأَجْوِزة وَليس مَدُّه ثالثا ، والجائز : الخشبة الممتدَّة فى أعلى السقف ، وَما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ وَلا يقاس عليه قولهم : نَجْدٌ وَأنجِدَة ، وَصُلب وَأَصْلِبَةُ ، وَباب وَأبوِبَة ، وَرَمَضان وَأَرْمِضَة ، وَعَيِّل وَأَعْوِلَةُ ، وَجِزَّة وَأجِزَّة ، وَنَضيضة وَأنِضَة ، وَقِنّ وَأَقِنَّة ، وَخال وَأَخْوِلة ، وَقفا وَأقفية ، وَالجزة : صوف شاة مجزوزة ، وَالنضيضة : المطرة القليلة .

(وَالْزَمْهُ) أى الجمع على أفعِلَة (فى فعَالِ) بالفتح (أوفِعالِ) بالكسر (مُصاحِبَىْ تَضعِيفِ أو إعلال) فالأول نحو بتَاتِ وَأَبِتّة ، وَزمام وَأَزِمَّة ، وَالثانى نحو «قَبَاء وَأقبِيَة ، وَإناء وَآنية . وَشَذ من الأول عِنَان وَعُنُن ، وَحجَاج وَحُجُج ، وَمن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىٌّ ، وَسمع أيضا أسْمِية على القياس ، وَسيأتى تقييدُ كلامه هنا بما ذكرتُه فى قوله « مالم يضاعف فى الأعم ذو الألف » .

***

(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى ، وسماعى فالقياسى ما كان جمعا (لِنَحْوِ أَحْمرو حَمْرا) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيهما حُمْر ؛ أولأفعَل وَفَعلاء

وصفين منفردين لمانع فى الخلقة ، نحو أَكْمَر للعظيم الـكَمَرة ، وَآدَر ، ورَتْقَاء ، وعَفْلاء؛ فتقول فيهما : كُمْرٌ وأُدْرٌ ورُتْقٌ وعُفْل ، فإن كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رَجُل آلَى ، وامرأة عَجْزَاء ، إذ لم يقولوا : رجُل أعجز ولا امرأة أَلْيَاء ، فى أشهر اللغات؛ فنى اطراد فُعْل حينئذ خلاف ، نص فى شرح الـكافية على اطراده ، وتبعه الشـارح ، ونص فى التسهيل على أن فعلاً فيه محفوظ ، و إطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بِيض ؛ لما سيذكر فى التصريف .

الثانى : يجوز فى الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ — [طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ]
وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُـــلِ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينُه نحو بيض وسُود ، أو لامُه نحو عُمى وعُشْوٌ ، أو كان مضاعفاً نحو غُرّ جمع أغرّ ؛ لم يجز الضم .

الثالث : من قسم السماعى من هذا الجمع قولهم بَدَنَة و بُدْن ، وأَسَدوأُسْد ، وسَقْف وسُقْف ، وثِنى و ثُنى ، وعفوٌ وعُفْو ، ونَمُوم ونُمٌّ ، وعَمِيمة وعُمٌّ ، وبَازِل و بُزْل ، وعائذٌ وعُوذ ، وحاجٌّ وحُجّ ، وأَظَلّ وظُلّ ، ونَقُوق ونُقّ ، والنقوق : الضِّفْدَعَة الصَّيَّاحة والنموم : النمام ، والعميمة : النخلة الطويلة ، والأظل : باطن القـدم ، والعائذ : الناقة القريبة العهد بالنتاج .

* * *

(و فِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى) فِعْلَةٌ : مبتـدأ خبره يُدْرَى ، وجمعاً : مفعول ثان بيدرى .

أى من جموع القلة فِعْـلَة كما عرفت ، ولم يطَّرد فى شىء من الأبنية ، بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو صَبِىّ وصِبْية ، وفَعَل نحو فَتَى وفِتْية ، وفَعْل نحو شَيْخ وشِيخة وثَوْر وثِيرَة ، وفُعَال نحو غُلَام وغِلْمة ، وفَعَال نحو غزَال وغِزْلة ، وفِعَل نحو ثِنى وثِنْية ، والثِّنى : هو الثانى فى السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله «جمعاً» التعريضُ بقول ابن السراج المُنَبَّه عليه أولَ الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة ؛ إذ لا خلاف فيها .

الثانى : لو قدّم قوله « وفعلة جمعاً بنقل يدرى » على قوله « فُعْل لنحو أحمر وحمرا » لـكان أنسب لتوالى جموع القلة .

***

(وَفُعُـلٌ لاِسْمٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبلَ لامٍ اعْـلالاً فَقَدْ)

(مالم يُضَاعَفْ فى الأعم ذو الألف) أى من أمثلة جمع الـكثرة فُعُل ـ بضمتين ـ وهو يطرد فى اسم رباعى بمد قبل لامه صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلالا فقد » وإعلالا : مفعول مقدم ، فإن كانت مَدَّته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيب وقُضُب ، وعَمُود وعُمُد ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَذَال وقُذُل ، وحِمَار وحُمُر ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل ، وشذ فى وصف على فَعَال نحو صَنَاع وصُنُع ، وفِعَال نحو ناقة كِنَاز ونُوق كُنُز . وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نوق كِناز ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاص ، وقد سبق الـكلام عليه أول البـاب ، وعلى فَعِيل نحو نَذِير ونُذُر ، ويرد عليه فَعُول لا بمعنى مفعول نحو صَبُور وغَفُور ، فإنه يطرد فيه فُعُل نحو صُبُر وغُفُر وسيأتى التنبيه عليه ، واحترز بالرباعى من غيره نحو نَار وفِيل وسُور ، ونحو قِنْطَار وقِطْمِير

وعصْفُور ، فإنه لايجمع على فُعُل شىء منها ، واحترز بالمدّ عن الخالى منه ، فإنه لايجمع على فُعُل ، وشذ نَمِرَة ونُمُر ، وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى ؛ فلايجمع على فعُل ، و بصحة اللام عن معتلها نحو سِقَاء وكِسَاء ، فإنه لا يجمع على فُعُل ، و بعدم التضعيف فى ذى الألف عن نحو بَتَات وزِمَام فإن قياسه أفْعِلَة كما مر ، وشذ عِنَان وعُنُن ، وحَجَاج وحُجُج ، وَوِطَاط (١) ووُطُط ، كما أشار إليه بقوله « فى الأعم » وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سَرِير ، وذى الواو نحو ذَلول ، يجمع على فُعُل نحو سُرُر وذُلُل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لافرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل ، أو مؤنثاً مثل أتان وأُتُن ، وقَلوص وقُلُص ، وكلاهما يطرد فيه فُعُل .

الثانى : مامدته ألف على ثلاثه أقسام : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه ؛ أما الأول والثانى ففعُل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما ، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطرادُ فُعُل فيه ، و به صرح فى شرح الكافية ، فإنه مثل بقُرَاد وقُرُد ، وكُرَاع وكُرُع فى المطرد ، وتبعه الشارح ، وذكر فى التسهيل أن فُعُلاً نادرٌ فى فُعَال وهو الصحيح ؛ فلا يقال فى غُرَاب غُرُب ولا فى عُقَاب عُقُب ، و إذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك فى أخو يه .

الثالث : يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو سِوَار وسُور ، ومَن ضمها فى الضرورة قوله :

١١٦٩ — أغَـــرُّ الثَّنَايا أحَمُّ اللِّثَاتِ
يُحَسِّنُهَا سُـــــوُكُ الْإِسْحِلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا ، نحو قُذْل وحُمْر ، وإن كانت ياء

---

(١) الوطاط — بزنة سحاب — الضعيف .

كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول فى سِيَال سُيُل وسِيل ، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه ؛ لما يؤدى إليه من الإدغام ، وندر قولهم : ذُبَاب وذُبٌّ ، والأصل ذُبُب .

الرابع : فُعُلٌ يطرد فى نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصْفٌ على فَعُول لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُور وَصُبُر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعُل ، نحو رَكُوب ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غيرُ مَقِيسٍ ، وليس كذلك .

(وفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْـلَةٍ عُرِفْ ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَل - بضم ثم فتح - ويطرد فى نوعين :

الأول : فُعْلَة — بضم الفاء — اسما ، نحو غُرْفَة وغُرَف ، فإن كان صفة نحو ضُحْكَة لم يجمع على فُعَل ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجال بُهَم .

الثانى : الفُعْلَى أنثى الأفعل ، نحو الكُبْرَى والكُبَر ، فإن لم يكن أنثى الأفعل ، نحو بُهْمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعَلٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أخلَّ باشتراط الأسمية فى فُعْلَة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال .

الثانى : اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين ، وقال فى شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعَلاً ، وزاد فى التسهيل نوعاً ثالثا وهو فُعُلَةٌ اسما نحو جُمُعة وجُمَع ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلُلة — وهي السريعة — لم يجمع على فُعَل ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضمَّ عين فُعُلٍ فى المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَد وذُلَل بدلَ جُدُد وذُلُل ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعَل .

الثالث : اختلف فى ثلاثة أنواع أخر ؛ أولها فُعْلَى مصدرا ، نحو رُجْعَى ، وثانيها فَعْلَة فيها ثانية واو ساكنة نحو جَوْزَة ، فقاسه الفراء فى هذين النوعين ؛ فتقول فى

جمعهما : رُجَع وجُوَز ، كما قالوا فى رؤيا ونَوْبة : رُؤًى ونُوَب ، وغيره يجعل رُؤًى ونُوَب مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فُعْلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُمْل ، فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد ، وغيرُه يقصره على السماع ، وكلامُه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدُ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعَلِ وَجُمْلُ مثل بُرْمَةٍ فى فُعَلِ

وقال فى شرحها : ويلحق فِعْل وفُعْل مؤنثين بفِعْلة وفُعْلة فيقال : هِنْدٌ وَهِنَدٌ ، وجُمْل وَجُمَل .

الرابع : مما حفظ فيه فُعَل قولهم : تُخَمَة وتُخَم ، وقَرْيَة وقُرًى ، وعَدُوّ وعُدًى ، ونَقُوق ونُقَق ، وحكى ابن سيده فى جمع نُفَسَاء نُفَسًا بالتخفيف ، ونُفَسًّا بالتشديد ، وعلامة جمعية فُعَل الذى له واحد على فُعَلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا ، نَصَّ على ذلك سيبويه ؛ فرُطَب عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هذا رُطَبٌ ، وأكلت رُطَباً طَيِّبا ، وتخم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اه .

(وَلِفِعْلَة فِعَلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فِعَلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد فى فِعْلةٍ اسما تاما ، كما قيده فى التسهيل بذلك ، نحو كِسْرة وكِسَر ، وحِجَّة وحِجَج ، ومِرْية ومِرًى ، والاحتراز « بالاسم » عن الصفة نحو صِغْرة وكِبْرة وعِجْزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع ، وشذ رجل صِمَّةٌ ورجال صِمَم ، وامرأة ذِرْبة ونساء ذِرَبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذِّرْبة : الحديدة اللسان . و « بالتام » عن نحو رِقَة فإن أصله ورق ، ولكن حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فِعَل . وإنما لم يقيد فِعْلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجىء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَة لم يبق على وزن فِعْلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قاس الفراء فِعَلاً فى فِعْلَى اسما نحو ذِكْرَى وذِكَر ، وفى فَعْلة يائى العين نحو ضَيْعة وضِيَع ، كما قاس فُعَلا فى نحو رُؤْيا ونُوَب ، وقاسه المبرد فى نحو هِنْد كما قاس فُعَلا نحو جُمْل ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثانى : قال فى التسهيل : ويحفظ — يعنى فِعَلاً — باتفاق فى فِعْلة واحد فِعَل أى نحو سِدْرَة وسِدَر ، والمعوض من لامه تاء ، أى نحو لِثَة ولِثًى ، وفى نحو مَعِدَة وَقَشْع وهَضْبة وَقَامَة وَهِدْم وصُورة وذِرْبة وعَدُوّ وحِدَأة ، والقَشْع : الجلد البالى ، والهِدْم : الثوب الخلَق .

الثالث : لا يكون فِعَل ولا فِعَال لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر كَيِعار ، قاله فى التسهيل ، واليِعَار : جمع يَعر ويَعْرة ، واليَعْر : الجَدْى يُرْبَط فى الزُّبْيَة للأسد .

(وقد يجىء جمعه) أى فِعْلة بالكسر (على فُعَل) بالضم ، قال فى شرح الكافية : وقد ينوب فُعَل عن فِعَل ، وفِعَلٌ عن فُعَلٍ ، فالأول كحِلية وحُلَى ، ولِحْية ولِحًى ، والثانى كصُورَة وصِوَر وقُوَّة وقِوًى .

(فِى نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ) فُعَلَه : مبتدأ خبره : ذو اطراد .

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَلَة — بضم الفاء — وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَامٍ ورُمَاة ، وقَاضٍ وقُضَاة ، وغازٍ وغُزَاة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرٍ ووادٍ ورامِية وضارٍ — وصف أسد — وضارِب ، فلا يجمع شىء من ذلك على فُعَلة ، وشذ كَمِىٌّ وكُمَاة ، وبَازٍ وبُزَاة ، وهادِر وهُدَرَة — وهو الرجل الذى لا يعتدُّ به — كما ندر غَوِىٌّ وغُوَاة ، وعُرْيَان وعُرَاة ، وعَدُوّ وعُدَاة ، ورَذِىٌّ ورُذَاة(١) .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَة — بفتح الفاء —

---

(١) الرذى — على فعيل — البعير المنقطع من الإعياء .

وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكَمَلة ، وبارّ وبَرَرَة ، وقد أشار أيضا بالمثال إلى الشروط ، فخرج نحو حَذِر وواد وحائض وسابق – وصف فرس – ورام ؛ فلا يجمع شيء منها على فَعَلَة ، وشذ سَيِّد وسَادَة ، وخَبِيث وخَبَثة ، وبَرّ وبَرَرَة ، وناعِق ونَعَقَة ، وهي الغربان .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول : « كذاك نحو كامل وكمله » .

***

(فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَى ، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجُّع أو تشتت ، نحو قَتِيل وقَتْلَى ، وجَرِيح وجَرْحَى ، وأسِير وأسْرَى ، ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِلٍ كزَمِنٍ وزَمْنَى ، وفاعل كهالِكٍ وهَلْكَى ، وفَيْعِل كمَيِّت ومَوْتَى ، وفَعِيل لا بمعنى مفعول كمَرِيض ومَرْضَى ، وأفعل كأحمق وحَمْقَى ، وفعلان كسَكْرَان وسَكْرَى ، وبه قرأ حمزة والكسائى « وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : كَيِّس وكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسِنَان ذَرِب وأسِنَّة ذَرْبَى ، ومنه قوله :

١١٧٠ – إنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ
ذَرْبَى الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلَاقِ

***

(لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعَلَهْ
وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة ، وهو لاسمٍ صحيح اللام على فُعْلٍ كثيرا ،

نحو دُرْج ودِرجَة ، وكوز وِكوزَة ، ودُبّ ودِببَة ، وعلى فَعْلٍ وفِعْلٍ قليلا ؛ فالأول نحو غرْد وغِرَدَة ، وزوْج وزِوَجَة ، والثانى نحو قِرْدٍ وقِرَدَة ، وحِسْل وحِسَلَة — والحِسْلُ الضب — وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك ، كقولهم لضد الأنثى : ذَكَر وذِكَرَة ، وقولهم : هادِر وهِدَرَة .

واحترز بالاسم من الصفة ، وندر فى عِلج عِلَجَةٌ ، و بالصحيح اللام من نحو عُضْو وظَبْى ونِحْىٍ ، فلا يجمع شىء من ذلك على فِعَلَة .

***

(وفُعَّلٌ لِفَاعِل وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عاذِلٍ وَعاذِلَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعّل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة ، نحو عاذِل وعُذّل وعاذِلة وعُذّل .

واحترز بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجائزة البيت ؛ فلا يجمعان على فُعَّل .

(وَمِثْلُهُ) أى مثل فُعّل (الفُعّال فِيما ذُكِّرَا) أى فى المذكر خاصة ؛ فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذِل وعُذّال ، وندر فى المؤنث كقوله :

١١٧١ — أَبْصارُهُنَّ إِلَى الشُّبّانِ مائِلَةٌ
وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غَيْرَ صُدّادِ

وتأوّله بعضهم على أن «صُدّاد» فى البيت جمع صادٍّ ، وجعل الضمير للأبصار ؛ لأنه يقال : بَصَر صادّ ، كما يقال : بصر حادّ .

(وَذَانِ) أى فُعّل وفُعّالُ (فِي المُعَلِّ لاَمًا نَدَرا) نحو غازٍ وغُزّى وغُزّاء ، وندر أيضا فى سَخْلٍ سُخّل وسُخّال ، وفى نُفَساء نُفّسٌ و نُفّاس ، وندر فُعّل أيضا فى نحو أعزل وعُزّل ، وسَرُو وسُرّى وخَرِيدة وخُرّد .

﴿ تنبيه ﴾ : سمى فى التسهيل المعتلَّ اللام منهما قليلاً ، وما بعده نادرا .

(فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كَعْب وكِعاب ، وصَعْب وصِعاب ، وقَصْعة وقِصاع ، وخَدْلة وخِدال (وَقَلَّ فيما عينه اليا منهما) أى نحو ضَيْف وضِياف ، وضَيْعة وضِياع .

﴿ تنبيه ﴾ : قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع يَعْر ويَعْرة يِعار كما قدمته ، وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية .

* * *

(وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ مَالَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ)

أى يطرد فِعالٌ أيضاً فى فَعَل ، نحو جَبَل وجِبال ، وجَمَل وجِمال .

وإنما يطرد فِعال فى فَعَل بشروط ثلاثة : الأول : أن يكون صحيح اللام ؛ فلا يطرد فى نحو فَتًى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت ، والثانى : أن لا يكون مضعفا ، فلا يطرد فى نحو طَلَل ، والثالث : أن يكون اسما لا صفة ، نحو بَطَل ، وإلى الثانى الإشارة بقوله (أو يَكُ مُضْعفاً) ، وأما الثالث فذكره فى التسهيل .

(وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّا) منه نحو فَعَلة ، فيجمع على فِعال باطراد ، نحو رَقَبة ورِقاب ، ويشترط فيها مايشترط فى فَعَل (وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) أى يطرد فيهما أيضا فِعال (فَاقْبَلِ) نحو قِدْح وقِداح ، ورُمْح ورِماح ، ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ، احترازا من نحو جِلْف وحُلْو ، ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوىَّ العين كحُوت ، ولا يائى اللام كمُدْى (وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ) أيضا فِعالٌ (كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ) أى أنثى فعيل ، يعنى فعيلة (أَيْضاً اطَّرَدْ) بشرط صحة لامهما ، نحو ظَرِيف وظِراف ، وظَرِيفة وظِراف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه ، نحو جَرِيح وجريحة ؛ فلا يقال فيهما جِراح ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِىّ وقَوِيّة؛ فلا يقال فيهما قِواى. (وشاع): أى كثر فِعالٌ (فى وَصْفٍ عَلَى فعْـلانَا) بفتح الفاء (وأنثييه): أى أنثى فعْـلان، وهما فَعْلَى وفعْـلانة، نحو غَضْبان وغِضاب وغَضْبَى وغِضاب ونَدْمانة ونِدام (أوْ) وصف (عَلَى فُعْـلانَا) بضم الفاء (ومِثْلِه) أنثاه (فُعْلانَة)، نحو خُمْصان وخِماص، وخُمْصانة وخِماص.

﴿تنبيه﴾: أفهم بقوله «وشاع» أنه لا يطرد فيها، وهو ما صرح به فى شرح الـكافية، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد.

(وَالْزَمْهُ) أى فِعالاً (فِى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيـلَةٍ تَفِى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل، وفعيلة أنثاه؛ فتقول فيهما: طِوال، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طويل وطويلة، إلا إلى التصحيح نحو طَوِيلِينَ وطَوِيلات.

﴿تنبيه﴾: قد اتضح مما تقدم أن فِعالاً مطردٌ فى ثمانية أوزان: فَعْل كَصَعْب، وَفَعْلة كقَصْعة، وفَعَل كجَبَل، وفَعَلة كرَقَبة، وفِعْـل كذِئب، وفُعْل كرُمْح، وفَعِيل وفَعِيلة. وشائعٌ فى خمسة أوزان: فَعْلان كغَضْبان، وفَعْلَى كغَضْبَى، وفَعْلانة كنَدْمانة، وفُعْلان كخُمْصان، وفُعْلانة كخُمْصانة، ومما يحفظ فيه فُعُول كخَرُوف وخِراف، وفُعْلة كلِقْحة ولِقاح، وفَعِل كنَمِر ونِمار، وفَعِلة كنَمِرَة ونِمار، وفَعالة كعَباءة وعِباء. وفى وصف على فاعل كصائم وصِيام، أو فاعلة كصائمة وصِيام، أو فُعْلَى كرُبَّى ورِباب، أو فَعال كجَواد وجِياد، أو فِعال كهِجان للمفرد والجمع، أو فَيْعِل كخَيِّر وخِيار، أو أفعَلَ كأعجَفَ وعِجاف، أو فَعْلاء كعَجْفاء وعِجاف، أو فَعِيل بمعنى مفعول كرَبِيط ورِباط. وفى اسم على فُعْلَة كبُرْمَة وبِرام، أو فَعَل كرَبَع ورِباع، أو فُعُل كجُمُد وجِماد، أو فِعْلان كسِرْحان وسِراح، أو فَعِيل كفَصِيل وفِصال، أو فَعُل كرَجُل ورِجال.

(وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُول، وهو مطرد فى اسم على فَعِل نحو كَبِد وَكُبُود، وَنَمِرٍ وَنُمُور، وأشار بقوله « يخص » إلى أنه لا يجاوز فُعُولاً إلى غيره من جموع الكثرة غالبا. وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يجمع على غير فُعُول نادرا نحو نَمِر ونُمُر ونمار أيضا كما مر (كَذَاكَ يَطَّرِدْ * فى فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا) أى يطرد أيضاً فُعُول فى اسم على فَعْل أو فِعْل أو فُعْل، وهو معنى قوله « مُطلق الفا » نحو كَعْب وكُعُوب، وحِمْل وحُمُول، وجُنْد وجُنُود. واحترز بالاسم عن الوصف نحو صَعْب وجِلْف وحُلْو؛ فلا يجمع على فُعُول، إلا ما شذ من ضَيْف وضُيُوف.

﴿ تنبيه ﴾ : اطراد فعُول فى فَعْل مشروطٌ بأن لا تكون عينُه واواً، كحَوْض، وشذ فُوُوج فى فَوْج، ومشروط فى فُعْل بأن لا تكون عينه واواً أيضا كحُوت، ولا لامه ياء كمُدْى، وأن لا يكون مضاعفاً نحو خُفّ، وشذ نُئِيٌّ فى نُؤْى، ومنه قالت :

١١٧٢ — خلتْ إلاَّ أيَاصِرَ أوْ نُئِيًّا

[مَحافِرُهَا كأشْرِبَةِ الإضِينِ][1]

والنُّؤْى : حفيرة حولَ الخباء لئلا يدخله ماء المطر، وشذ حُصٌّ وحُصُوص، والحُصُّ — بالمهملتين — وهو الوَرْس.

(وفَعَلٌ لهُ) فعل : مبتدأ، وله : خبره، والضمير لفُعُول، أى فَعَلٌ من أفراد فُعُول نحو أسَدٍ وأُسُود، وَشَجَن وَشُجُون، وَنَدَب ونُدُوب، وَذَكر وَذُكور.

---

(١) الأياصر : جمع أيصر، وهو حبل قصير يشد إلى وتد، والإضين : جمع أضاة، وهى الغدير.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردّد كلام المصنف فى أن فعُولاً مقيس فى فعل أو محفوظ ؛ فمشى فى التسهيل على الأول ، وفى شرح الـكافية على الثانى ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما[1] يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قلّ أو نَدَر ، وأما قول الشارح « و يحفظ فعُول فى فعَل ولذلك قال — يعنى المصنف — وفَعَلْ له ، يعنى له فعول ، ولم يقيده باطراد ، فعلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ما هو بَيِّن من صنيعه .

الثانى : إذا قلنا إن فعُولا مقيس فى فعَل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفا ؛ فلا يقال فى نَصَف نُصُوف ، ولا فى لبَب لُبُوب ، وشذ فى طلل طُلول .

الثالث : جعل المصنف فعُولا فى التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً فى الأوزان الأربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً فى فاعل وصفا غير مضاعف كرادّ ولامعتل العين كقائم ، نحو شاهِدٍ وشُهُودٍ ، وفى نحو فَسْل وفَوْج وساق و بَدْرة وشُعْبة وَقِنّة ، وشاذا فى نحو ظريف وأنسة وحص وَأَسِينَة[2] .

(ولِفُعَال فِعْلَانٌ حَصَلْ) أى من أمثلة جمع الـكثرة فِعْلَان — بكسر الفاء — وهو مطرد فى اسم على فُعَال نحو غُرَاب وغِـرْبَان ، وغلاَم وغلمَان ، وقد تقدم عند قوله : « وغالبا أغناهم فِعْلَان فى فُعَل » التنبيهُ على اطراده فى فُعَل نحو صُرَد وصِرْدَان (وَشَاعَ) أى كثر فِعْلَان (فِى حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فُعْل أو على فَعَل واوى العين ؛ فالأول نحو حُوتٍ وحِيتَان ، ونُونٍ ونينَان ، وكُوز وكيزان ، والثانى نحو قَاع وقيعَان ، وتَاج وَتِيجان ، وجارٍ وجِيران .

(١) هذا تعبير عامى فاسد فى العربية .

(٢) الأسينة : السير يضفر ليتخذ عنانا .

﴿ تنبيه ﴾ : هو مطرد فى الأول من هـذين ، كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل .

(وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا) أى مجىء فِعْلان فى غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك فى الأسماء قِنْوٌ وقِنْوان ، وصِوَار وصِيرَان — والصِّوَار : قَطيعُ بقر الوحش ، — وغَزَال وغِزْلَان ، وخَرُوف وخِرْفَان ، وظَلِيم وظِلْمان ، والظليم : ذكر النعام ، وحَائِط وحِيطَان ، ونِسْوة ونِسْوَان ، وعِيد وعِيدان ، وبُرْكَة وبِرْكان ، والبركة — بالضم — اسم لبعض طَير الماء — وقَضَفَة وقِضْفان ، والقَضَفَة — بالفتح — الأكمة ، وفى الأوصاف : شَيْخ وشِيخَان ، وشُجَاع وشِجْعَان .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية — وعليه مشى الشارح — أن فِعْلانًا لا يطرد فى فَعَل صحيح العين كخَرَب وخِرْبَان ، وأخ و إخْوَان . ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه ، والخَرَبُ : ذكر الحُبارى .

***

(وفَعْلاً اسْمًا وَفَعِيلاً وفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانُ شَمِلْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَان — بضم الفاء — وهو مَقيس فى اسم على فَعْل نحو بَطن و بُطنَان وظَهْر وظُهْران ، أو فَعيل نحو قَضيب وقُضْبَان ورَغيف ورُغْفَان ، أو فَعَل صحيح العين نحو ذَكَر وذُكْرَان وجَمَل وجُمْلان . وخرج بقوله «اسما» نحو ضَخْم وجَمِيل و بَطَل ، و بقوله « غير معل العين » نحو قَوْد فلا يجمع شىء منها على فُعْلَان .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى أمثلة

فعَلٍ نحو جذَع وجُذْعَان ، وذكر فى التسهيل أن فُعلاَن يحفظ فى جذَع ولا يقاس عليه لأنه صفة .

الثانى : اقتضى كلامه أن نحو ذِئْب وذُؤْبان غيرُ مقيس ،وصرَّح فى شرح الـكافية بأنه قليل ، لـكنه فى التسهيل عدَّهُ مِن المَقِيس .

الثالث :اقتضى كلامه أيضاً أن فُعلاناً مَقِيسٌ فى نحو سَيْف وقَوْس وقَاع وعويل؛ لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير وهو فَعَل بفتحتين .

الرابع : مما يحفظ فيه فُعْلاَن فاعل كحَاجِز وحُجْزَان ، وأفعلُ فعلاَء كأَسْوَدَ وسُودَان وَأَعْمى وعُمْيَان ، وفُعَال كحُوَار وحُورَان وزُقَاق وزُقَّان ، ذكرها سيبويه . وفَعَـلَةٌ كقَصَفَةٍ وقُصْفَان ، وفَعُول كقَعُود وقُعْدَان .

***

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ)

أى من أمثلة جمع الـكثرة فُعَلاَء ، وهو مَقيس فى فَعِيل وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ؛ فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كَرِيم وبَخِيل وظَرِيف ، وما كان بمعنى مُفْعِل نحو سَمِيع بمعنى مُسْمِع ، وما كان بمعنى مُفاعل نحو خَلِيط بمعنى مُخالِط ، فـكلها تجمع على فُعَلاَء ، فيقال : كُرَمَاء ، وَبُخَلاَء ، وظُرَفاء ، وسُمَعاء ، وخُلَطاء ، وخرج بالوصف الاسمُ نحو قَضِيب ونَصِيب ، فلا يقال قُضَباء ولا نُصَباء ، وبالمذكر المؤنثُ نحو رَمِيم وشَرِيفة ؛ فلا يقال عظام رُمَماء ، ولا نساء شُرَفاء ، وأما خُلَفاء فى جمع خَلِيفة ونساء سُفَهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غيرُ العاقلِ نحو مكان فَسِيح فلا

يقال فى جمعه فُسَحَاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحوُ قَتِيل وجَرِيح ؛ فلا يقال قُتَلَاء ولا جُرَحَاء ، وشذ دَفِين ودُفَنَاء ، وسَجِين وسُجَنَاء ، وجَلِيب وجُلَباء ، وسَتِير وسُتَرَاء ، حكاهن اللحْيَانى ، وندر أسِير وأسَرَاء ، وبكونه غير مضاعف نحوُ شَدِيد ولَبِيب ؛ فلا يقال شُدَدَاء ولا لُبَبَاء ، وبكونه غير معتل اللام نحوُ غنىّ وولىّ ؛ فلا يجمع على فعلاء ، وندر تَقِىّ وتُقَوَاء ، وسَخِىّ وسُخَوَاء ، وسَرِىّ وسُرَوَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فُعَلَاء .

الثانى : قوله « كذا لما ضاهاهما » أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظَرِيف وشريف وخبيث ولئيم ، والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قَتِيل وجَرِيح ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صالِح وشُجَاعٍ وفاسقٍ وخُفَافٍ بمعنى خفيف من كل وصف دلّ على سَجِيَّة مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارحُ معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سجيةِ مَدْح أو ذم يجمع على فُعلاء ، وأن ذلك مُطرد فيه ، وليس كذلك فيهما : أما الأول فواضح البطلان ، وأما الثانى فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِل أو فَعَال كما مثلت ، وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو جبَان وسَمْح وخِلْم ـ وهو الصَّدِيق ـ مما ندر جَمْعُه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع رسول رُسَلَاء ، وفى جمع وَدُود وُدَدَاء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهو على فاعِل أو فَعَال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع عَلَى فُعَلَاء هو ما فى التسهيل كما تقدم ، واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح عَلَى فاعِل وعلى معنى المدح ، بل ذكر فى الكافية أن فعَالا مما يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن فُعَلاء (أَفْعِلَاءُ فِى الْمُعَلْ * لَامًا وَمُضْعَف) من فعِيل المتقدم ذِكْرُه ؛ فالمعتل نحو غَنِىّ وأغنِيَاء ، وولىّ وأولياء ، والمضعف نحو شَدِيد وأشِدَّاء ، وخليل وأخِلاَّء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقِىّ وتقواء ، وسَخِىّ وسُخَواء ، وسَرِىّ وسُرَوَاء ، وأشار بقوله : (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ) إلى أن وُرُودَ أفعِلاء فى غير المضعف والمعتل قليل ، نحو صَدِيق وأصْدِقاء ، وظَنِين وأظِنَّاء ، ونَصِيب وأنْصِبَاء ، وهَيِّن وأهْوِناء ؛ فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

***

(فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفاعَلِ وَفاعِلاَء مَعَ نَحْوِ كاهِلِ)

(وَحَائِض وَصَاهِل وَفَاعِلَه) أى من أمثلة جمع الكثرة فوَاعِل ، وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة : أولُها فَوْعَل نحو جَوْهَر وجَوَاهِر ، وثانيها فَاعَل — بفتح العين — نحو طَابَع وطَوَابع ، وثالثها فَاعِلاَء نحو قَاصِعاء وقَوَاصع ، ورابعها فَاعِل اسما علما أو غير علم نحو جَابِر وجَوَابر وكَاهِل وكَوَاهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل ، نحو حَائِض وحَوَائِض ، وسادسها فاعِلٌ صفة مذكر غير عاقل نحو صَاهِل وصَوَاهِل ، وسابعها فَاعِلة مطلقا نحو ضاربة وضَوارب وفاطمة وفواطم ونَاصِية ونَوَاصٍ ، وزاد فى الكافية ثامنا وهو فَوْعَلة نحو صَوْمَعَة وصَوَامع ، وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع ؛ فقال : فواعل لغير فاعلٍ الموصوفِ به مذكرٌ عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى ، واحترز بقوله : « غير ملحقة بخماسى » من نحو خَوَرْنَقٍ ؛ فإنك تقول فى جمعه : خَرَانق بحذف الواو ، ولا خلاف فى اطراد فَوَاعل فى هذه الأنواع ، إلا السادس ؛ فقال جماعة من المتأخرين :

إنه شاذ ، ونسبهم فى شرح الكافية إلى الغلط فى ذلك ، وقال : نص سيبويه على اُطِّراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ فى نحو فارس وفوارس ، يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِى الْفَارِس مَعْ مَا مَاثَلَهْ) وذلك قولهم فى فارِس وناكس وهالِك وغَائِب وشاهِد : فَوَارس ، ونوَاكس ، وهوَالك ، وغوَائب ، وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر فى قولهم : هالك فى الهوَالِك فى الطوَائِف الهوالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ أيضا فوَاعل فى غير ما ذكر، نحو حَاجَة وحَوَائج ، ودُخَان ودَوَاخن ، وعُثَان وعوَاثن .

***

(وَبِفَعَائِلَ اُجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تاءٍ أَوْ مُزَالَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَائِل ، وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، مختوما بالتاء أو مجردا منها ؛ فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء ، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سَحَابة وسَحَائب ، وفِعَالة نحو رِسالة ورسائل ، وفُعَالة نحو ذُؤَابة وذَوَائِب ، وفَعُولة نحو حَمُولة وحمائل ، وفَعِيلَة نحو صَحِيفة وصحائِف ، والتى بلا تاء فِعَال نحو شِمَال وشمائل ، وفَعَال نحو شَمَال وشمائل ، وفُعَال نحو عُقَاب وعقائب ، وفَعُول نحو عَجُوز وعجائز ، وفَعيل نحو سَعيد ـ علم امرأة ـ يقال فى جمعه : سعائِد . قال فى شرح الكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسَعَائِد جمع سعيد اسم امرأة .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : شَرْطُ هذه المُثُلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛ فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا ، كقولهم : جَزُورٌ وجزائر ، وسَماء بمعنى المطر وسَمائى ، ووَصِيد ووصائِد .

الثانى : شَرْطُ ذوات التاء من هـذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة ، كذا فى التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبانة وفَرُوقة وناقة جُلالة — بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فَعائل ، وشَرْطُ فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتِيلة ؛ فلا يقال جرائح ولا قتائِل ، وشذَّ قولهُم ذبيحة وذبائح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفى الـكافية اطرادُ فَعائل فى هـذه الأوزان العشرة ، وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فَعائل ، وأن أحقهن به فَعُول ، وأما فَعِيل فلم يذكره فى التسهيل ؛ لأنه لم يُحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الأوزان المجردة ، وتبعه فى الارتشاف .

الرابع : ذكر فى التسهيل أن فَعائل أيضا لنحو جُرائِض ، وقَرِيثاء ، وبَرَاكاء ، وجَلُولاء ، وحُبارَى ، وحَزابِية إنْ حُذف ما زيد بعد لامَيْهما[1] ، ولنحو ضَرَّة ، وطَنَّة[2] ، وحُرَّة ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حُبارى وحَزَابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ، فتقول عند حذفهما : حَبائر وحَزائب ، وإن حذفت الأول فقط قلت حَبارِى وحَزابِىّ اه .

***

(١) لام حبارى وهى الراء ولام حزابية وهى الباء .

(٢) الطنة — بفتح الطاء المهملة — ضرب من الرطب .

(وَبِالْفعالِي وَالْفعالَى جُمِعَا صَحْرَاء وَالْعَذْرَاء، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالِى بالكسر، والفعالَى بالفتح، ولهما اشتراك وانفراد.

فيشتركان فى أنواع: الأول فَعْلاء اسما، نحو صَحْرَاء وصَحَارٍ وصحارَى، والثانى فَعْلَى اسما، نحو عَلْقَى وعَلاقٍ وعلاقَى، والثالث فِعْلَى اسما، نحو ذِفْرَى وذَفَارٍ وذفارَى، والرابع فُعْلَى وصفا لا لأنثى أفعل، نحو حُبْلَى وحَبَالٍ وحبالَى، والخامس فَعْلاء وصفا لأنثى، نحو عَذْرَاء وعَذَارٍ وعذارَى، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله: «والقَيْسَ اتبعَا» إلا فَعْلاء وصفا لأنثى نحو عَذْرَاء فإن الفعالَى والفعالِى غيرُ مقيسَيْنِ فيه، بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل، بخلاف ما اقتضاه كلامُه هنا وفى شرح الكافية، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرِىّ، قالوا: مَهَارٍ ومَهَارَى، ولا يقاس عليهما.

وينفرد الفعالِى بالكسر فى نحو حِذْرِيَةٍ، وسِعْلاة، وعَرْقُوة، والمَأْقى، وفيما حُذِفَ أولُ زائديه من نحو حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، وعَدَوْلَى، وقَهَوْبَاةٍ، وبُلَهْنِية، وقَلَنْسُوة، وحُبَارَى، وندر فى أهلٍ، وعشرين، ولَيلةٍ، وكيكة، وهى البيضة.

وينفرد فعالَى بالفتح فى وصف عَلَى فَعْلاَن نحو سَكْرَان وغَضْبَان، وعلى فَعْلَى نحو سَكْرَى وغضْبَى، ويحفظ فى نحو حَبَط، ويَتِيم، وأيم، وطاهر، وشاة، ورئيس، وهى التى أصِيبَ رأسُها.

واعلم أن فُعالَى — بضم الفاء — فى جمع نحو سَكْرَان وسَكْرَى راجع على فَعالَى بفتحها، وفى غير يتيم من نحو قَدِيم وأسير مُسْتَغْنًى به عنه، وفى غير ذلك مستغنى عنه.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالِى من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد « و بفعالل وشبهه انطقا » وسيأتى بيانه ، ولكنه أخلّ بفُعَالى بضم الفاء فلم يذكره .

الثانى : قالوا فى جمع صَحْراء وعَذْراء أيضاً صَحَارِىُّ وَعَذارِىُّ بالتشديد ، وسيأتى .

الثالث : فعالىّ — بالتشديد — هو الأصل فى جمع صَحْرَاء ونحوها ، وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صَحْرَاء فَعْلال ، فجمعه على فَعَاليل بقلب الألف التى بين اللامين ياءً لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث — وهى الثانية فى نحو صَحْرَاء — ياءً ، وتدغم الأولى فيها . ثم إنهم آثَرُوا التخفيف ، فحذفوا إحدى الياءين ، فمن حَذَف الثانية قال الصَّحَارِى بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصَّحَارَى بالفتح ، و إنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

***

(وَاجْعَلْ فعالِىَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ جُدِّدَ كالْكُرْسِىِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعالِىّ ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كرْسِىّ وكَرَاسِىّ ، وكرْكِىّ وكَرَاكِىّ .

واحترز بقوله « لغير ذى نسب جدد » من نحو ترُكى ؛ فلا يقال فيه تراكى . وأما « أَنَاسِىّ » فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أَنَاسِين ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظَرَابان وظَرَابِىّ ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، و بقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب مَنْسيا أو كالمَنْسى ؛ فيُعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم : فى مَهْرِىّ مَهارىّ ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثانى : ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو عِلباء وقُوباء وحَوْلايا ، وأنه يحفظ فى نحو صَحْرَاء وعَذْرَاء و إنسان وظَرِبان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمَزيدِ فيه غير المُلحِق والشَّبيهِ بهِ . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أَحَدٌ وعشرون بِنَاء .

وَزَادَ فى الكافية أربعة أبنية : فُعَالَى ، وفَعِيل ، وفُعَال ، وفِعْلَى .

أما فُعَالى فنحو سُكَارَى ، وهو لوصف على فَعْلَان وفَعْلَى ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجح على فَعَالى بالفتح فى هذين الوصفين .

وأما فَعِيل وفُعَال بضم الفاء نحو عَبِيد جمع عَبْد ، وظُؤَار جمع ظِئْر ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح ، وقال فى التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه .

وأما فِعْلَى فلم يسمع جمعا ، إلا فى حِجْلَى جمع حَجَل ، وظِرْبَى جمع ظَرِبان ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمعٍ لا جمع ، وقال الأصمعى : الحِجْلَى لغة فى الحَجَل .

وذهب الأخفشُ إلى أن نحو رَكْبٍ وصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كلَّ ماله واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثِمار جمع تكسير ، وليس بصحيح .

* * *

(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِى جَمْعِ مَافَوْقَ الثّلاثَةِ ارْتَقَى)

أى من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِلُ وشِبْهُهُ ، والمراد بشبهه ما يماثله فى العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه فى الوزن ، نحو مَفَاعِل وَفيَاعِل ، أما فعالِلُ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثىٍّ مَزيد إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُبْرَى وسَكْرَى ، وأَحْمر وحَمْراء ، ورَامٍ وكامل . ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرُّبَاعِىَّ وما زاد عليه ؛ أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فَعَالِل نحو جَعْفَر وجَعَافر ، وزِبْرِج وزَبارج ، وبُرْثُن وبَرَاثِن ، وسِبَطْر وسَبَاطر ، وجُخْدَب وَجَخَادب . وإن كان بزيادة جمع على شبه فَعَالل ، سواء كانت زيادتُه للالحاق نحو جَوْهَر وجَوَاهِر ، وصَيْرَف وَصيارِف ، وعَلْقَى وعَلاَقِ ، أم لغيره نحو أَصْبَع وأَصابع ، ومَسْجِد ومَسَاجِدَ ، وسُلَّم وَسَلالِم ، مالم يكن مما تقدم استثناؤه . وأما الخماسى فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَاسِى * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ) الآخِرَ : مفعـول مقدم لانفِ ، ومن خماسى : متعلق بانفِ ، وكذلك بالقيـاس ، أى انف الآخر — أى احذفه — من الخماسى المجرد عند جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء

فعالِلَ ؛ فتقول فى سفرجل : سفارج ، وفى فَرَزْدق : فرازد ، وفى خَوَرْنَقٍ : خوارِن .

ثم إن كان رابعُ الخماسى شبيهاً بالزائد لفظاً أو مَخْرَجا جاز حذفه و إبقاء الخامس ، و إلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَالرَّابعُ الشَّبيهُ بالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَابِهِ تَمَّ الْعَدَدْ)

أى دون الخامس ، مثالُ ما رابعه شبيهٌ بالزائد لفظا خَوَرْنق ؛ فإن النون من حروف الزيادة ، ومثالُ ما رابعه شبيه بالزائد مَخْرَجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما : خَوَارِق وفَرَازِق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد : لايحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط . وأجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الثالث ، كأنهم رأوه أسْهَلَ لأن ألف الجمع تحلُّ محلَّه ، فيقولون : خوانق وفرادق .

وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده ، آخراً كان أو غير آخر ، نحو سِبَطْرَى وسَبَاطر [1] ، وفَدَوْكَس وفَدَاكس [2] ، ومُدَحْرِج ودَحارج ، كما أشار إليه بقوله :

(وَزَائِدَ العَادِى الرُّباعِى احْذِفْهُ) أى احذف زائدَ مجاوز الرباعى (مَا*لمْ يكُ لَيِنا إثْرَهُ اللّذْ خَتَمَا) اللذ : لغةٌ فى الذى ، وهو مبتدأ ، وصلته ختما ، و إثره : ظرف هو الخبر .

(١) السبطرى : مشية فيها تبختر ، وتقول «اسبطر فلان» إذا اضطجع ، و « اسبطرت الإبل « أى أسرعت .

(٢) الفدوكس ـ على مثال سفرجل ـ الأسد ، والرجل الشديد .

أى إنما يحذف زائدُ الخماسى إذا لم يكن حرفَ لينٍ قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فَعَالِيلَ ونحوه ، نحو عُصْفُور وعَصَافِير ، وقِرْطَاس وقَرَاطِيس ، وقِنْدِيل وقَنَادِيل .

وشمل قوله « وزائد العادى الرباعى » نحو قَبَعْثَرَى ممـا أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذف منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ ؛ فتقول فيه : قَبَاعِث .

وشمل قوله « ليناً » ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنَيق ، وفِرْدَوْس ؛ فتقول فيهما : غَرَانيق وفَرَاديس ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كَنَهْوَر وهَبَيَّخ ؛ فإن حرف العلة فيـه لايقلب ياء ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِر وهَبَائِخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُختَار ومُنْقاد ؛ فإنه لايقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مَخَاتِر ومَنَاقِد ، لما سبق .

***

(وَالسِّينُ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُخِلْ)

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخلُّ بقاؤه بمثالى الجمع — وهمـا فعالل وفعاليل — تُوُصِّل إليهما بحذفه ، فإن تأتَّى أحد المثالين بحذف بعض و إبقاء بعض أبقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ ، فتقول فى مُسْتَدْع : مَدَاعٍ ، بحذف السين والتاء معاً ؛ لأن بقاءهما يخلُّ ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما ؛ لـكون زيادتهـا لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزادان فى الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول فى استخراج : تخاريج ، فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لايخرج إلى عدم النظير ؛ لأن تفاعيل موجود فى الـكلام كـتماثيل

بخلاف السين ؛ فإنها لاتزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ، ولا نظير له ، لأنه ليس فى الكلام سَفاعيل.

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك فى جمع مَرْمَرِيس : مَرَارِيس ، بحذف الميم و إبقاء الراء ؛ لأن ذلك لايجهل معه كون الاسم ثلاثيـاً فى الأصل ، ولو حذفت الراء و أبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كونَ الاسم رباعياً فى الأصل ، وأنه فعاليل لافعافيل .

(والْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لمـا له من المزية على غيره من أحرف الزيادة ، وهذا لاخلاف فيه إذا كان ثانى الزائدين غيرَ ملحق كنون مُنْطَلِق ، فتقول فى جمعه : مَطَالق ، بحذف النون و إبقاء الميم ، أما إذا كان ثانى الزائدين ملحِقاً كسين مُقْعَنْسِس فـكذلك عند سيبويه ، فيقال : مَقَاعِس ، وخالف المبرد ، فحذف الميم وأبقى الملحِقَ وهو السين ، لأنه يُضَاهِى الأصل فيقال : قَعَاسِس ، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يخص الاسم ، فـكانت أولى بالبقاء .

﴿ تنبيه ﴾ : لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحدِ الأمرين مع جوازهما ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لـكونه أولا فلا يعدل عنه.

(وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُه) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدَّرا كما فى أَلَنْدَد ويَلَنْدَد ؛ فتقول فى جمعهما : أَلَادَّ ويَلَادَّ ، بحذف النون و إبقاء الهمزة والياء ، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يَقعان فيه دالـيْنِ على معنى ، بخلاف النون ، فإنها فى موضع لاندل فيه على معنى أصلا

(تنبيه) إبقاء الميم والياء والهمزة فى المُثُل المذكورة من المزية المعنوية .

(وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزَبُونٍ) وعَيْطَمُوس (فَهْوَ حُـكْمٌ حُتِمَا) فتقول : حَزَابين ، وعَطَاميس ، بحذف الياء و إبقاء الواو ؛ فتقلب ياء لانـكسار

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف .

(وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى) وهما النون والألف (وَكلٍّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه فى تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثى بالخماسى (كَالْعَلَنْدَى) والحَبَنْطى والعفرْنى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فتقول : سَرَادٍ وعَلاَدٍ وحَبَاطٍ وغَفَارٍ ، ولك عكسه ، فتقول : سَرَانِد وعَلاَنِد وحَبَانِط وعفارن . وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثى بالخماسى ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة) تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويضُ ياء قبل الطرف مما حذف ، أصلا كان أو زائداً ، فتقول فى سَفَرْجَل ومنطلق : سَفَارِيج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مُمَاثل مَفَاعل وحذفَهَا من مماثل مفاعيل ؛ فيجيزون فى جعافر جعافير ، وفى عصافير عصَافِر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام ، وجعلوا من الأول «وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ» ومن الثانى «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ» ووافقهم فى التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً كقوله :

١١٧١ — [عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ
سَوَابِغُ بِيضٌ لاَ يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ]

ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مَفَاعل وحَذفَها فى مثل مَفَاعيل لا يجوز إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتين من الجمال «جِمَالاَن» كذلك يقال فى جماعات «جِمَالاَت» وإذا قُصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشا كله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى أعْبُدٍ أعابِد ، وفى أسْلِحَة أسَالح ، وفى أقوال أقَاوِيل ، شبهوها بأسْوَد وأساوِد ، وأجْرِدَة وأجَارِد ، وإعْصَار وأعَاصِير ، وقالوا فى مُصْرَان مَصَارِين ، وفى غِرْبان غرَابِين ، تشبيها بسَلاطين وسَرَاحين .

وما كان من الجموع على زنة مَفَاعِل أو مَفَاعِيل لم يجز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم فى نَوَاكس : نواكسون ، وفى أيامن : أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم فى حَدَائد : حَدَائِدَات ، وفى صواحب : صواحبات ؛ ومنه الحديث « إنَّكُنَّ لأنتنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ » .

الرابعة : إذا قصد جمع ماصدْرُه ذو أو ابن من أسماء مالا يعقل قيل فيه : ذَوَاتُ كذا ، وبَنَات كذا ؛ فيقال فى جمع ذى القعدة : ذَوَاتُ القعدة ، وفى جمع ابن عُرْس : بنات عرس ، ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العَلَم كابن لَبُون وبين العَلَم كابْنِ آوَى . والفرق بينهما أن ثانى الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمعُ علم منقول من جملة كبَرَقَ نحرُه توصَّل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا ، فيقال : هم ذَوُو بَرَقَ نحره ، وفى التثنية : هما ذَوَا بَرَقَ نحره . ويساوى الجملة فى هذا المركبُ دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذَوَا سيبويه ، وهؤلاء ذَوُو سيبويه ، وهما ذَوَا معْدِى كرب ، وهُمْ ذَوُو معدى كرب .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حَدِّهِ إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال فى تثنية زيدينِ مسمى به : هذان ذَوَا زَيْدَيْن ، كما يقال فى تثنية كلبتى الحداد : هاتان ذَوَاتَا كلبتين ، ويقال فى الجمع : ذَوُو زَيْدَيْن ، وذَوَاتُ كلْبَتَيْنْ ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعىِّ من وجهين : معنوى ، ولفظى :

أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة مُلغًى فيه اعتبارُ الفَرْدِية ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود ، أم لم يكن كأبابيل ، والثانى هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه كرَكْب وصَحْب أم لم يكن كقَوْم ورَهْط ، والثالث هو اسم الجنس الجمعى ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو تمر وتمرة وجَوْز وجَوْزة وكَلِم وكلمة ، وربما عكس نحو الـكَمْء والجَبْء للواحد والـكَمْأة والجَبْأة للجنس ، وبعضهم يقول للواحد : كمأة ، وللجنس : كمء ، على القياس ، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو رُوم ورومىّ وزَنْج وزنجى .

أما اسم الجنس الإفرادى نحو لَبَن وماء وضَرْب ، فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والـكثير . وإذا قيل ضَرْبة فالتاء للتنصيص على الوَحْدَة .

وأما اللفظى فهو أنَ الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا ؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعْرَاب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع نحو رَهْط وإبل ، وإنما قلنا إن أعرابًا على وزن غالب لأن أفعالا نادر فى المفردات كقولهم بُرْمَة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزنٌ خاص بالجمع ، ويجعل قولهم بُرْمَة أعْشَار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعراب جمع عَرَب ؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادِينَ ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه . وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رُوم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر ، أو لا ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعى ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو تُخَم وتُهَم ، حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما ،

والغالبُ على اسم الجنس الممتاز واحدُه بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحدَ فى التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمعٍ؛ فلذلك حكم على غزِىٍّ بأنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوى الواحد فى التذكير، وحكم أيضا على رِكاب بأنه اسم جمع لرَكوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابى، والجموع لا يُنْسَب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتى فى بابه، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع، نحو صَحْب ورَكْب؛ لأن فَعْلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبى الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا البابَ إثر باب التكسير لأنهما — كما قال سيبويه — من وادٍ واحد؛ لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها.

(فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِىَّ إذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ) فُلَيْس فى تصغير فَلْس، ونحو (قُذَىٍّ فِى) تصغير (قَذَى) و(فُعَيْعِل مَعَ فُعَيْعِيل لِمَا * فَاقَ) الثلاثىَّ (كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا) وجَعْل دِينار دُنَيْنِيراً.

والحاصل أن كل اسم متمكن قُصِد تصغيره فلا بد من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثيا لم يُغير بأكثرَ من ذلك، وإن كان رباعيا فصاعدا كُسِر ما بعد الياء؛ فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْل نحو فُلَيْس، وفُعَيْعِل نحو دُرَيْهِم، وفُعَيْعِيل نحو دُنَيْنِير.

﴿تنبيهات﴾: الأول: للمصغر شروط: أن يكون اسما؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وَصْف فى المعنى، وشذ تصغير فعل التعجب، وأن يكون متمكنا؛ فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكَيْفَ ونحوهما، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى، وأن يكون قابلا للتصغير؛

فلا يصغر نحو كَبِير وجَسِيم ولا الأسماء المُعَظَّمة ، وأن يكون خاليـا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الـكُمَيْت من الخيل ، والـكُعَيْت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيْطِر ومُهَيْمِن .

الثانى : وزن المصغر بهـذه الأمثلة الثلاثة اصطلاحٌ خاص بهذا البـاب اعْتُبِر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أُحَيْمِر ومُـكَيْرِم وسُفَيْرِج فى التصغير فُعَيْعِل ، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل .

الثالث : فوائد التصغير عنـد البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْل ، وتحقـير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهِمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَناً أو محلا أو قَدْراً نحو قُبَيْـل العصر ، وبُعَيْد المغرب ، وفُوَيْق هـذا ، ودُوَيْن ذاك ، وأُصَيْغِر منك ، وزاد الـكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم ، كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : « كُنَيْفٌ[(١)] مُلِىء عِلْما » وقول بعض العرب : أنا جُذَيْلُها المُحَـكَّكُ ، وعُذَيْقُها المرَجَّبُ ، وقوله :

١١٧٤ — وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ — فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَـكِلَّ وَتَعْمَـلَا

(١) تصغير كِنف بكسر الـكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو — كما فى القاموس — وعاء أداة الراعى ، أو وعاء أسقاط التاجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اهـ صبان

وردّ البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهى الْجَمْعِ وُصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) وللحاذف هنا — من ترجيح وتخيير — ما له هناك ، فتقول فى تصغير فرزدق : فُرَيْزِد بحذف الخامس ، أو فُرَيْزِق بحذف الرابع ؛ لما سبق فى قوله : « والرابع الشبيه بالمزيد إلخ » ، وتقول فى سِبَطْرَى : سُبَيْطِر ، وفى فَدَوْكَس : فُدَيْكِس ، وفى مُدَحْرِج : دُحَيْرِج ، وتقول فى عُصْفور وقِرْطاس وقِنْدِيل وفِرْدَوْس وغَرْنَيق : عُصَيْفير ، وقُرَيْطيس ، وقُنَيْدِيل ، وفُرَيْدِيس ، وغُرَيْنيق ، وتقول فى قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِث ؛ لما سبق فى قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ » وتقول فى مُسْتَدع : مُدَيْع ، وفى استخراج : تُخَيْرِيج ؛ لما سبق فى قوله « والسين والتاء من كمستدع أزل إلخ » وتقول فى مُنْطَلِق ومُقْعَنْسِس : مُطَيْلِق ومُقَيْعِس ، وفى أَلَنْدَد ويَلَنْدَد : أُلَيْدّ ويُلَيْدّ ، بالإدغام ؛ لما سبق فى قوله « والميم أولى من سواه بالبقا إلخ » وتقول فى حَيْزَبُون وعَيْطَمُوس : حُزَيْبِين وعُطَيْمِيس ، بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء ؛ لما مر ، وتقول فى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد ، أو سُرَيْد وعُلَيْد ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

﴿ تنبيه ﴾ : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألفُه الممـــدودة ، وياء النسب ، والألف والنون بعـد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحْذَفن فى التصـغير ، ولا يعتدُّ بهن كما سيأتى .

(وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَذَفْ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سَفَرْجَل فتقول فى جمعه : سَفَارِج ، وإن عوَّضْت قلت : سَفَارِيج ، وفى تصغيره : سُفَيْرِج ، وإن عوضت قلت : سُفَيْرِيج ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلِق ، فتقول فى جمعه : مَطَالق ومَطَاليق ، وفى تصغيره : مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق ، على الوجهين ، وعلم من قوله « وجائز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : وجائز أن يعوض ممـا حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله « لغـير تعويض » من نحو لغَاغيز فى جمع لُغَّيْزَى ؛ فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التى كانت فى المفرد .

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُـكْمًا رُسِمَا) مما جاء مسموعا ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فمما جاء حائداً عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب : مُغَيْرِبان ، وفى العشاء : عُشَيَّان ، وفى عَشِية : عُشَيْشِية ، وفى إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفى بَنُونَ : أُبَيْنُونَ[1] ، وفى ليـلة : لُيَيْـلِية ، وفى رَجُل : رُوَيْجل ، وفى صِبية : أُصَيْبِية ، وفى غِـلْمة : أُغَيْـلِمة ؛ فهـذه الألفاظ ممـا استغنى فيهـا بتصغير مُهْمَل عن تصغير مستعمل .

وممـا جاء حائدا عن القياس فى التـكسير فجاء على غير لفظِ واحدِه قولهم : رَهْط وأَرَاهِط[2] ، وباطل وأباطِيل ، وحَدِيث وأحَادِيث ، وكُرَاع وأكارِع ، وعَرُوض وأعَارِيض ، وقَطِيع وأقاطِيع ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع المستعمل ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعضُ النحويِّينَ إلى أنها جموع المنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى فى أباطيل أن الاسم غُير إلى إبطيل أو أبْطُول ثم جمع .

---

(١) ورد هذا التصغير فى قول الشاعر :

زَعَمتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خلَّتِي

(٢) ورد هذا الجمع فى قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

(لِتِلْوِيا التصغيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ اُوْمَدَّتِهِ) أى مدة التأنيث (الْفَتْحُ انْحَتَمْ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرفَ إعرابٍ فإنه يجب فتحُه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصْعَة وقُصَيْعَة ، ودرجة ودُرَيْجَة ، وحُبْلَى وحُبَيْلَى ، وسَلْمَى وسُلَيْمَى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الهمزة ، نحو صَحْرَاء وصُحَيْرَاء ، وحَمْرَاء وحُمَيْرَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حَمْرَاء ليست علامةَ التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية « فإن اتصل بما ولى الياء علامةُ تأنيثٍ فتح ، كتُمَيْرَة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء » حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوَّز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل علم تأنيث » ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كُسِر على الأصل نحو دُحَيْرِجَة .

الثالث : عجز المركب مُنَزَّل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْلَبَكّ ، بفتح اللام .

***

(كَذَاكَ مَامَدَّةَ أفْعَالٍ سَبَقْ أو مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)

أى يجب أيضاً فتحُ الحرفِ الذى بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفْعَال ، أو مد سَكْرَان وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَم جَمْعُ ماهما فيه على فَعَالِين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أُجَيْمَال ، وفى تصغير سَكْرَان :

سُكَيْران : لأنهم لم يقولوا فى جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو غَضْبَان وعَطْشان .

فإن جُمِعَ على فعَالين دون شذوذ صُغِّر على فُعَيْلين ، نحو سِرْحَان وسُرَيْحِين ، وسُلطَان وسُلَيْطِين ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِين وسَلاطِين .

وإن كان جمعه على فعَالين شاذا لم يُلتفَت إليه ، بل يصغر على فُعَيْلان ، مثاله غَرْثَان وإنْسَان ؛ فإنهم قالوا فى جمعهما : غَرَاثين وأناسِين على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غُرَيْثان وأنَيْسَان .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعرَف : هل تقلب العرب ألفه ياء أولا ؟ حُمِلَ على باب سكران ؛ لأنه الأكثر .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعاً ، فشمل المفردَ ، وفى بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا » ؛ فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين ، إلا ما سمى به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات . قال سيبويه : فإذا حقَّرْتَ أفعالا اسمَ رجل قلت أُفَيْعَال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عَطْشَان ، فرقوا بينها و بين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعاً ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَة أعشَار ، وثوب أخْلاقٌ وأسْمال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبته فى المفردات ؛ فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أفَيْعَال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أُفَيْعِيل بالكسر . وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله « جمعا » احترازا عما ليس بجمع ، نحو أعْشَار فإن تصغيره أعَيْشِير وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق » هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام

الناظم على التقييد ، وكأنه جعل « سبق » قيدا لأفعال : أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير ، وهو الجمع ، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومَنْ وافقه . وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبى موسى : هذا خطأ ؛ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا اسمَ رجل قلت فيه أفيْعَال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم ؛ لأن قوله «سبق» ليس حالا من أفعال فيكون مقيداً به ، بل هو صلة ما، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال ، وأيضاً فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل ؛ فعلى هذا يحمل كلامه .

* * *

(وَألِفُ التأنيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتاؤُه مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا)

(كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)

(وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا)

(وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أوجَمْعَ تَصْحِيحٍ جَلاَ)

يعنى لايعتدُّ فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية ، بل تعدُّ منفصلة ، أى تُنَزَّل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها كما يصغر غيرَ مُتَمَّم بها .

الأول : ألف التأنيث الممدودة ، نحو حَمْرَاء .

الثانى : تاء التأنيث ، نحو حَنْظَلة .

الثالث : ياء النسب ، نحو عَبْقَرِىّ .

الرابع : عجز المضاف ، نحو عَبْد شَمْس .

الخامس : عجز المركب تركيبَ مَزْجٍ ، نحو بَعْلَبَكّ .

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا ، نحو زَعْفَرَان

وعَبوْثَرَان . واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكْرَان وسِرْحَان ، وقد تقدم ذكرهما .

السابع : علامة التثنية ، نحو مُسْلِمَين

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسْلِمِين ومسلمات .

فجميع هذه لا يعتد بها ، ويقدر تمام بِنْيَة التصغير قبلها ؛ فتقول فى تصغيرها : حُمَيْرَاء ، وحُنَيْظِلَة ، وعُبَيْقِرِىّ ، وعُبَيْد شمس ، وبُعَيْلَبَك ، وزُعَيْفِران ، وعُبَيْثِرَان ، ومُسَيْلِمَان ، ومُسَيْلِمِين ، ومُسَيْلِمات .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأوّل هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لمنتهى الجمع وُصِل » وقد تقدم التنبيه عليه .

الثانى : ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه ؛ لأن مذهبه فى نحو جَلُولَاء وبَرَاكَاء وقَرِيثَاء — مما ثالثه حرفُ مدّ — حذفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول فى تصغيرها : جُلَيْلاء ، وبُرَيْكَاء ، وقُرَيْثَاء ، بالتخفيف ، بخلاف فَرُوقة فإنه يقول فى تصغيرها فُرَيِّقة بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد ظهر أن الألف يعتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جَلُولَاء وأخَوَيْه ؛ فيقول فى تصغيرها : جُلَيِّلاء ، وبُرَيِّكَا ، وقُرَيِّثَاء ، بالإدغام مسوِّيًا بين ألف التأنيث وتائه ؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شَبَهًا بهاء التأنيث وشَبَهًا بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جَلُولَاء وَنحوها ؛ فإنها كألف حُبَارى الأولى ، وَسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة وَنحوها فى التصغير .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد ، ولكنه صحّح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضا فى نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفى نحو « جِدَارَيْنِ ، وظَرِيفين ، وظريفات » أعلاما ، ممّا فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرفُ مدّ ، فمذهبُ سيبويه الحذفُ ؛ فتقول : ثُلَيثُون ، وجُدَيْرَان ، وظُرَيفُون ، وظُرَيفَات ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فعومل معاملة جَلُولَاء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ فى ذلك والإدغامُ كما يفعل فى جَلُولَاء ، واتفقا فى نحو « ظَرِيفَيْن ، وظرِيفِين ، وظَرِيفَاتٍ » إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

* * *

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا)

أى إذا كانت ألفُ التأنيث خامسةً فصاعدا حُذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول فى نحو قَرْقَرَى ولُغَّيْزَى وبَرْدَرَايَا : قُرَيقِر ، ولُغَيْغِز ، وبُرَيْدِر .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ)

ومثله قَرِيثا تقول فيه : قُرَيثَا ، أو قُرَيِّث ، أى إن حذفت المدة قلت : الحُبَيْرَى وقُرَيْثَا ، وإن حذفت ألفَ التأنيث قلت : الحُبَيِّر وقُرَيِّث ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

* * *

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيِّناً قُلِبْ   فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ)

ثانياً : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانياً ، وقلب : فى موضع النعت ثانياً أيضا .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يردُّ إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره ؛ فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قِيمَة ، فتقول فيه : قُوَيْمَة .

الثانى : ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب ، فتقول فيه : بُوَيْب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو مُوقِن ، فتقول فيه : مُيَيْقِن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب ، فتقول فيه : نُيَيْب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذِيب ، فتقول فيه : ذُؤَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِينَار وقِيرَاط ؛ فإن أصلهما دِنَّار وقِرَّاط[1] ، والياء فيهما بدل من أول المثلين ؛ فتقول فيهما : دُنَيْنِير وقُرَيْرِيط .

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يردّ إلى أصله ؛ فتقول فى مُتَّعِدْ : مُتَيْعِدْ ، بإبقاء التاء ، خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله ؛ فيقول : مُوَيعد ، والأول مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْعِد أوْهم أن مكبره مُوعِد ، أو مُوعَد ، أو مَوْعِد ، ومُتَيْعِد لا إيهام فيه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مرادُه بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به فى التسهيل ؛ لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان ليناً مُبْدلا من همزة تلى همزة ، كما استثناه فى التسهيل

(١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط .

كألف آدم وياء أيِمَّة ؛ فإنهما لا يُرَدَّانِ إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أيِمَّة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله فى شرح الكافية «وهو — يعنى الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين» غيرُ محرَّرٍ ، بل ينبغى أن يقول «مبدلا من غير همزة تلى همزة» كما فى التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نُوَيْب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو شَيْخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً ، ويؤيده أنه سمع فى بَيْضَة بُوَيضة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِّر اسمٌ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاه ؛ لأنه من الوَجاهة فقلب ، فإذا صغر قيل : جُوَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَذَّ فِى عِيدٍ عُيَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عُوَيد ؛ لأنه من عَادَ يَعُود ، فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عُودٍ بضم العين ، كما قالوا فى جمعه أعْيَاد ، ولم يقولوا «أعواد» لما ذكرنا .

(وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رَدِّ الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير ؛ فيقال فى ناب و باب وميزان : أنْيَاب ، وأبْوَاب ، ومَوَازين ، إلا ما شذ كأعْيَاد ، وقوله :

١١٧٦ — حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بإذْنِنَا
وَلاَ نَسْأَلُ الأقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاثِقِ

يريد المَوَاثق .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قِيمَة وقِيَم ، ودِيمَة ودِيَم .

(وَالأَلِفُ الثَّانِى الْمَزِيد يُجْعَلُ * وَاواً) نحو ضارب وضُوَيْرِب ، ومَاشٍ ومُوَيْش (كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صابٍ وعاجٍ ؛ فتقول فيهما : صُوَيْب وعُوَيْج .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما يجعل واواً أيضاً الألفُ الثانى المبدَلُ من همزة تلى همزة كآدم ، تقول فيه « أُوَيْدِم » كما تقدم التنبيه عليه .

الثانى : حكم التكسير فى إبدال الألف الثانى كحكم التصغير ؛ فتقول : ضَوَارب ، وأَوَادِم .

(وَكَمِّلِ الْمَنقُوصَ) وهو ما حُذِف منه أصل بأن تَرُدَّ إليه ما حذف منه (فِى التَّصْغِيرِ) لتتأتى بنية فُعَيْل . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا) أصله مَوَه؛ فتقول فيه « مُوَيه » برد اللام ، وكذا تفعل فى « خُذْ ، وكُلْ ، ومُذْ » أعلاما ، و « سَهٍ ، ويَدٍ ، وحِرٍ » ؛ فتقول فيها : أُخَيْذ ، وأُكَيْل — برد الفاء — ومُنَيْذ ، وسُتَيْه — برد العين — ويُدَيَّة ، وحُرَيْح — برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ تاء التأنيثِ لم يعتدّ بها ، ويكمل أيضاً كما يكمل الثنائى ، نحو عِدَة وسَنَة ؛ فتقول فيهما : وُعَيْدَة وسُنَيَّة ، برد فاء الأول ولام الثانى .

وإن كان المنقوص ثالث غير الياء لم يُرَدَّ إليه ما حذف ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأن بِنيَة فُعَيل تتأتى بدونه ؛ فتقول فى هارٍ وشاكٍ ومَيْت : هُوَيْر ، وشُوَيْك ، ومُيَيْت ، وشذ هُوَيِّر ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثنائى وَضعا يكمل أيضاً فى التصغير كما يكمل المنقوص توصُّلاً إلى بناء فُعَيل ، إلا أن هذا النوع لا يُعلم له ثالث يرد إليه ، بخلاف المنقوص ، وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكمل بحرف علة ؛ فتقول فى

عَنْ وَهَلْ مُسَمًّى بهما : عُنَىٌّ وهُلَىٌّ ، والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف ، فتقول فيهما : عُنَيْنٌ وهليل ، وصرح فى التسهيل بأن الأول أولى ، وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى ما الاسمية أو الحرفية إذا سمى بها ؛ فإنك تقول على التقديرين : مُوَىٌّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال : « غير التاء » ، ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بِنْت وأُخْت ؛ فإنها لا يعتدُّ بها أيضاً ، بل يقال : بُنَية ، وأُخَيَّة ، برد المحذوف .

الثانى : يعنى بقوله « ثالثاً » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولا أو وسطاً ؛ فالأول كقولك فى تصغير يَرَى مسمًّي به : يُرَىّ ، من غير رد ، اعتداداً بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازني الردَّ ؛ فيقولان : يُرَىْء ، ويونس يردّ ولا ينون على أصل مذهبه فى يُعَيْل تصغير يَعْلَى ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتدُّ أيضاً بهمزة الوصل ، بل يردُّ المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه ؛ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما ، نحو اُسْم واُبن ، تقول فى تصغيرهما : سُمَىٌّ ، و بُنَىٌّ ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله « كما » إن أراد به أسمَ الماء المشروب فهو تمثيل صحيح ، وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمةَ التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير ، لا تمثيل ؛ لأن ما — اسميةً كانت أو حرفية — من الثنائى وَضْعاً ، لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو « ما » يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص .

وتمام القول فى هذا أنه إذا سمى بما وُضع ثنائيا ، فإن كان ثانيه صحيحا نحو هَلْ

و بل لم يُزَدْ عليه شىء حتى يصغر؛ فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال :هُلَيْل ، أو هُلَىّ ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ؛ فيقال فى لو وكى وما أعلاما : لَوّ وكَىّ بالتشديد ، وماء بالمد ، وذلك لأنك زدتَ على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلَتِ الثانية همزة ، فإذا صغرن أعطين حكم دَوّ وحَىّ وماء ؛ فيقال لُوَىّ كما يقال دُوَىّ ، وأصلهما لُوَيْوٌ ودُوَيْو ، ويقال : كُيَىّ بثلاث يا آت كما يقال حُيَىّ ، ويقال : مُوَىّ كما يقال فى تصغير الماء المشروب مُوَيْه ، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة ، فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا ، كقولك فى تصغير سَنَة : سُنَيَّة وسُنَيْهة ، وفى تصغير عِضَة: عُضَيَّة وعُضَيْهة ، اه .

***

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بالأصْلِ كالْعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فُعَيْل ، وإن كانت أربعة فعلى فُعَيْعِل ، فتقول فى مِعْطَف : عُطَيْف ، وفى أزهر : زُهَيْر ، وفى حامد وحَمْدان وحمّاد ومحمود وأحمد : حُمَيْد ، وتقول فى قِرْطَاس وعصفور : قُرَيْطِس وعُصَيْفِر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثىّ الأصول ومسماهُ مؤنث لحقته التاء ؛ فتقول فى سَوْدَاء وحُبْلى وسُعاد وغلّاب : سُوَيْدَة ، وحُبَيْلة ، وسُعَيْدَة ، وغُلَيْبَة .

الثانى : إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت : حُيَيْض ، وطُلَيْق ؛ لأنها فى الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْها وسُمَيْعا ، وهو شاذ لايقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : بُرَيْهِيم وسُمَيْعيل ، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبنى جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهيم وسَمَاعيل ، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون بَرَاهِم وسَمَاعِل بغير ياء ، وبَرَاهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أبارِه وأسامِع ، وأجاز ثعلب بَرَاه كما يقال فى تصغيره بُرَيْه ، والوجه أن يجمعا جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لايختصُّ تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافا للفراء وثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يجرِى بُلَيْق ويُذم » مصغر أبلق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُّبَيْق على أُرَيق » قال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغولَ على جمل أَوْرَق ، فقلبت الواو فى التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها ؛ فتقول فى خَفَنْدَد ومُقْعَنْسس وضفندد : خُفيْد ، وقُعَيْس ، وضُفَيْد ، بحذف الزوائد للالحاق ، والخَفَنْدد : الظليم السريع ، والضفندد : الضخم الأحمق .

(وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ) من التاء (ثُلاَثِيٍّ) فى الحال (كَسِنٍّ) ودار ؛ فتقول فى تصغيرهما : سُنَيْنة ، ودُوَيْرة ، أو فى الأصل كيَدٍ ، فتقول فى تصغيره : يُدَيّة ، أو فى المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صغرَ تلحقه التاء نحو سَمَاء وسُمَيّة ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيِّيٌ بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الأسمُ ثلاثياً ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد ، والآخر ما صُغر تَصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حُبْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَم يكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وبَقرٍ) فى لغة من أنثهما (وَخَمْس) أى فإنه يقال فيها : شُجَيْر ، وبُقَيْر ، وخُمَيْس ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء ؛ لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ، ومثل خَمْس بِضْعٌ وَعَشْرٌ ، فيقال فيهما : بُضَيْعٌ وعُشَيْرٌ ، ولا يقال بضَيعة وعُشَيْرة ؛ لأنه يلتبس بعَدَدِ المذكر ، وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرْكٌ دونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وشَوْلٌ ونَابٌ للمُسِن من الإبل ، وحَرْبٌ وفَرَسٌ وقَوْسٌ ودِرعٌ للحديد وعِرْسٌ وضُحًى ونَعْل وَعَرَبٌ ونَصَفٌ وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعضُ العرب يُذَكِّر الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عِرْس وقَوْس ؛ فقال : عُرَيْسة وقُوَيْسة .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجَر وخَمْس .

الثانى : لا اعتبار فى العَلَمِ بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمْح علم امرأة : رُمَيْحَة ، وفى عين عَلَم رَجُل : عُيَيْن ، خلافاً لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول: رُمَيْح ، وفى الثانى عُيَيْنة ، ويونس يُجيزه ، واحتجَّ لذلك بقول العرب : نُوَيْرَة ، وعُيَيْنَة ، وأُذَيْنة ، وفُهَيْرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت حذفتَ هذه التاء ثم صغرت وألحقت

تاء التأنيث ؛ فتقول : بُنَيَّة وأُخيَّة ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء ؛ فتقول : بُنَىٌّ وأُخىٌّ (وندر * لَحاقُ تَا فيما ثُلاَثِيًّا كَثَرْ) ثلاثياً : مفعول بكَثَر ، وهو بفتح الثاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاقُ التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقُدَّام : وُرَيْئَة بالهمزة ، وأميمة ، وقُدَيْدِيمة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبارى ولُغَّيْزَى : حُبَيْرَة ولُغَيْغيزة ، فيجاء بتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيلِ موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غيرَ ما ذكر ، إلا ما حذفت منه ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادُه المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز فى نحو باقلاء وبَرْنَسَاء : بُوَيْقِلة ، وبُرَيْنِسَة ، والصحيح بُوَيقِلاء وبُرَيْنِسَاء .

***

(وَصَـــغَّرُوا شُـذوذاً الذِى الّتِى   وَذَا ، معَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَاوَتِى)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريف الأسماء المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شَبَهٌ بالأسماء المتمكنة بكونها تُوصَف ويُوصَف بها استُبِيحَ تصغيرُها ، لـكن على وجهٍ خولف به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمةٍ ألفٌ مَزِيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكنَ فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقيل فى الذى والتى : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا . وفى تثنيتهما : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذَيُّون رفعاً واللَّذَيِّينَ جراً ونصبا بالضم قبل الواو والـكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذَيَّوْنَ واللَّذَيَّيْنَ بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللَّذَيَّا فى التثنية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لالتقاء

الساكنين . وقالوا فى جمع التى : اللّتَيّات، وهو جمع للّتَيّا تصغير التى ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللّذَيّا واللّتَيّا وتثنيتهما وجمعهما . وقال فى التسهيل : واللّتيّات واللّوَيتا فى اللاتى ، واللّوَيّا واللّوَيُّون فى اللائى واللائين ، فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين . وظاهرُ كلامه أن اللّتَيّات واللّوَيْتَا كلاهما تصغير اللاتى ، أما اللويتا فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما اللتيات فإنما هو جمع اللّتَيّا كما سبق ، فتَجَوَّزَ فى جعله تصغيرَ اللاتى ، ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يُصَغر استغناء بجمع اللّتَيّا ، وأجاز الأخفش أيضاً اللّوَيّا فى اللاى غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذَاوتَا ، فقالوا : ذَيّا وَتَيّا ، وفى التثنية : ذَيّان وتَيّان . وقالوا فى أولىٰ بالقصر : أُولَيّا ، وفى أولاء بالمد : أُولَيّاء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير ، قاله فى التسهيل .

الثانى : قال فى شرح الكافية : أصل ذَيّا وتيّا ذَيَيّا وتَيَيّا ، بثلاث ياآت ، الأولى عينُ الكلمة ، والثالثة لامُهَا ، والوُسْطى ياء التصغير ، فاستثقل تَوَالِى ثلاث ياآت ؛ فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يَجُزْ حذفُ ياء التصغير لدلالتها على معنى ، ولا حذفُ الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرّكُ لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذفُ الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتُفِر لكونه عَاضِداً لما قُصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم « وصغروا شذوذا — البيت » معترَضٌ من ثلاثة أوجه ؛ أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يُوهِمُ أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيها : أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميعَ الفروع كما عرفت . ثالثها : أن قوله « منها تاوتى » يوهمُ أن تى صُغر كما صغرتا ، وقد نَصُّوا على

أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المزجىّ كبعلبك وسيبويه فى لغة مَنْ بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغيرُ المتمكن نحو : ما أُحَيْسِنَه ، وبُعَيْلبك ، وسُيَيْبِوَيْه .

خاتمة : يصغر اسمُ الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال فى رَكْب : رُكَيْب ، وفى سَرَاة : سُرَيَّة ، وكذلك الجمعُ الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال : أُجَيْمَال ، وفى أفلُس : أُفَيْلِس ، وفى فِتْيَة : فُتَيَّة ، وفى أَنْجِدَة : أُنَيْجِدَة . ولا يصغر جمع على مثالٍ من أمثلة الكثرة ؛ لأن بِنْيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتنافيا ، وأجاز الكوفيون تصغيرَ ماله نظيرٌ من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال فى رُغْفَان : رُغَيْفَان ، كما يقال فى عُثْمَان : عُثَيْمَان ، وجعلوا من ذلك « أُصَيْلانًا » زعموا أنه تصغير أُصْلان وأُصْلَان جمع أصِيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أصيلان هو معنى أصِيل ؛ فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . الثانى : أنه لو كان تصغير أُصْلَان لقيل : أُصَيلِين ؛ لأن فُعْلَان وفِعْلان إذا كسرا قيل فيهما فعَالين كمُصْرَان ومَصارِين ، وخشمان وخَشَامين ، وعِقبان وعَقَابِين ، وغِرْبَان وغرَابين . وكل ما كسر على فعَالين يصغر على فُعَيْلين ، فبطل كون أُصَيْلَان تصغيرَ أُصْلَان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التى جيء بها على غير بناء مُكَبرها ونظيرُه قولهم فى إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفى مغرب مُغَيرِبان ، ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنيةٍ مخالفةٍ لبنية مكبرهِ ، كما وردت جموعٌ مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَد تصغير جمع من جموع الكثرة ردَّه إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، كقولك فى غِلْمان: غُلَيِّمُون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل، كقولك فى جَوَارٍ ودَرَاهم: جُوَيْرِيَات ودُرَيْهِمَات، وإن كان لما قُصِد تصغيرُه جمعُ قلةٍ جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً كقولك فى فتيان فُتَيَّة، ويقال فى تصغير سِنين على لغة من أعربها بالواو والياء: سُنَيَّات، ولا يقال سُنَيُّون لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام، وإذا صغرت ردت اللام؛ فلو بقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والمعوضِ منه، وكذا الأَرَضُونَ لا يقال فى تصغيره إلا أُرَيْضَات؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة، ومعلومٌ أن تصغير الثلاثى المؤنث يرُدُّه ذا علامة؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذورُ المذكور، ومن جعل إعراب سنين على النون. قال فى تصغيره سُنَيِّن، ويجوز سُنَيْن على مذهب من يرى أن أصله سنى بياءين، أولاهما زائدة، والثانية بدل من واو هى لام الكلمة، ثم أبدلت نوناً، فكأنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا إذا صغر سنينا معتقداً كون النون بدلا من الياء الأخيرة، فعامَلَ الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا، وإن جعل سِنُونَ علماً وصغر فلا يقال إلا سُنَيُّون رفعاً وسُنَيِّينَ جراً ونصباً، برد اللام، ومن جعل لامها هاء قال سُنَيْهُونَ، والله أعلم.

النسب

هذا هو الأعرفُ فى ترجمة هذا الباب، ويسمى أيضا باب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين.

ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات؛ الأول لفظى، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء

مشددة آخرَ المنسوب ، وكسر ماقبلها ، ونَقْلُ إعرابه إليها ، والثانى معنوى ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . والثالث حكمى ، وهو مُعاملته معاملةَ الصفةِ المشبهة فى رفعه المضمرَ والظاهرَ باطرادٍ ، وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله :

(ياءً كَيَاالْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)

يعنى إذا قصدوا نسبةَ شىء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها ، كقولك فى النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « كيا الكرسى » أمرين ؛ أحدهما : التغيير اللفظى المذكور ، والآخر أن ياء الكرسىِّ ليست للنسب ؛ لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضمُّ إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا)

يعنى أنه يحذف لياء النسب كلُّ ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا ، وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى الشافعى : شافِعِىّ ، وإلى المَرْمِىِّ : مَرْمِىّ ، يُقدّر حذفُ الأولى وجعلُ ياء النسب فى موضعها ؛ لئلا يجتمع أربعُ ياءاتٍ . ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بَخَاتِىّ فى جمع بُخْتِىّ إذا سمى به ثم نسب إليه ؛ فإنك تقول : هذا بَخَاتِىٌّ ، مصروفا ، وكان قبل النسب غيرَ مصروف .

ويحذف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث ؛ فيقال فى النسب إلى فاطمة : فَاطِمِىّ ، وإلى مكة : مَكِّىّ ؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول

المتكلمين فى ذات : ذَاتِىّ ، وقول العامة فى الخليفة : خليفتى ، فلحْنٌ ، وصوابهما ذَوَوِىّ وخَلَفِىٌّ .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا ، فإن كانت خامسة فصاعدا حُذِفَتْ وجها واحداً ، كقولك فى حُبارى : حُبَارِىّ ، وفى قَبَعْثَرَى : قَبَعْثَرِى ، كما سيأتى . وإن كانت رابعةً فى اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالخامسة ، كقولك فى جَمَزَى : جَمَزِىّ . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قلبُها واواً وحَذْفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإنْ تَكُنْ تَرْبعُ) أى تُصَيِّره ذا أربعةٍ (ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ) ومثال ذلك حُبْلَى ، تقول فيها على الأول : حُبْلَوِىٌّ ، وعلى الثانى : حُبْلِىٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفصَل بينها و بين اللام بألفٍ زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول : حُبْلاوى .

الثانى : ليس فى كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليسا على حد سواء ، بل الحذفُ هو المختار ، وقد صرح به فى غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحْذَفْ إذَنْ وقلبُهَا واواً حَسَنْ » .

(لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لَهَا) يعنى أن الألفَ الرابعة إذا كانت للالحاق ، نحو ذِفْرَى ، أو منقلبة عن الأصل ، نحو مَرْمًى ؛ فلها ما لألف التأنيث فى نحو حُبْلَى من القلب والحذف ، فتقول : ذِفْرِىّ وذِفْرَوِىّ ، ومَرْمِىّ ومَرْمَوِىّ . إلا أن القلب فى الأصلى أحسن من الحذف ، فمَرْمَوِى أفصحُ من مَرْمِى . وإليه أشار بقوله (وللأصْلِىّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أى يُخْتَار . يقال : اعتماه يَعْتَميه ؛ إذا اختاره ، واعْتَامه يعتامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ — أرَى المَوْتَ يَعْتَامُ الْكِرَامَ وَيَصْطَفِى
عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء ؛ لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه .

الثانى : تخصيصه الأصلىَّ بترجيح القلب يُوهِمُ أن ألِفَ الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « مالَهَا » ، وقد صرح فى الكافيه وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجْوَدُ من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف فى ألف الإلحاق أشبه من الحذف فى الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهةٌ بألف حُبْلَى فى الزيادة .

الثالث : لم يذكر سيبويه فى ألف الإلحاق والمنقلبةِ عن أصلٍ غيرَ الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيدٍ فى ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفَصْلُ بالألف كما فى حُبْلَاوِىّ ، وحكى أرْطَاوِى ، وأجازه السيرافى فى الأصلية ، فتقول : مَرْمَاوِىّ .

(وَالألِفَ الْجَائِزَ أرْبعاً أزِلْ) أى : إذا كانت ألفُ المقصور خامسةً فصاعداً حُذِفت مطلقاً . سواء كانت أصليةً ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو للتأنيث ، نحو حُبارى وخُلَيْطى ، أو للإلحاق أو التكثير ، نحو حَبَرْكَى وقَبَعْثَرَى ؛ فتقول فيها : مُصْطَفِىّ ، ومُسْتَدْعِىٌّ ، وحُبَارِىّ ، وخُلَيْطِىّ ، وحَبَرْكِىّ ، وقَبَعْثَرِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصلٍ خامسةً بعد حرف مُشَدّد ، نحو مُعَلًّى ، فمذهبُ سيبويه والجمهور الحذفُ ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونسُ إلى جعله كمَلْهًى ؛ فيجوزُ فيه القلبَ ، وهو ضعيف ، وشُبْهَته أن كونها خامسةً لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام فى حكم حرفٍ واحد . فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ) أى إذا كانت ياء المنقوص خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول فى مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِىّ ومُسْتَعْلِىّ .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَـيِّي اسم فاعلِ حَيَّا يُحَـيِّي ؛ قلت : مُحَوِيّ ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث يا آت ، وكانت أولى بالحذف لأنها سا كنة تُشْبه ياءزائدة ، فتلى الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفةُ مدغمةً فيها ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الـكلمة سا كنةٌ فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء السا كنين ، وتنقلب الألف واوا فيصير مُحَوِيًّا ، قال الجرمي : وهـذا أجود كما تقول : أُمَوِيّ ، وفيه وَجْه آخر ، وهو مُحَيٌّ كما تقول : أُمَيٌّ . قال المبرد : وهو أجود؛ لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع سا كنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كأُمَيّ ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَـيِّيٌّ فيجتمع أربع يا آت لسكون الأولى والثالثة .

(وَالحَذْفُ فِي اليَا) من المنقوص حالَ كون الياء (رَابِعًا أحقُّ مِنْ قَلْبِ) فقولك في النسب إلى قاضٍ قَاضِيٌّ أجْوَدُ من قاضَوِيّ ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ — فَـكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ يَـكُنْ لَنَا
دَرَاهِمُ عِنْــــدَ الحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ

جعل اسم الموضع حَانِيَة ، ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حَانَة بلا ياء .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام المصنف أن القلبَ في هذا ونحوه مُطّرد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ) سواء كان ياءَ منقوصٍ أو ألفَ مقصور نحو عَمٍ وفتى فتقول فيهما : عَمَوِيٌّ وفتَوِيّ ، وإنما قلبت الألف في فَتًى واوا وأصلها الياء كراهةَ اجتماع الـكسرة والياآت .

(وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحاً) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فُتِـحَ ما قبلها ، والتحقيقُ أن الفتح سابقٌ للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسبُ إلى نحو شَجٍ فتحت عينه كما تفتح عين نَمِر ، وسيأتى ، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

ما قبلها؛ فيصير شَجَىٌّ مثل فَتًى، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب فى فتى .

(وَفَعِلٌ * وفِعِل عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسورَ العينِ وجبَ فتحُ عينه ، سواء كان مفتوحَ الفاء كنَمِر ، أو مكسورها كإبِل ، أو مضمومها كدُئِل ؛ فتقول فيها : نَمَرِىٌّ ، وإبَلِىٌّ ، ودُؤَلِىٌّ ، كراهةَ اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم فى النسب إلى الصَّعِق : صِعِقِىٌّ ، بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعدَ النسب شذوذا .

﴿ تنبيه ﴾ : فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسْرَةٌ لا يغير ؛ فاندرج فى ذلك صُوَر : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنَدِل ، والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تَغْلِب ؛ فالأولانِ لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أعْرَفُهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتحُ مع الكسرة فى تَغْلِبى ، ويَحْصِبِى ، ويثْرِبى ، وفى القياس عليه خلاف ، ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومَنْ وافقهم إلى اطِّراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مَسْبُوقَةً بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان فى نحو تَغْلِب .

***

(وَقِيلَ فِى الْمَرْمِىِّ مَرْمَوِىّ وَاخْتِيرَ فِى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىّ)

هذه المسألة تقدمت فى قوله « ومثلَهُ مما حواه احذف » لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب مَنْ يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعىّ ، وما إحدى ياءيه أصلية كمَرْمِىّ ؛ فيوافق فى الأول على الحذف ؛ فيقول فى النسب إلى الشافعى :

شافِعِىّ ، وأما الثانى فلا يحذف ياءيه ، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول فى النسب إلى مَرْمِىّ : مَرْمَوِى ، وهى لغة قليلة ، المختارُ خلافُها ، قال فى الارتشاف : وشذ فى مرمى مَرْمَوِى .

﴿ تنبيه ﴾ هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسبُ تقديمه إليه كما فعل فى الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَىّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فإما أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شىء عند النسب ، ولكن يُفْتَح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ؛ فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم ترد على ذلك ، كقولك فى حَىّ : حَيَوِىّ ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول فى طَىّ : طَوَوِىّ ؛ لأنه من طَوَيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ) وإن كانت مسبوقةً بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

***

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)

فتقول فِى النسب إلى مُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ ومُسْلِمَاتٍ : مُسْلِمِىٌّ ، وفى النسب إلى تَمَرَات تَمْرِىٌّ بالإسكان ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال فى النسب إلى نَصِيبِينَ : نَصِيبِىّ ، وإلى عَرَفَات : عَرَفِىٌّ ، وأما من أجرى المثنى مجرى حَمْدَان ، والجمعَ المذكرَ مجرى غِسْلِين ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول فى النسب إلى من اسمه مُسْلمان : مُسْلِمَانِىّ ، وفى النسب إلى نصيبين : نَصِيبِينِىّ ، ومَنْ أجرى الجمعَ المذكر مجرى هارون ، أو مجرى عَرْبُون ، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النون ، قال فيمن اسمه مُسْلمون : مُسْلِمُونِىٌّ ، ومن منع صرفَ الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جَمَزَى فحذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرات : تَمَرِىّ بالفتح ، وأما نحو ضَخْمَات ؛ ففى ألفه القلبُ والحذفُ ؛ لأنها كألف حُبْلى ، وليس فى ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقات إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما ؛ فتقول فى النسب إلى اثْنَيْنِ : اثْنِىّ وثَنَوِى ، وإلى عشرين عِشْرِىّ ، وإلى أولات أولىّ .

(وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول فى طَيِّب : طَيْبِى ، وفى مَيِّت : مَيْتِى ، كراهة اجتماع الياءات والكسرة (وَشَذَّ) فى النسب إلى طَيِّىء (طَائِىٌّ مَقُولاً بالألِفْ) إذ قياسه طَيْئِى بسكون الياء كطَيْبِى ، فقلبوها ألفاً على غير قياسٍ لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغَيْل ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبَيَّخ ، أو فُصِل بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّيم — تصغير مِهْيام مِفْعَال من هَامَ — لم تحذف ، بل يقال فى النسب إلى هذه مُغَيْلِى ، وهَبَيَّخِى ، ومُهَيِّمِىٌّ ، لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

﴿ تنبيه ﴾ : دخَلَ فى إطلاق الناظم نحو غُزَيِّل — تصغير غزال — فتقول فيه : غُزَيْلِىٌّ ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضا أيِّم ؛ فيقال فيه : أيْمِىٌّ ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى : وتقول فى أيِّم : أيِّمِىّ ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو عَلَّل بالالتباس بالنسب إلى أنِمٍ لـكان حسنا .

(وفَعَـلِيّ فِي فعِـيلِه الْـتُزِمْ) أى التزم فى النسبة إلى فَعِيلَة حَذفُ التاء والياء وفتح العين ، كقولهم فى النسبة إلى حَنِيفَةَ : حَنَفِىّ ، وإلى بَجِـيلَةَ : بَجَـلِىّ ، وإلى صَحِيفَةَ : صَحَفِىٌّ ، حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قلبوا الـكسر فتحا ، وأما قولهم : فى سَلِيمة : سَلِيمِىٌّ ، وفى عَمِيرة كلب : عَمِيرى ، وفى السَّلِيقة : سَلِيقِىّ ، والسليقى : الذى يتـكلم بأصل طبيعته مُعْرِبا ، قال الشاعر :

١١٧٩ — وَلَسْتُ بِنَحْوِىٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ
وَلَـكِنْ سَلِيقِىٌّ أَقُولُ فأُعْـرِبُ

فإن هذه الـكلمات جاءت شاذةً للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشذُّ منه قولهم عُبَدِىٌّ وجُذَمىٌّ بالضم فى بنى عُبَيْدَةَ وجُذَيْمة .

﴿ تنبيه ﴾ : ألحق سيبويه فَعُولَةَ بفَعِيلة ، صحيحَ اللام كان أو معتلها ؛ فتقول فى النسب إلى فَرُوقة وعَدُوَّةَ : فَرَقىٌّ وعَدَوِىّ ، وحجته فى ذلك قولُ العرب فى النسب إلى شَنُوءَة : شَنَئِىٌّ ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؛ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فعُولة فعُولِىٌّ ، كما يقول الجميعُ فى فعول صحيحا كان كسَلُول أو معتلا كعَدُو ؛ إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولى وعَدُوِّىّ ، وإنما قاس سيبويه على شَنَئِى ولم يسمع فى ذلك غيرَهُ لأنه لم يرد ما يخالفه .

(وفُعَلىٌّ فِي فُعَيْـلَةَ حُتِمْ) أى حتم فى النسبة إلى فُعَيْـلَةَ حذف الياء والتاء أيضا ، كقولهم فى النسب إلى جُهينة : جُهَنِىّ ، وإلى قُرَيْظَةَ : قُرَظِىّ ، وإلى مُزَيْنَـةَ : مُزَنى ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهُم فى رُدَيْنَةَ : رُدَيْنِىٌّ ، وفى خُزَينة : خُزَيْنِىٌّ ، وخزينة من أسماء البصرة .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثانى : ما تقدم من أنه يقال فى فَعِيلة فَعَلِيٌّ ، وفى فُعَيْـلة فُعَلِىٌّ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً فى فَعُولة على رأى سيبويه .

(وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا) من التاء (من المِثَالين) أى فَعِيلة وفُعَيْلة (بما التَّا أُولِيَا) منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا فى النسب إلى عَدِيٍّ وقُصَيٍّ : عَدَوِىٌّ وقُصَوِىٌّ ، كما قالوا فى النسب إلى غَنِيَّة وأُمَيَّة : غَنَوِيّ وأُمَوِىٌّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك فى الـكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قُصَيِّىٌّ وعَدِيِّيٌّ وهو أثقل ؛ لـكسرة الدال . وتناول كلامُه نحو كُسَىٍّ تصغيرَ كِساء ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كُسَيِّيٌّ بياءين مشـددتين ، وأجاز بعضهم كُسَوِىٌّ .

فإن كانا صحيحى اللام اطَّرد فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم فى عَقِيل وعُقَيْل : عَقِيلِى وعُقَيْلى ، هذا مذهب سيبويه ، وهو مفهوم قوله « مُعلّ لام » وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطّردان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولُهم فى ثَقِيف : ثقفى ، وقولهم فى سُلَيْم : سُلَمِىٌّ ، وفى قُوَيم قُوَمِىٌّ ،وفى قُرَيْش قُرَشى ، وفى هُذَيْل :هُذَلى ،وفى فُقَيْم كنانة : فقمِى ، ليفرقوا بينه و بين فقيمِىٌّ فى فقيم تميم ، وفى مُلَيح خزاعة مُلَحِىّ ؛ ليفرقوا بينه و بين مُلَيْحِى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ، ومليح بن الهون بن خزيمة . ووافق السيرافى المبرد ، وقال : الحذفُ فى هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً فى لغة أهل الحجاز ، قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيل و فُعَيل ليست بجيدة ،

إذ سمع الحذف فى فُعَيل كثيراً ، ولم يسمع فى فَعِيل إلا فى ثقِيف ، فلو فرق بينهما لـكان أسعد بالنظر .

(وتَمَّمُوا) أى لم يحذفوا (مَا كانَ) مِن فعيـــلة معتلّ العين صحيح اللام (كالطَّويلَهْ) أى مما هو صحيح اللام ، فقالوا : طَوِيلِىّ ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طوَلِىّ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بفَعِيلة فى ذلك فعَيْلَةُ بالضم من نحو لُوَيْزَة ونُوَيْرَة ، فقالوا : لُوَيْزِى ونُوَيْرِى ، ولم يقولوا لُوَزِى ونُوَرِى لِنَبْدت . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طُوِيَّة وحَيِيَّة فإنه يقال فيهما : طُوَوِى وحيَوِىّ (وَهكَذَا) تمموا (مَا كانَ) من فَعِيلة وفُعَيْلة مضاعفا (كالجلِيلهْ) والقُلَيْـلة ، فقالوا : جَلِيلِى وقُلَيْلِى ، ولم يقولوا جَلَى وقُلَى ، كراهة اجتماع المثلين .

﴿ تنبيه ﴾ : ومثل فَعِيلة فيما ذكر فَعُولة نحو قَوُولة وصَرُورة ؛ فيقال فيهما : قَوُولى وصَرُورى ، لا قَوَلى وصرَرِى ؛ لما ذكر .

***

(وَهمْزُ ذِى مَدّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ مَا كانَ فِى تَثْنِيَةٍ لهُ انْتَسَبْ)

أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واواً كقولك فى صَحْرَاء : صَحْرَاوِى ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ ، تقول فى قُرّاء : قُرّائى ، وإن كانت بَدَلاً من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً ؛ فتقول فى كِساء وعِلْباء : كِسائى وعِلْبائى ، وإن شئت قلت : كِساوِى وعِلْباوِى ، وفى الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو كِسايَيْن ؛ فإنه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الـكافية ، فلا يقال : كِسايِىّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر فى التسهيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .

الثانى : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ، ولكن الاسمُ مؤنث نحو السماء وحِرَاء وقباء ، إذا أردت البُقْعة ، ففيه وجهان : القلبُ ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صحْرَاء ، وإن جعلت حِرَاءً وقُباءً مذكرين كانا كرداء وكساء .

الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموعُ قلبُ الهمزة واواً ، نحو مَاوِىّ وشَاوِىّ ، ومنه قوله :

١١٨٠ — لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِىَّ فيهَا شَاتُهُ
ولاَ حِمَارُهُ وَلاَ أَدَاتُهُ

فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل : مَائِىّ ومَاوِىٌّ وشَائِىّ وشَاوِىّ .

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ) ما سمى به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادى ، نحو بَرَقَ نَحْرُه ، وتأبَّطَ شرًّا ؛ فتقول : بَرَقِىّ ، وتأبَّطِىّ ، وأجاز الجَرْمِىُّ النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِىّ وشَرِّىّ ، وشذ قولهم فى الشيخ الكبير : كُنْتِىٌّ ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ — فأصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصْبَحْتُ عاجِناً
[وشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعاجِنُ]

والقياس كَوْنِىٌّ (وَ) انسب إلى (صَدْرِ مَا * رُكِّبَ مزجاً) ، نحو بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ ، فتقول : بَعْلِى وحَضْرِى . وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَـكِّيٌّ ، أجازه الجرمي وحده ، ولا يجيزه غيره .

الثانى : أن ينسب إليهما معاً مزالا تركيبُهُمَا معا ، نحو : بَعْلِيٌّ بَكِّيّ ، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله :

١١٨٢ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً
[بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأَمِيرُ مِن الرِّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَعْلَبَـكِّى .

الرابع : أن يبنى من جزأى المركب اسمٌ عَلَى فَعْلَلٍ ، وينسب ، نحو حَضْرَمِىٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوْلاَ وَحَيثما مُسَمّىً بهما حكم المركب الإسنادىّ فى النسب إليهما ، فتقول : لَوِىّ بالتخفيف وحَيْثِى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَزْجِى ، فتقول : خَمْسِى .

الثانى : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله فى التسهيل : « ويحذف لها — يعنى ياء النسب — عجز المركب » لأنه لا يُقْتَصَر فى الحذف عَلَى العجز ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بخَرَجَ اليومَ زيد ، قلت : خَرَجِىٌّ ، (وَانْسُبْ لِثَانٍ تَمَّمَا) (إِضَافَةً مَبْدُوءَة بِابْنٍ أَوَ اَبْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِى وَجَبْ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ذكر منها فى هـذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْية كأبى بكر وأم كلثوم .

والثانى : أن يكون الأول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزُّبير .

فتقول : بَكْرِىّ ، وكُلْثُومىّ ، وعَبَّاسِىّ ، وزُبَيْرِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : كان الأحسن أن يقول :

إضَــافة من الكُنَى أوِ اشْتَهَرْ
مُضافُهَا غَلَبَــةً كَابْنِ عُمَــرْ

لأن عبارته توهم أنَّ ماله التعريف بالثانى قِسْمٌ بِرَأْسِه ؛ فَشَمِل نَحْو غلام زيد ، وليس كذلك .

قال فى شرح الكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان مُعَرَّفا صَدْرُه بِعَجُزه ، أو كان كُنْيَة ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن الزبير : زُبَيْرِى ، وفى أبى بكر : بَكْرِى ، هذا كلامه ، وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثُلِ غلام زيد ، وعلى هـذا فقول الناظم : « أو ماله التعريف بالثانى » من عطف العام على الخاص ؛ لاندراج المصدّر بابْنٍ فيـه ، وهو تمثيل فاسد ؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد ؛ فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليـه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرَّفَ فيه الأول بالثانى ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره مالم يُخَفْ لَبْس .

(فِيمَا سوَى هَذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى (انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ) منهما ، نحو عَبْد الْقَيْس وامرىء القيس ، وهما قبيلتان ، تقول : امْرِئِىّ ، وعَبْدِىّ ، وإن شئت قلت : مَرَئى ، قال ذو الرمة :

١١٨٣ — وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرَئِىّ لَغْواً
كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الْحُوَارَا(١)

وهذا (مَالَمْ يُخَفْ) بالنسب إلى الأول (لَبْسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثانى (كَعَبْدِ الأَشْهَلِ) وعبد مَنَاف ، حيث قالوا فيهما : أشهلى ، ومَنَافى ، ولم يقولوا عبْدِى .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ بناء فَعْلَلٍ من جزءى الإضافى منسوبا إليه ، كما شذ ذلك فى المركب المَزْجِى ، والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِىٌّ ، وعَبْدَرِىٌّ ، ومَرْقَسِىٌّ ، وعَبْقَسِىٌّ ، وعَبْشَمِىٌّ ، فى تَيم اللّات ، وعَبْد الدار ، وامرىء القيس بن حُجْر الكِنْدى ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللّبس ، وقالوا : تَعَبْشَمَ ، وتَعَبْقَسَ ، وأما عبشمس ابن زيد مناة ، فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس أى حب ، والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس : ضوؤها ، وقال ابن الأعرابى : أصله عِبْءُ شَمْس ، والعبء والعِدْل واحد ، أى هو نظير شمس .

***

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللّامِ مَا) اللّامُ (مِنْهُ حُذِفْ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ)

(١) هذا بيت لذى الرمة من أبيات يهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس ، وقبله :

يعدُّ النَّاسِبُون إِلَى مَعَدٍّ بُيُوتَ المَجْد أَرْبَعَةً كِبَارَا
يعدون الرباب وآل سعد وعمرا ثم حنظلة الخيارَا
وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرَئِىّ لَغْواً كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الْحُوَارَا

والحوار ــ بزنة الغراب أو الكتاب ــ ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لايؤخذ فى الدية عن القتيل ، وقد التبست قراءة البيت على العلامة الصبان ، فذكر مالا محصل له ، والله يغفر له ويرضى عنه .

أى اللَّام (أَلِفْ * فِى جَمْعَىِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِى التَّثْنِيَهْ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامه إليه (بِهذِى) المواضع الثلاثة ، أى فيها (تَوْفِيَهْ) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون « هذى » إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها إليه فى النسب .

اعلم أنه إذا نُسِبَ إلى الثلاثى المحذوفِ منه شىء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ، وإن كان محذوفَ اللام ؛ فإما أن يُجْبَر فى تثنية أو جمعِ تصحيح أولا : فإن جُبر كما فى أبٍ وأخٍ - فإنهما يُجْبَرَان فى التثنية ، وكعِضَة وسَنَة ؛ فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء - وجب جَبْرُه فى النسب ؛ فتقول : أبَوِىّ ، وأَخَوِىّ ، وعِضَوِىٌّ ، وسَنَوِىٌّ ، أو عِضَهِىّ ، وسَنَهِىّ ، على الخلاف فى المحذوف ؛ لأنك تقول : أبَوَانِ وأخَوَانِ ، وعِضَوَات وسَنَوَات ، أو عِضَهَات وسَنَهَات ، على الوجهين ، و إن لم يُجْبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حِرٍ ، وغدٍ ، وشفَة ، وثُبَة ؛ فتقول فيها : حِرِىّ ، وَغدِىٌّ ، وشفِىّ ، وثُبِىٌّ ، بالحذف ، وحِرَحِىّ وغَدْوِىّ وشفَهِىٌّ وثُبَوِىّ ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حِرِ الحاء ، ومن غدِ الواوُ ، ومن شفة الهاء ، ومن ثُبَة الياء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تظهر فائدةٌ لذكر جمع التصحيح المذكر ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : « جوازا أن لم يك رده ألف » وهو مُقَيد بأن لا تكون العين مُعْتَلة ؛ فإن كانت عينه مُعْتَلَّة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح ؛ احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ؛ فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخفش الآتى بيانه شَوْهِىٌّ ، وفى ذى : ذَوَوِى اتفاقا ؛ لأن وزنه عند الأخفش فَعَل بالفتح .

الثالث : إذا نُسِب إلى يَدٍ ودَمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ ودَمَانِ ، ووجب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ ودَمَيَانِ .

الرابع : إذا نُسب إلى ما حُذِفَتْ لاَمُهُ وعُوِّضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجْبَر وتحذف الهمزة ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول فى ابْنٍ واسْمٍ واسْتٍ : بَنَوِى ، وسَمَوِى ، وسَتَهِى ، على الأول ، وابْنِىٌّ وَاسْمِىٌّ وَاسْتِىٌّ ، على الثانى.

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينُه وإن كان أصلُه السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصْلُه السكون ؛ فتقول فى يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وحِرٍ على مذهب الجمهور : يَدَوِى ، ودَمَوِى ، وغَدَوِى ، وحِرَحِى بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدْيِىّ ، ودَمْيِىّ ، وغَدْوِىّ ، وحِرْحِىّ ، بالسكون ؛ لأنه أصل العين فى هذه الكلمات ، والصحيحُ مذهب سيبويه ، وبه ورد السماعُ ، قالوا فى غد : غَدَوِى ، وحكى بعضُهم عن الأخفش أنه رَجَع إلى مذهب سيبويه ، اه .

***

(وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)

أى اختلف فى النسب إلى بنْتٍ وأُخْت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء وردِّ المحذوف ؛ فتقول : أَخَوِىٌّ وبَنَوِىٌّ ، كما يقال فى المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ؛ فتقول : أُخْتِىّ وبِنْتِىّ ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومَنْت بإثبات التاء ، وهولا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة ، وفى مَنْت فى الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى : ثِنْتَان ، وكِلْتَا ، وذَيْت ، وكَيْتَ ؛ فالنسبُ إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ؛ فتقول : ثَنَوِى ، وكِلَوِى ، وذَيَوِىّ ، وكَيَوِىّ ، وعند يونس تقول : ثِنْتِىّ ،

وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ ، وذَيْتِيّ ، وكَيْتِيّ ، وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس كِلْتِي وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي ، كالنسب إلى حُبْلَى بالأوجه الثلاثة ، وذهب الأخفش فى أُخْتٍ وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ؛ فتقول : أُخْوِيّ وبِنْوِيّ وكِلْوِيّ وثِنْوِيّ ، وقياس مذهبه فى كَيْتَ وذَيْتَ — إذا رد المحذوف — أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حيّ ؛ فتقول : كَيَوِيّ وذَيَوِيّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد اتَّضح مما سبق أن أختاً وبِنْتاً حذفت لامهما ؛ لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه ؛ فالتاء إذَنْ فيهما عوضٌ من اللام المحذوفة ، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن مُتَمَحِّضَة للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كِلْتَا كتاء بِنْتٍ وأُخْتٍ ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق ، وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألفَ لامُ الكلمة ، ووزنه فِعْتَل ، وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزاد وَسَطا ؛ فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كِلْتَوِيّ ، والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ، ونَقَله ابنُ الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه ، أن التاء فى كِلْتَا بدلٌ من الواو التى هى لام الكلمة ، ووزنها فِعْلَى أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه : كِلْتِيّ ، وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يُعَدَّ فيما حذفت لامه ؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال فى « ماء » محذوف اللام ، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومَنْ وافقه أن لام كِلْتَا محذوفة كلام أُخْتٍ وبِنْتٍ ، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمْتُه أولا ، ولا يمتنع أن يقال : هى بَدَل من الواو ، إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت : إنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا ؛ لأن بين الإبدال والتعويض فرْقاً يذكر فى موضعه .

الثانى : النسبُ إلى ابنة ابْنِىّ و بَنَوِى كالنسب إلى ابن اتفاقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

***

(وَضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذو لِينٍ كَلاَ ولأْئِى)

إذا نسب إلى الثنائى وَضْعاً ، فإن كان ثانيه حرفا صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدَمُه ، فتقول فى كَمْ : كَمِىّ وكَمِّىٌّ ، وإن كان ثانيه حرفَ لين ضُعِّف بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول فى كَىْ ولَوْ : كَيَوِى ولَوَوِى ؛ لأن كَىْ لما ضعف صار مثل حَىٍّ ، ولَوْ لما ضعف صار مثل دَوّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، فتقول فيمن اسمه لا : لائِىّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت : لاَوِىّ .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ) مُعتل اللام (مَا الْفَا عَدِمْ * فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه (وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ) عند سيبويه ؛ فتقول على مذهبه فى شِيَة ودِيَةٍ : وِشَوِىّ ووِدَوِىّ ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ، و يعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وِشْيِىٌّ ، ووِدْيِىٌّ ؛ فإن كان المحذوفُ الفاء صحيحَ اللام لم يجبَرْ ، فتقول فى النسب إلى عِدَة : عِدِىٌّ ، و إلى صِفة : صِفِىٌّ .

﴿ تنبيه ﴾ : بقى من المحذوف قسمٌ ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين ، وحكمه أنه إن كانت لامُه صحيحة لم يجبَرْ ، كقولك فى سَهِ ومُذْ مسمًّى بهما : سَهِىٌّ ومُذِىٌّ ، وأصلهما سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف ، نحو رُبَ المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رُبِّىٌّ برد المحذوف ، نص عليه سيبويه .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامه معتلة نحو المُرِى ويَرَى مسمًّى بهما جُبِر ، فتقول فيهما : المُرْئىّ واليَرْئِىّ ، برد المحذوف ، وفى فتح العين وسكونها المذهبان .

(وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلجَمْعِ * إنْ لَمْ يُشَابِه) الجمع (وَاحِداً بِالْوَضْعِ) الواحدَ : مفعول باذكر ، وناسبًا : حال من الضمير المستتر فى اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحدٌ قياسى — وهو معنى قوله : « إن لم يشابه واحداً بالوضع » — جىء بواحده وانسُبْ إليه ؛ فتقول فى النسب إلى فرائض ، وكتُب ، وقلانس : فَرَضِى ، وكِتابىّ ، وقَلَنْسِىّ . وقول الناس « فرائضى ، وكتبى ، وقلانسى » خطأ .

فإن شابه الجمعُ واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :

الأول : ما لا واحد له كعَبَادِيد ؛ فتقول فيه عَبَادِيدِىّ ؛ لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابَهَ نحو قَوْم ورَهْط مما لا واحد له .

والثانى : ما له واحد شاذ كمَلَامح فإن واحده لَمْحة ، وفى هذا القسم خلاف ؛ ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلَامحى ، وحكى أن العرب قالت فى المحاسن : مَحَاسِنِىّ ، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً فيقول فى النسب إلى مَلَامح : لَمْحِىّ ، وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه ، وعبارته فى التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمُهْمَلِ الواحد ، خلافا لأبى زيد ، وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمى به من الجموع نحو كِلَاب وأنمار ومَدَائن ومَعَافر ؛ فتقول فيه : كِلَابِىّ ، وأنمارِى ، ومَدَائِنى ، ومَعَافِرى . وقد يردُّ الجمعُ المسمى به إلى الواحد إذا أمِنَ اللبسُ ، ومثال ذلك الفَرَاهيد علم على بطن من أسَد ، قالوا فيه :

الفَرَاهِيدِى ، بالنسب إلى لفظه ، والفرْهُودِى ، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى[1] بالفرْهُود ، وإنما قالوا فى النسب إلى الرِّبَاب : رُبِّىٌّ ؛ لأن الرِّباب ليس باسمٍ لواحد ، وإنما الرِّباب ضَبَّة وعُكْل وتَيم وثَوْر وعَدِى ، والرُّبَّة الفِرْقَة ، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم : الرِّبَابُ .

والرابع : ما غَلَبَ فجرَى مجرى الاسم العَلَم ، كقولهم فى الأنصار : أنْصَارِى ، وفى الأنبَار — وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مَنَاة بن تميم — أنْبَارِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا نسب إلى تَمَرَات وأرَضِين وسِنِين باقيةً على جمعيتها قيل : تمرِىٌّ ، وأرْضِىٌّ ، وسَنَهِىّ أو سَنَوِىّ ، على الخلاف فى لامه ، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العَيْن فى الأولين ، وكسر الفاء فى الثالث .

***

(ومَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فى نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

أى يُسْتَغْنَى عن ياء النسب غالبا بصَوْغ فاعل مقصوداً به صاحب الشىء ، كقوله :

١١٨٤ — وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنـــك لابِنٌ فِى الصَّيْفِ تَامِرْ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طَاعِم كاسٍ ، أى ذو طعام وكُسْوَة ، ومنه قوله :

١١٨٥ — [دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا]
وَاقْعُدْ فإنكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِى

---

(١) قيل إن فرهودا كعصفور بطن من نجد وحى من الأزد ، فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس فى هذه الكلمة .

وقوله :

كِلِينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
[وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَب ، و بصَوْغ فَعَّال مقصوداً به الاحترافُ ، كقولهم : بَزّاز، وعَطّار . وقديقوم أحدُهما مقام الآخر ؛ فمن قيام فاعل مقام فعّال قولهم : حائِك فى معنى حَوّاك، لأنه من الحِرَف ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ — وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعُنُنِى بِهِ
وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أى وليس بذى نَبْل .

قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » اى بذى ظُلم .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطْر ولبياع البُتُوت وهى الأكسية : عَطّار وعِطْرِى ، و بَتَّات و بَتِّىّ .

و بصَوْغ فَعِل مقصوداً به صاحبُ كذا ، كقولهم : رَجُل طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ — * لَسْتُ بِلَيْلِىٍّ وَلَكِنِّى نَهِرْ *
[لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ
مَتَى أَرَ الصُّبْحَ فإنِّى أَنْتَشِرْ]

أراد ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يستغنى عن ياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِعطار ، أى ذاتُ عِطر ، ومِفْعِيل كقولهم : ناقة مِحْضِير ، أى ذات حُضْرٍ ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مَقِيسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقّاق ، ولا لصاحب الفاكهة فَكّاه ، ولا لصاحب البُرِّ بَرّار ، ولا لصاحب الشعير شَعّار ، والمبرد يقيس هذا ، انتهى .

***

(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)

يعنى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبَعْضُهُ أَشَذُّ من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَة : بِصْرِى ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْر : دُهْرِى ، بضم الدال ، وإلى مَرْو : مَرْوَزِىّ ، وإلى الرىّ : رَازِىّ ، وإلى خُرَاسان : خرسى وخراسى ، وإلى جَلُولاء وحَرُورَاء — موضعين — جَلُولِىّ وحَرُورِىّ ، وإلى البحرين : بَحْرَانى ، وإلى أمية : أَمَوِىّ ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْل : سُهْلِىّ ، بضم السين ، وإلى بنى الحُبْلَى — وهم حىّ من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سلولَ المنافقُ وسمى أبوهم الحُبْلى لعظم بطنه — حُبَلِىّ ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِىّ ، وشَعْرَانى ، وجُمَّانِىّ ، ولَحْيَانِىّ ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمّة واللحية ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتِهامة : رَجُل شَآمٍ ، ويَمَانٍ ، وتَهَامٍ ، وكلها مفتوحة الأوّل ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

﴿ خاتمة ﴾ : ألحقوا آخرَ الاسم ياءً كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛ فقالوا : زَنْج وزَنْجِىّ ، وتُرْك وتُرْكى ، بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا

فى أَحْمَرَ وأَشْقَرَ : أَحْمَرِىّ وأَشْقَرِىّ ، كما قالوا : رَاوِيَة ونَسَّابة ، وزائدة زيادة لازمة ، نحو كُرْسِىّ وبَرْنِىٌّ ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بَرْدِىّ بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغُرْفَة وظُلْمَة ، وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ — أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِىُّ
وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِىُّ

أى دوّار ، ومنه قول الصَّلَتان :

١١٨٩ — أَنَا الصَّلَتَانِىُّ الَّذِى قَدْ عَلِمْتُمُ
إِذَا مَا تَحَكَّمْ فَهْوَ بِالْحُكْمِ صَادِعُ

والله أعلم .

***

الوقف

(تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استثباتا و إنكارا وتذكرا وترنما ، وغالبُه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والرَّوْم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل ، وستأتى مفصلة .

واعلم أن فى الوقف على المُنَوَّن ثلاثَ لغاتٍ ؛ الأولى — وهى الفصحى — أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدًا ، وهذا زَيْدْ ، ومررت بزَيْدْ ، والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأَزْد .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « أثر فتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحةَ البناء نحو : أَيْهاً وَوَيْهاً ، فكلا النوعين يُبْدَل تنوينه ألفا على المشهور .

الثانى : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا فى لغة مَنْ يقف بالهاء وهى الشهيرة ، وأما مَنْ يقف بالتاء فبعضهم يُجْرِيها مُجْرَى المحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قَائِمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المُنَوَّن يوقف عليه بالألف ، نحو رأيتُ فَتىً ، وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثانى : أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مَرْوِيّ عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف فى الكافية ، قال فى شرحها : ويُقَوِّى هذا المذهبَ ثبوتُ الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رَوِيًّا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا فى ضرورة ، كقول الراجز :

١١٩٠ — [وَقَبِيلٍ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدِ]
رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

أراد ابن المعلَّى ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها رويا قولُ الراجز :

١١٩١ — إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى
[وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى
[صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم ، قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهبَ أبو على فى غير التذكرة ، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى .

***

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)

يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومةً أو مكسورة حُذِفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وَبِهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتُهَا وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « فى سوى اضطرار » من وقوع ذلك فى الشعر ، وإنما يكون ذلك آخرَ الأبياتِ ،وذكر فى التسهيل أنه قد يحذفِ ألف ضمير الغائبة منقولا فتحهُ إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طى : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ » يريد بِهَا ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

***

(وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ)

اختلف فى الوقف على إذاً ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أنْ ،

ونقل عن المازنى والمبرد ، واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالألف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت فى المصحف ، والثانى : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون ، وصححه ابن عصفور ، وعن المبرد : أشْتَهِى أن أكْوِىَ يَدَ مَنْ يكتب إذن بالألف ؛ لأنها مثل أنْ ولَنْ ، ولايدخل التنوين فى الحروف ، والثالث : التفصيل فإن أُلْغِيَتْ كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها ، قاله الفراء ، وينبغى أن يكون هذا الخلاف مُفرَّعاً على قول من يقف بالألف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .

***

(وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِى التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)

أى إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قاضيا ، وإن كان غيرَ منصوبٍ فالمختار الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قاضْ ، ومَرَرْتُ بقاضْ ، ويجوز الوقْفُ عليه بردِّ الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِى » و « مَا عِنْدَ اللهِ بَاقِى » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوفَ العين ؛ فإن كان تعيَّنَ الرد كما سيأتى فى قوله « وفى نحو مر لزوم رد اليا اقتفى » .

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون ؛ فإثباتُ الياء فيه أوْلَى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، وقد دخَلَ تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة اشياء :

الأول : المَقْرُون بأل ، وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضِىَ ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ؛ فالمختار « جاء القاضِى ، ومررت بالقاضِى » بالإثبات ، ويجوز « القاضْ » بالحذف .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالخليلُ يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجَّح سيبويه مذهبَ يونس ؛ لأن النداء محل حَذْفٍ ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجَّح غيرُه مذهبَ الخليل ؛ لأن الحذف مُجاز ، ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جَوَارِى » نصباً ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للاضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهبا بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز فى المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك فى الكافية .

(وَفِى نَحْوِ مُرٍ لزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى) يعنى إذا كان المنقوص محذوفَ العين نحو مُرٍ اسمَ فاعل من أرأى[1] يرئى أصله مُرْئى على وزن مُفْعِل، فأعِلّ إعلالَ قاضٍ وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وُقف عليه لزم ردُّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسمِ على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله فى ذلك محذوفُ الفاء كيَفٍ عَلَما فتقول : هذا مُرِى ويَفِى ، ومررتُ بمُرِى ويَفِى .

***

(وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والرَّوْمُ ، والإشمام ، والتضعيف ، والنَّقلُ ، ولكل منها حدّ وعلامة .

---

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الخاء من خف أو خفيف .

والإشمام : ضَمُّ الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم ، للاشارة للحركة من غير صوت ، والغَرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن فى الوقف ، وعلامته نقطة قدّامَ الحرف هكذا .

والرَّوْم : وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرضُ به هو الغرض بالإشمام ، إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم ، وهو خط قدام الحرف هكذا —

والتضعيفُ : تشديدُ الحرفِ الذى يوقَفُ عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرفَ متحركٌ فى الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو المدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض إما بيان حركة الإعراب ، أو الفِرَار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك .

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدَّم استثناءها ، وإن كان غيرَها جاز أن يوقَفَ عليه بالإسكان وهو الأصل ، وبالرَّوْم مطلقا ، أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضةٍ لخفة الفتحة ، ولذلك لم يُجِزْه أكثر القراء فى المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله : (أَوَ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) أى إعرابيةً كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماماً، ولا مُشاحّة فى الاصطلاح ، ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أَوْقِفْ مُضعفاً - ما لَيْسَ هَمزاً أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا) : أى تبع (مُحرّ كاً) كقولك فى جَعْفَر : جَعْفَرّ ، وفى وَعِل : وَعِلّ ، وفى ضارِب : ضارِبّ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه ؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا ، و بالشرط الثانى من نحو سَرُوَ و بَقِيَ والْقَاضِي والْفَتَى ؛ فلا يجوز تضعيفه ، و بالثالث من نحو بَكْر ؛ فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله :

(وَحَــــرَكاتٍ أَنْقُلا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا)

أى يجوز نقلُ حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكناً ، والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَل ، أى لن يُمْنَع ، فتقول فى نحو بكْر : هذا بكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، ومنه قوله :

١١٩٢ - عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُه
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد لم أَضْرِبْهُ ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء ، فإن لم يكن المنقولُ إليه ساكناً أو كان ولكن غيرَ قابل للتحريك : إما لكون تحريكه متعذراً كما فى نحو ناب و باب أو متعسراً كما فى نحو قِنْدِيل وعُصْفُور وزَيْد وثَوْب لثقل الحركة على الياء والواو ، أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جَدّ وعَمّ — امتنع النقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز فى لغة لَخْم الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

١١٩٣ - مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيما قَصَدُهْ
تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

ومن لغتهم الوَقفُ على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها ، كقوله : كنت فى لخم أخافَهْ ، أراد أخافها ففعل ما ذكر.

الثانى : أطلق الحركات ، وهو شامل للاعرابية والبِنائية ، والذى عليه الجماعة اختصاصُه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قَبُلْ ، ولا من بعُدْ ، ولا مضى أمِسْ ؛ لأن حِرْصَهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكَدُ ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، اهـ.

وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِىٌّ ، وَكُوفٍ نَقَلاَ)

يعنى أن البصريين منعوا نقلَ الفتحة إذا كان المنقولُ عنه غيرَ همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيتُ بَكَرْ ، ولا ضربْتُ الضَّرَبْ ؛ لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين ، وحُمِل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجَرْمِىِّ أنه أجازه ، وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال : رأيْتُ بَكْرْ ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيْتُ الخَبَأْ والرِّدَأْ والبُطَأْ ، فى رأيت الخبْء والرِّدْء والبُطْء ، وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا بِشِر » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فِعُلٍ ، ولا فى نحو « انتفعت بقُفِل » خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فُعِلٍ ، وهو مهمل فى الأسماء أو نادر . هذا فى غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِـعْ) ؛ فتقول « هٰذَا رِدُءْ ، ومررت بكُفـِءْ » لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، و بعض تميم يَفِرُّون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى إتباع العينِ للفاء ؛ فيقولون : هذا رِدِئْ مع كـفُـؤْ ، و بعضهم يتبع و يبدل الهمزة بعد الإتباع ، فيقولون : هذا رِدِى مع كُفُو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقـل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظَبْي ودَلْو .

الثانى : إذا نقلت حركة الهمزة حذَفَها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدأً بها ؛ فيقولون « هذا الْخَبْ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُثْبِتها ساكنة ، نحو « هذا البُطُوْ ، ورأيت البُطَأْ ، ومررت بالبُطِئْ » ومنهم من يبدلها بمُجَانس الحركة المنقولة ؛ فيقول : « هذا الْبُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِى » ، وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعـد سكون باقٍ ، نحو هذا البطو ، ومررت بالبطى ، وأما فى الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هذا الـكَلَوْ ، ومررتُ بِالْـكَلَىْ » وأهل الحجاز يقولون : « الـكَلَا » فى الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون فى أَكْمُؤ : أَكْمُو ، وفى مُمْتَـلِىء : مُمْتَـلِى .

***

(فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ
إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَـحَّ وُصِلْ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قولُ بعضهم : قعدنا على

الفُرَاه ، وبالاسم من تاء الفعل نحو قامتْ فإنها لا تغير ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بِنْتٍ وأُخْتٍ ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامُه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا — نحو الحَيَاة والفَتَاة — والأعرفُ فى هذين النوعين إبدال التاء هاء فى الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حُكْمَ المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهَى) أى قلّ جعلُ التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مُسْلِمَات ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيْهَات وأُولَات كما صرح به فى شرح الكافية ؛ فالأعْرَفُ فى هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِع إبدالها هاء فى قول بعضهم : دفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ ، يريد البنات من المكرمات ، و « كيف بالإخْوَةِ والأخَوَاه » وسمع هَيْهَاه وأُولَاه ، ونقل بعضهم أنها لغة طيء ، وقال فى الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا سمى رجل بهَيْهَات على لغة مَنْ أبْدَلَ فهى كطَلْحَة تُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وإذا سمى به على لغة مَنْ لم يبدل فهى كعَرَفَات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به .

(وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضَاهيه . يعنى أن غيرهما يقلّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة ، أو جمع تكسير كغِلْمَة ، ومن إقرارها تاءً قولُ بعضهم : يا أهْلَ سورة البَقَرَتْ ، فقال مجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيَتْ ، وقوله :

١١٩٤ — اللهُ أنجاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كَادَتْ نفوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الْحُــرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ

وأكثر مَنْ وقف بالتاء يُسَكنها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف « إنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ » و « امْرَأَت نوح وامرأت لوط » ، وأشباه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ، ووقف الكسائى على « لاتَ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال فى شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على رُبَّتَ وثُمَّتَ ، قياسا على قولهم فى لاتَ : لاهْ .

***

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ
بِحَذْفِ آخِــرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثرُ ما تزاد بعد شيئين :

أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو « لم يُعْطِهْ » أو وقفا نحو « أعْطِهْ » .

والثانى : « ما » الاستفهامية إذا جُرَّتْ بحرفٍ نحو « عَلَى مَهْ ، ولِمَهْ » أو باسم و « اقتضاءَ مَهْ » .

ولحاقُها لكل من هذين النوعين واجبٌ وجائز ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا)

يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعَلِّ بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عِهْ » أمر من وَعَى يَعِى ، ونحو « رَهْ » أمر من رأى يَرَى ، والثانى « لم يَعِهْ ، ولم يَرَهْ »

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم ، قال فى التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على « لم أكُ ، ومَنْ تقِ » بترك الهاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيهَ على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ؛ فمحذوفُ العينِ كذلك كما سبق فى التمثيل بنحو « رَهْ ولم يَرَهْ » وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو « أعْطِهْ ، ولم يُعْطِهْ » جائز ، لا لازم .

(وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا) وجوبا ، سواء جرت بحرف أو اسم ، وأما قوله :

١١٩٥ — عَلَى مَا قَامَ يَشْـــتِمُنِي لَئِيمٌ
[كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ]

فضرورة .

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مَرَرْتُ بِمَا مَرَرْتَ به ، و بما تَفْرَحْ أفرَحْ ، وعجبْتُ مما تضرب » فلا يحذف ألف شىء من ذلك ، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ، ونقله أبو زيد أيضا ، قال أبو الحسن فى الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون : « سَلْ عَمَّ شِئْتَ » كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله « إن جُرَّتْ » أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ — أَلَامَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلَامَهْ
أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَهْ[1]

فضرورة .

---

(١) «ألا» فى أول هذا البيت وفى «ألامه» استفتاحية ، والميم هى «ما» الاستفهامية ، وهى منصوبة بتقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أهمل المصنفُ من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تَلُومُوننى » وقد أشار إليه فى التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سببُ هذا الحذف إرادة التفرقة بينها و بين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ، و بخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ ؟
[لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ]

(وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ) أى جوازا إن جُرَّتْ بحرف نحو « عَمَّهْ » ووجو با إن جرت باسم نحو « اقْتِضَاءَ مَهْ » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى»)

أى وليس إيلاؤها الهاءَ واجبا فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مَثَّله ، وعلَّة ذلك أن الجار الحرفىّ كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظا وخطا ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿تنبيه﴾ : اتصالُ الهاء بالمجرورة بالحرف — و إن لم يكن واجبا — أجْوَدُ فى قياس العربية ، وأكثر ، و إنما وقف أكثر القراء بغير هاء أتباعا للرسم .

***

(وَوَصْلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ ، فِى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)

يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلحق اسم « لا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقَبْلُ وبَعْدُ ، ولا العدد المركب نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لأن حركات هـذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ — يَارُبَّ يَوْمٍ لِىَ لاَ أُظَلَّلُهْ
أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فشاذ ؛ لأن حركة « عَلُ » حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة ؛ فهى كقَبْلُ وبعْدُ . وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصْلَهَا بغير تحريك بنا أديم شذ » فحركة عَلُ غير حركة بناء مُدَامٍ ، بل حركة بناء غير مُدام ، وأشار بقوله : « فى المُدام استُحْسِنَا » إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَام ـ أى الملتزم ـ جائز مستحسن ، وذلك كفتحة هُوَ وهِىَ وكَيْفَ وثَمَّ ؛ فيقال فى الوقف : « هُوَهْ ، وهِيَهْ ، وكَيْفَهْ ، وثَمَّهْ »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى قوله : « ووصْلها بغير تحريك بنا أديم شذ » أنَّ وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً ؛ لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المُدَام ، والآخر تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا فى الأول .

الثانى : قوله « فى المُدَام استحسنا » يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى ؛ لأنها من التحريك المُدَام ، وفى ذلك ثلاثة أقوال ؛ الأول : المَنْعُ مطلقاً ، والثانى : الجواز مطلقاً ، والثالث : الجواز إن أُمِنَ اللبسُ نحو « قعَدَهْ » والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو « ضَرَبَهْ (١) » والصحيحُ الأول ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، واختاره المصنفُ ؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها ؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها :

وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أجِزْ بِكُلِّ مَا
حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِيَا *

* * *

(١) اللبس فى « ضربه » لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميرا منصوب المحل ، لأن الفعل متعد ، بخلاف « قعد » فإنه فعل لازم .

(وَرُبَّمَا أُعْطِى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا)

أى قد يُحْكم للوصل بحكم الوقف، وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما» ومنه قراءة غير حمزة والكسائى « لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظرْ » ، « فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ » ومنه أيضاً « مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ » ، « مَاهِيَهْ نَارٌ حَامِيَهْ » ، ومنه قول بعض طيىء « هذهِ حُبْلَوْ يافتى » لأنه إنما تُبْدَل هذه الألف واواً فى الوقف ، فأجرى الوصل مجراه ، وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله :

١١٩٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا[1] *

فشدّد الباء مع وَصْلها بحرف الإطلاق ، وقوله :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُــونَ أَنْتُمْ ؟
[فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا]

وقد تقدم فى الحكاية .

﴿ خاتمة ﴾ : وقف قومٌ بتسكين الرَّوِيِّ الموصول بمدَّة ، كقوله :

أَقِــلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَــاب
[وَقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَاب]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، فيقولون العتابا ، وإن ترنّم التميميون فكذلك ، وإلاّ عوّضوا منها التنوين مطلقاً ، كقوله :

---

(١) صواب إنشاده « أو كالحريق » وهو من أرجوزة تنسب لرؤبة ، وتنسب إلى ربيعة بن ضبيع ، وقبله قوله :

إن الدبى فوق المتون دبا وهبت الريح بمورهبا
تترك ما أبقى الدبا سبسبا كأنه السيل إذا اسلحبا

١٢٠٠ — [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِى طَلُوحٍ]
سُقِيتِ الْغَيْثَ أيَّتُهَا الْخِيَامُ

وكقوله:

١٢٠١ — يَا صَاحِ مَاهَاجَ الْعُيُونَ الذُّرَّفَنْ
[مِنْ طَلَلٍ أمْسَى يُحَاكِى الْمُصْحَفَنْ]

وكقوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ *

والله أعلم .

الإمالة

وتسمى الكسر ، والبطح ، والاضطجاع .

وقدَّمها فى التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسَبُ ؛ لأن أحكامه أهم .

والنظرُ فى حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فأن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحوَ الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصليّ منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مُجوِّزة لها ، لا موجبة ، وتعبير أبى على ومَنْ تبعه عنها بالموجبات تسمُّح ، فكل مُمالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتى التنبيه على ما أمِيلَ من غير ذلك .

وأما أصحابها فتميم ومَنْ جاورهم من سائر أهل نجد كأسَدٍ وقَيْس ، وأما أهل الحجاز فيُفَخِّمُون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يُميلونَ إلا فى مواضع قليلة .

وأما أسبابها فقسمان : لفظى ، ومعنوى ، فاللفظى : الياءُ والكسرة ، والمعنوى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف — على ما ذكره المصنف — ستة ؛ الأول انقلابها عن الياء ، الثانى : ما آلها إلى الياء ، الثالث : كونُها بدلَ عينِ ما يقال فيه فِلْتُ ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى ؛ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدْعَى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلا ، وذهَبَ ابن السرّاج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسفَّلُ بها أكثر من تسفُّلِهِ بالياء ، والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يُميلونَ الألف للكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدلّ هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِى طَرَفْ * أمِلْ) أى سواء فى ذلك طرفُ الاسمِ نحو مَرْمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحترز بقوله « فى طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب الثانى بقوله : (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ * دُونَ مَزِيدٍ

أَوْ شُذُوذٍ) أى تمال الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَغْزَى ومَلْهَى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبْلَى وسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تُمَال لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفاً قُفَىّ ، وفى تكسيره قُفِىّ ؛ فلا يمال قفاً لذلك .

واحترز بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هُذَيل ؛ فإنهم يقولون فى عصًا وقفاً : عَصَىَّ وقَفَىَّ ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عَصَىْ وقَفَىْ ؛ فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفْ » فى كلامه حالٌ من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طرفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قفاً وعصاً من الاسم الثلاثى لا يُمَال ؛ لأن ألفه عن واو ولا يَؤُول إلى الياء إلا فى شُذوذ أو بزيادة ، وقد سمعت إمالة العَشَا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهاراً ، والمَكَا بالفتح وهو جُحْر الثعلب والأرنب ، والكِبَا بالكسر الكناسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشْوَاء » وقولهم « المَكْو والمَكْوَة » بمعنى المَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ البيتَ » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الكِبا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرِّبَا » فإمالتهم له — وهو من

رَبَا يَرْبُو — لأجل الكسرة فى الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائى وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو « دعا وغزا » من الفعل الثلاثى وإن كانت عن واو ؛ لأنها تئول إلى الياء فى نحو « دُعِىَ وغُزِىَ » من المبنى للمفعول ، وهو عند سيبويه مُطَّرد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولمَا * تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا) إلى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو «مَرْمَاة وفَتَاة» — من الإمالة ؛ لكونها منقلبةً عن الياء — ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غير معتدٍّ بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَؤُلْ إِلى فِلْتُ) أى تُمَال الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سَوَاء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كماضى خَف) وكِدْ وهو خافَ وكادَ ، أم عن ياء نحو ماضى بِعْ (وَدِنْ) وهو باع ودان ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ وكِدْتُ وبِعْتُ ودِنْتُ ، فيصيران فى اللفظ على وزن فِلْتُ ، والأصل فعَلْتُ ، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح فى الأولين ، وأما الأخيران فقيل : يُقدَّر تحويله إلى فعِلَ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقيل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَلَبة للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضعٌ غيرُ هذا .

واحترز بقوله « إن يَؤُلْ إلى فِلْتُ » من نحو « طال وقال » فإنه لا يؤول إلى فِلْتُ بالكسر ، وإنما يؤول إلى فُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ، أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُمَل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى سبب إمالة نحو خَافَ وطَابَ ، فقال السيرافى وغيره : إنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافى من أسباب الإمالة كسرةً تعرِضُ فى بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسى ، قال : وأمالُوا « خاف وطاب » مع المستعلى طلباً للكسر فى خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضراوى : الأولى أن الإمالة فى « طاب » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفى «خاف» لأن العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثانى : نُقِلَ عن بعض الحجاز يين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفاقاً لبنى تميم ، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، و بين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون .

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعـــل » أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً ، وفَصَّلَ صاحبُ المفصل بين ما هى عن ياء نحو « نَابٍ وعَابٍ » بمعنى العَيْب فيجوز ، و بين ما هى عن واو نحو « بَابٍ ودَارٍ » فلا يجوز ، لـكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة « عَابٍ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً فى اسم ثلاثى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز فى شرح فصول ابن مُعْطٍ بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة ، كقولهم « رَجُل مَالٌ » أى كثير المال ، و « نَالٌ » أى عظيم العطية ، والأصل مَوِلٌ ونَوِلٌ ، وهما من الواوىّ ؛ لقولهم : أمْوَال ، وتَمَوّل ، والنَوَّال[1] ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ، والغالب على ذلك كَسْرُ العين .

(١) فى نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح .

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها : متصلة بها نحو « سَيَال » بفتحتين لضرب من شجر العضاه ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جَيْبَهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امتنعت الإمالة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما اغتفر الفصلُ بالهاء لخفائها فلم تُعَدَّ حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع ها » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية ، والظاهر جواز إمالة « هاتان شُوَيْهَتَاكَ » لما سيأتى من أن فَصْلَ الهاء كلا فَصْل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مُسَاوٍ لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلَقَ قوله « أو مع ها » وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو « هذا جَيْبُهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشدّدة فى نحو « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيَال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها ، وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بايَعْتُهُ ، وسايَرْتُهُ » ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهّان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِي كَسْراً ، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) أى كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو « عالم

ومَسَاجِد » ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو « كِتاب » ، أو بعد حرفين وَلِيا كسرة أولهما ساكن نحو « شِمْلال » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا » ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو « هٰذَانِ دِرْهَمَاكَ » ، وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل يعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أن يَضربها » نحوَ « كتاب » و « دِرهماك » نحوَ « شِمْلال » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق فى قوله « وفصل الها كلا فصلٍ » ، وقيَّده غيرُه بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هُوَ يَضرِبُها » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله فى الياء .

***

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال : (وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يكُفُّ مُظْهَرَا) أى يمنع تأثير سببِ الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرٍ أوْ يَا ، وَكَذَا تكُفُّ رَا) يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَادَ ضِرَارٌ غُلَامُ خالى طَلْحَةَ ظَلْما ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو « هذا قاضٍ » فى الوقف ، ولا « هذا ماصٌّ » أصله ماصص ، ولا إمالة باب « خَاف وطاب » كما سبق .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : قوله « أويا » تصريحٌ بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية ، لكنه قال فى التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفى شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثانى : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجُزُولى : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم ، ولا يمنع فى الفعل ، من ذلك نحو طابَ وبَغى ، وعلته أن الإمالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ، بِكَسْرِ رَا » .

وأشار بقوله : (إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أوْ بَعْدَ حَرْفٍ أوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فَاقِد ، ونَاصِح ، وبَاطِل ، وبَاخِل » ونحو « هٰذا عِذارُكَ ، ورأيْتُ عِذارَكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُنَافِق ، ونَافِخ ، ونَاشِط » ونحو « هذا عَاذِرُكَ ، ورأيت عاذِرَكَ » ، أو بحرفين نحو « مَوَاثِيق ، ومَنَافِيخ ، ومَوَاعِيظ » ونحو « هٰذه دَنَانِيرُكَ ، ورأيت دَنَانِيرَكَ » . وأما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يميلهما أحد إلا مَنْ لا يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع ، قال سيبويه : وهى لغة قليلة ، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة، وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعا» ومثال ذلك «يريدُ أن يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ» فبعضُ العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإنْ بَعُدَ.

وأشار بقوله: (كَذَا إذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أوْ يَسْكُنِ أثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ) إلى أن المانع المذكورَ إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا، ولا ساكنا بعد كسرة؛ فلا تجوز الإمالة فى نحو «طالِب، وصالح، وغالب، وظالم، وقاتل، وراشد» بخلاف نحو «طِلاَب، وغِلاَب، وقِتَال، ورجال» ونحو «إصْلاَح، ومِقْدَام، ومِطْوَاع، وإرْشَاد».

﴿تنبيهان﴾: الأول: من أصحاب الإمالة مَنْ يمنع الإمالة فى هـذا النوع، وهو الساكن إثر الكسر؛ لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء، وعبارة الكافية:

كذَا إذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيِّرِ أنْ سُكِّنَ بَعْدَ مُنْكَسِرْ

وقال فى شرحها: وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع، نحو إصْلاَح، وهو يخالف ما هنا.

الثانى: ظاهر قوله «كذا إذا قدم» أنه يمنع ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قاعد وصالح.

***

(وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَراً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ راً كَغَارِماً لا أجْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفَّتْ مانعَ الإمالة، سواء

كان حرفَ استعلاء ، أو راءً غير مكسورة ؛ فيُمَال نحو « عَلَى أبْصَارِهِمْ » ، و « غارم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَارِ الْقَرَار » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ، ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفّتْه عن المنع ؛ فلم يبق له أثر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : من هنا علم أنَّ شَرْطَ كونِ الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .

الثانى : فُهِمَ من كلامه جواز إمالة نحو « إلى حِمَارِكَ » بطريق الأَوْلى ؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أوْلى .

الثالث : قال فى التسهيل : وربما أثَّرَتْ — يعنى الراء — منفصلةً تأثيرَهَا متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة فى نحو « بقَادِرِ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخيما فى نحو « هذا كافر » ومن العرب من لا يعتدُّ بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفَخِّمُ الثانى ، ومن إمالة الأول قولهُ :

١٢٠٢ — عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ
[بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا ، أى من كلمة أخرى ؛ فلا تمال ألف « سَابُور » للياء قبلها فى قولك : « رأيْتُ يَدَىْ سَابُورٍ » ولا ألف « مال » للكسرة قبلها فى قولك « لِهَذَا الرَّجُلِ مَال » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هَا إنَّ ذِى عذرَةٌ [إنْ لاَ تَـكُنْ نَفَعَتْ
فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَـلَدِ]

لم تُمِلْ ألف « ها » لـكسرة إنَّ ؛ لأنها من كلمة أخرى .

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « ها » التى هى ضمير المؤنثة فى نحو « لَمْ يَضْرِبْهَا ، وأدرْ جَيْبَهَا » ؛ فإنها قد أميلت ، وسببها منفصل ، أى من كلمة أخرى .

الثانى : ذكر غيرُ المصنفِ أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة . قال سيبويه : وسمعناهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للكسرة ؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ فقد بَانَ لك أن كلام المصنف ليس على عمومه ؛ فكان اللائق أن يقول : « وغيرها ليا انفصال لا تمل » وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء .

(وَالْـكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) من الموانع ، كما فى نحو « يريد أن يضربها قبل » فلا تمال الألف لأن القاف بعدها ، وهى مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا ، ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح ـ أعنى ترك الإمالة ـ هو الأصل ؛ فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب مُحَقَّق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « قد يوجبه » أن ذلك ليس عند كل العرب ؛ فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا وَلِىَ الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده فى نحو « مررت بمال ملق » أقوَى منها فى نحو « بمالِ قاسم » .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أتى أحمد » بالإمالة ، و« أتى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح فى هذه العبارة ، وفى التمثيل بأتى قاسم نظر ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعلّ التمثيل بأيا التى هى حرف نداء ؛ فصحّفها الكتّابُ بأتى التى هى فعل .

الثالث : فى إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور فى مقربه : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التى هى صِلاتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قَبْلُ » اه ، ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم « والكفُّ قد يوجبه إلخ » على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قَدْ بالتقليل .

***

(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ دَاعٍ سِوَاه كَعِمَاداً وَتَلاَ)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للامالة ، والإمالة لمجاورة الممال ، وإنما أخّرَه لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداهما : أن تمال لمجاورة ألف مُمالة كإمالة الألف الثانية فى « رأيتُ عِمادا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها ممالة لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخرَ مجاورِ ما أميل آخره ، كإمالة ألِفِ « تلاَ » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعنى « جَلاَّها » و« يَغْشَاهَا » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطَّرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثى وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالته عنده لذلك لا للتَّناسب . وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بإمالة ألفَىْ « والضُّحَى واللَّيلِ إذا سَجَى » فأما سجى فهو مثل تلاَ ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنَّ مِنَ العربِ من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسورهُ بالياء ، نحو الضُّحَى والرِّبَا ؛ فيقولون : ضُحَيَانِ ورِبيَانِ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء فى التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدُ الْقُوَى » .

الثانى: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية فى نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال « عِمادا » فأمالها جميعاً ، وذا قياس .

***

(وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تَطَّرد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مَرَّ بها ونَظَر إليها ، ومَرَّ بنا ونظر إلينا » ، فهذان تطرد إمالتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ماسمعت إمالته من الاسم غير المتمكن ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنّى » ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم « إمَّالاَ » ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذلك مَزِيَّة على غيرها، وحكى قطْرُب إمالة «لا» لـكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومَنْ وافقه إمالة حَتَّى ، وحكيت إمالتها عن حمزة والـكسائى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو « يا فَتى » و « يا حُبلَى » لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لاَ إِشْـكَالَ فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنياً ، خلاف ماأوهمه كلامُه ، قال المبرد : وإمالة عَسَى جيدة .

الثالث : إنما لم تُمَل الحروفُ لأن ألفها لا تـكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن سُمِّى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من ألمر ، وألر ، والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور ؛ لأنها أسماء ما يُلفَظُ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف ، كما أن «غاقِ» اسمٌ لصوت الغراب ، و « طيخ » اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات ، ولم تـكن كما ولاَ أرادُوا بالإمالةِ فيها الإشعارَ بأنها قد صارت من حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والـكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة ، والمقصـــور يغلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا ثُنيت رُدَّت إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا ، اهـ .

(والفَتْحَ قَبلَ كَسْرِ رَاءٍ فى طَرَفْ * أَمِلْ) كما تمال الألف ؛ لأن الغرض الذى لأجله تُمال الألف — وهو مُشَاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض — موجودٌ فى الحركة ، كما أنه موجود فى الحرف ، وللإمالة الفتحة سببان ؛ الأول : أن تـكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلِلأَيْسَرِ

مِنْ تُـكفَ الـكَلَف) . « ترْمِى بِشَرَرٍ » ، « غَـيْرَ أولِى الضَّرَرِ » ، والثانى سيأتى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « والفتح » أن المُمَالَ فى ذلك الفتح ، لا المفتوح ، وقولُ سيبويه « أمَالُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثانى : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو مِنَ الْبَقَرِ ، أو فى راء نحو بِشَرَرٍ ، أو فى غيرهما نحو من الـكِبَر .

الثالث : فُهِم من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تمال لـكسرة راء قبلها نحو رِمَم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعِهِ أن الفتحة لا تُمَال إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل بينهما لم تُمَلْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غـير ياء فهو مغتفر ، وإن كان غـيرَ ذلك منع الإمالة ؛ فتمالُ الفتحة فى نحو « أشِرٍ » ، وفى نحو « عَمْرو » ، لا فى نحو بجيرٍ ، نَص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراطُ كون الراء فى الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء فى قولهم : « رأيت خبط رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو « العرد » والراء فى ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق فى قوله « أمل » فعلم أن الإمالة فى ذلك وصلا ووقفا ، بخـلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به فى شرح الـكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطّردة كما ذكره فى شرح الكافية .

الثامن : بقى لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء فى نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره فى بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدَّم حرفُ الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالةَ الألف فى نحو « من المحاذر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن مَنْ أمال ألفَ « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف « المحاذر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغى أن لا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

***

(كذَا) الفتح (الذِى يَلِيهِ هَا التَّأْنيث فى
وَقْف إذَا مَا كانَ غَـيْرَ أَلف)

هذا هو السبب الثانى من سَبَبَىْ إمالة الفتحة ؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائى فى إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحدُ خمسةَ عشرَ حرفا ، يجمعها قولك : فَجِثْتَ زَيْنَبُ لِذَوْدِ شَمْسٍ ، وفصل فى أربعة يجمعها قولك : أكهر ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت ، وشمل قوله

« ها التأنيث » هاء المبالغة نحو عَلاّمة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو « كِتَابِيَهْ » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضميرُ فى قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذى يمال لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِج الألف فى الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تُسَوِّغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِف ولا تُمِلْ لهـذه الهاء الألِف

الثانى : إنما قال « ها التأنيث » ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكَرَ سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأىِّ ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكَرَ بعضُهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك فى « را » وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقالوا را ويا وتا ، يعنى بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخره ألف فمنهم مَنْ يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم « الحجاج » علماً فى الرفع

والنصب ، وكذلك « العجاج » فى الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، وإمالة «الناس» فى الرفع والنصب .

قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع : روى عبد الله بن داود عن أبى عمرو بن العَلاء إمالة « الناس » فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجروراً ، قاله فى شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمر الدورى عن الكسائى ، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر فى ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أى تغييرها ، وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرَتْ عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو فى الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنًى طارٍ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر فى الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريفُ الكلمة هو تغيير بِنْيَتِهَا بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفَةُ تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسَمَّى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بِنْيَة الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اه .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى)

أى حقيق ، والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عَسَى وليس ونحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف فى الجمود .

وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سَوْفَ و إنَّ ، والحذف والإبدال لعلَّ ؛ فشاذ يوقف عند ما سمع منه .

﴿تنبيه﴾ : التصريف و إن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة ؛ لكثرة تغيرها ، ولظهور الاشتقاق فيها .

***

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِىٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا)

يعنى أن ما كان على حرف واحدٍ أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن يكون ثلاثيا فى الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف .

وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصانْ فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل قد يَنْقُصَانِ عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يَدٍ ، أو عينه نحو سَهٍ ، أو فائه نحو عِدَة ، وقد يرد على حرف واحد نحو « مُ الله » عند مَنْ يجعله محذوفا من « أيمن الله » ، وكقول بعض العرب : شربت مَا ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ و بِعْ وسَلْ ، وقد يرد على حرف واحد نحو « عِ كلامى ، وقِ نَفْسَك » وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الأمر .

***

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمسٌ، انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيدٍ فيه وهو فرْعه ؛ فغاية ما يصل إليه المجردُ خمسة أحرف نحو سفرْجل ، وغاية ما يصل إليه المزيدُ فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثى الأصول نحو اشهيباب مصدر اشهابّ ، والرباعى الأصول نحو اخرنجام مصدر اخرنْجمت الإبلُ ، أى اجتمعت ، وأما الخماسى الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مدّ قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضْرَفُوط وهو العَظَاءة الذكر ، وقبَعْثرَى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خَلْقُه ، والمشفوع نحو قَبَعْثَرَاة ، وندر قَرَعْبَلَانة ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقَرَعْبَلَانَة : دُوَيْبَّة عريضة عظيمة البطن محبنطية ، وقالوا فى تصغيرها : قُرَيْعِبَة ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مدّ قبل الآخر نحو مِغْنَاطِيس ، فإن صح ذلك وكان عربيًّا جُعل نادرا، وقد حكاه ابن القطَّاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُعْتَدّ بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إنما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ؛ فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

***

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِى افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ)

تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى ؛ فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثنى عَشَرَ بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولايقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عَشَرَ ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله « تعم » .

(وَفِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أُهْمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستثقالهم الانتقالَ من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّماءِ ذَاتِ الحِبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجِّهَتْ على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخُلِ اللغتين فى جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وحِبِك بكسرهما ، فركَّبَ القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فبعد نُطْقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمومة ، قال فى شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ عُزِيت هذه القراءة له لدلّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء ذاتِ ، ولم يعتدّ باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، قيل : وهذا أحسن (وَالْعَكْسُ) وهو فُعِلٌ بضم الفاء وكسر العين (يَقِلْ) فى لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ) فيما لم يُسَمَّ فاعله نحو ضُرِبَ وقُتِلَ ، والذى جاء منه دُئِل اسم دُوَيْبة سميت بها قبيلة من كِنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ — جَاءوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ
مَا كَانَ إِلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

والرُّئِم اسمٌ للاست ، والوُعِل لغة فى الوَعِلِ ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمُهْمَل ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر.

﴿تنبيه﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بمهمل ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

أولها : فَعْل ، ويكون اسماً نحو فَلْس ، وصفة نحو سَهْل .

وثانيها : فعل ، ويكون اسماً نحو فَرَس ، وصفة نحو بَطَل .

وثالثها : فَعِلٌ ، ويكون اسماً نحو كَبِد ، وصفة نحو حَذِر .

ورابعها : فَعُلٌ ، ويكون اسماً نحو عَضُد ، وصفة نحو يَقُظ .

وخامسها : فِعْلٌ ، ويكون اسماً نحو عِدْل ، وصفة نحو نِكْس .

وسادسها : فِعَلٌ ، ويكون اسما نحو عِنَب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتلٍّ يُوصَف به الجمع وهو قولهم : عِدًى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعَل إلا زِيَمٌ بمعنى متفرق ، وعِدًى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيَماً فى قراءة من قرأ « دِيناً قِيَماً » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، اﻫ . واستدرك بعضُ النحاة على سيبويه ألفاظاً أُخَرَ ، وهى سِوًى فى قوله تعالى : « مَكَاناً سِوًى » ورجل رِضًى ، وماء رِوًى ، وماء صِرًى ، وسِبًى طِيَبَة ومنهم من تأولها .

وسابعها : فِعِلٌ ، ويكون اسماً نحو إبِل ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلاً ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ ؛ فمن الأسماء إطِلٌ — وهى الخاصرة — ذكره المبرد ، وروى قول امرىء القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إطِلَا ظَبْيٍ [وَسَاقَا نعامَةٍ

وَإرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ]

بالكسر . وقيل : كسر الطاء إتباع ، وَوَتِد ، ومِشِط ، وَدِبِس ، لغة فى الإطل

والوَتِد والمُشْط والدِّبْس، وقالوا: بأسنانه حِبِرَة أى قَلَح، وقالوا للعبة الصبيان: حِلِج بِلِج. وجِلِن بِلِنْ، وقالوا حِبِك لغة فى الحُبُك كما تقدم، وعِيِل اسم بلد، ومن الصفات قولهم: أتان إِبِدٌ وأمة إِبِدٌ أى وَلُود، وامرأة بِلِزٌ أى ضَخْمة، قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان: امرأة بِلِزٌ، وأتان إِبِدٌ، وأما قوله:

١٢٠٦ — عَلَّمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ
شُرْبَ النَّبِيذِ وَاصْطِفَاقًا بالرِّجِلْ

فهو من النقل للوقف، أو من الإتباع؛ فليس بأصل.

وثامنها: فُعْلٌ، ويكون اسْمًا نحو قُفْل، وصفة نحو حُلْو.

وتاسعها: فُعَلٌ، ويكون اسما نحو صُرَدٍ، وصفة نحو حُطَمٍ.

وعاشرها: فُعُلٌ، ويكون اسما نحو عُنُق، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه جُنُب وشُلُل، وناقة سُرُحٌ، أى سريعة.

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِىَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلَاثِىٍّ) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية؛ لأنه لا يكون إلا مفتوحَ الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسوراً ومضموما، ولا يكون ساكنا؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع:

الأول: فَعَلَ، ويكون متعديا نحو ضَرَب، ولازما نحو ذَهَبَ، ويرد لمعانٍ كثيرة، ويختص بباب المُغالبة، وقد يجىء فَعَلَ مطاوعا لفَعَلَ، بالفتح فيهما، ومنه قوله:

١٢٠٧ — * قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلٰهُ فَجَبَرْ *

والثانى : فَعِلَ ، ويكون متعديًا نحو شَرِبَ ، ولازما نحو فَرِحَ ، ولزومُه أكثرُ من تعدِّيه ؛ ولذلك غلب وَضْعُه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ، نحو شَنِبَ وفَلِجَ ، ونحو بَرِىءَ ومَرِضَ ، ونحو سَوِدَ وشَهِبَ ، ونحو أَذِنَ وعَيِنَ . وقد يطاوع فعَلَ بالفتح ، نحو خَدَعَه فخَدِعَ .

والثالث: فَعُلَ نحو ظَرُفَ ، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رَحُبَتْكُمُ الدار » ، وقول على : « إن بشراً قد طَلُعَ الْيَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعَ ، والثانى معنى بَلَغَ . وقيل : الأصل رَحُبَتْ بكم ، فحذف الخافض توسُّعا. والتحويلُ نحو سُدْتُه ؛ فإن أصله سَوَدْتُه بفتح العين ثم حُوِّل إلى فَعُلَ بضم العين ، ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلامُ بأنه واوىُّ العين ؛ إذ لو لم يحول إلى فَعُلَ وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لالْتَبَسَ الواوى باليائى . هذا مذهب قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدْتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد فَعُلَ إلا لمعنًى مطبوع عليه مَنْ هو قائم به ، نحو كَرُمَ ولَؤُمَ ، أو كمطبوع نحو فَقُهَ وخَطُبَ ، أو شبهه نحو جَنُبَ ، شبه بنَجُسَ ، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائىَّ العين إلا هَيُؤَ ، ولا متصرفا يائى اللام إلا نَهُوَ لأنه من النُّهْيَة وهو العقْل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا نحو لَبُبَ وشَرُرَ ، وقالوا : لَبِبَ وشَرِرَ بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما فى كُدْتَ تَكَادُ ، والماضى من لغة مضارِعه تَكُود حكاه ابن خالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كِدْتَ بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعلُ مالم يُسَمَّ فاعله نحو ضُمِنَ؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُغيَّرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

﴿تنبيهات﴾: الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فُهِمَ أنها غير مختلفة، وأنها فتحة؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر؛ فاعتباره أقرب.

الثانى: ماجاء من الأفعال مكسورَ الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهَدَ وشِهِدَ وشِهْدَ.

الثالث: مذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأسه، وأن قسمة الفعل ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَع من المضارع؛ فالقسمة عندهم ثنائية؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعلَ مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر، أو يتركهما معاً كما فعل فى الكافية. قال فى شرحها: جرَتْ عادة النحويين أن لايذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعلَ الأمر، ولا فعل مالم يسم فاعله، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشْتُقَّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّتْ صيغ الفعل المجرَّد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المَصُوغ للفاعل كدَحْرَجَ، وصيغة له مَصُوغا للمفعول كدُحْرِجَ، وصيغة للأمر كدَحْرِجْ، إلا أنهم اسْتَغْنَوْا بالماضى الرباعى المَصُوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سَنَن مطرد، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المُطَّردة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعلِ (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو فَعْلَل ، ويكون متعدياً نحو دَحْرَجَ ، ولازماً نحو عَرْبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد للماضى المبنى للفاعل ، نحو دَحْرَجَ ، وواحد للماضى المبنى للمفعول ، نحو دُحْرِجَ ، وواحد للأمر نحو دَحْرِجْ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق .

(وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عِدَّة الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعةً نحو أَكْرَمَ ، وخمسة نحو اقْتَدَرَ ، وستة نحو اسْتَخْرَجَ ، والرباعى يبلغ بالزيادة خمسةً نحو تَدَحْرَجَ ، وستة نحو احْرَنْجَمَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظمُ لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة — فى قول سيبويه — ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه نَيِّفًا على الثمانين ، إلا أن منها ما يصحُّ ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى : أَفْعَلَ نحو أَكْرَمَ ، وفَعَّلَ نحو فَرَّحَ ، وتَفَعَّلَ نحو تَعَلَّمَ ، وفَاعَلَ نحو ضَارَبَ ، وتَفَاعَلَ نحو تَضَارَبَ ، وافْتَعَلَ نحو اشْتَمَلَ ، وانْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ ،

واسْتَفْعَلَ نحو اسْتَغْفَرَ ، وافعلَّ نحو احْمَرَّ ، وافعالَّ نحو اشْهابَّ الفرسُ ، وافْعَوْعَل نحو اغدَوْدَنَ الشَّعْرُ ، وافعوَّلَ نحو اعْلوَّطَ فرسَه إذا اعروراه ، وافعوْلَل نحو اخشوْشَنَ ، وافعيلَّ نحو اهبيَخَّ ، وفوْعَلَ نحو حوْقَلَ إذا أدبر عن النساء ، وفعْوَل نحو هرْوَلَ ، وفعْلَل نحو شَمْلَل إذا أسرع ، وفيعلَ نحو بَيْطَرَ ، وفَعْيَلَ نحو طَشْيَأَ رأيه ، ورهْيَأَ إذا غلط ، وفَعْلَى نحو سَلْقَاه إذا ألقاه على قفاه ، وافعنْلَى نحو اسْلَنْقَى ، وافْعَنْلأَ نحو احْبَنْطأَ لغةٌ فى احْبَنْطى إذا نام على بطنه ، وافْعَنْلَل نحو اخرَنْطَم إذا غضب ، وفنْعَلَ نحو سَنْبَلَ الزرعُ ، وتمفعَلَ نحو تمَنْدَلَ إذا مسح يده بالمنديل ، والكثير تندَّلَ .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

والمزيد من رباعيها ثلاثةُ أبنية : تَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ ، وافْعَنْلَلَ نحو اخرَنْجَمَ ، وافعلَلَّ نحو اقْشَعَرَّ ، وهى لازمة ، واختلف فى هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مُقْتَضَب ، وقيل : هو ملحق باخرَنْجَمَ ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوَزْنُه الآن افعلل ، ويدل على إلحاقه باخرنجم مجىء مصدره كمصدره .

***

(لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ)

(وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ) أى للرباعى المجرد ستة أبنية :

الأول : فَعْلَلٌ بفتح الأول والثالث ، ويكون اسما نحو جَعْفَر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثّلوه بسَهْلَب وشَجْعَم ، والسَّهْلب : الطويل ، والشَّجْعَم : الجرىء ، وقيل : إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شَهْرَبَة وشَهْبَرَة للكبيرة ، وبَهْكَنَةٌ للضَّخْمة الحسنة .

الثانى : فِعْلِلٌ بكسر الأول والثالث ، ويكون اسما نحو زِبْرِج وهو السحاب

الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمي : الخِرْمِل المرأة الحمقاء مثل الخِذْعِل ، ونحو ناقة دِلْقِم ، قال الجوهري : هي التي أكلت أسنانها من الكبر .

الثالث : فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبْلَع للأكول .

الرابع : فُعْلُل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْثُن ، وهو واحد براثِنِ السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشُع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فِعَلّ بكسر الأول وفتح الثاني ، ويكون اسما نحو قِمَطْر وهو وعاء الكتب ، وفِطَحْل وهو الزمان الذي كان قبل خَلق الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطبة ، قال العجاج :

١٢٠٨ — وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطَحْلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ — * زَمَنَ الفِطَحْلِ إِذِ السِّلَامُ رِطَابُ *

وصفة نحو سِبَطْر وهو الطويل الممتد ، وجمل قِمَطْر أي صُلْب ، ويوم قِمَطْر ، أي شديد .

السادس : فُعْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجَراد ، وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشُع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي ، بل هو فَرْع على فُعْلُل بالضم ، فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما سُمِع

فيه الفتح سمع فيه الضمّ نحو جُخْدُب وطُحْلُب وبُرْقُع فى الأسماء ، وجُرْشُع فى الصفات ، وقالوا للمخلب جُرْثُن ، ولشجر البادية عُرْفُط ، ولكساء مخطط بُرْجُد ، ولم يسمع فيها فُعْلَل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى ، واستدلوا لذلك بأمرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُؤْذَراً ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤْذَر أكثر ، وقال الزبيدى : إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد ألحقوا به ؛ فقالوا : عُنْدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنْدَد ، أى بُدٌّ ، وقالوا : عاطت الناقة عُوطَطا إذا اشتهت الفحل ، وقالوا : سُوْدَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للالحاق ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فكَّ الإدغام للالحاق بنحو جُخْدَب ، وإنما هو لأن فُعْلَلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جُدُد وظُلَل وحُلَل ، وإن سلمنا أنه للالحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقعَنْسَسَ فألحقوه باحْرَنْجَمَ ؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فُعْلَل ، وقال فى التسهيل : وتفريع فُعْلَل على فُعْلُل أظهر من أصالته .

الثالث : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان : وهى فِعْلُلٌ بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القُطْن الفاسد : خِرْفُعٌ ، ويقال أيضا لزئبر الثوب : زِئْبُر ، وللضئبل وهو من أسماء الداهية : ضِئْبُل ، وفُعَلٌّ بضم الأول وفتح الثانى نحو خُبَعْث ودُلَمْز ، وفَعْلِلٌ بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحْرِبة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فِعْلُلٌ ، والمشهور فى الزِّئْبر والضِّئْبل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربعُ حركاتٍ فى كلمة ، ومن ثَمَّ لم يثبت فُعَلِل ، وأمّا عُلَبِط للضخم من الرجال، وناقة عُلَبِطَةٌ أى عظيمة ؛ فذلك محذوف من فُعَالِل ، وكذلك دُوَدِمٌ ، وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السَّمُر ، ويقال حينئذ : حاضت السَّمُرَةُ ، وكذلك لبن عُثَلِطٌ وعُجَلِط وعُكَلِط : أى ثخين خاثر ، ولا فَعَلُلٌ ، وأما عَرَتُنٌ لنبتٍ يُدْبَغ به فأصله عَرَنْتُنٌ مثل قَرَنْفُلٍ ، ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من عُلَابِط ، واستعملوا الأصل والفرعَ ، وكذلك عَرَقُصَان أصله عَرَنْقُصَانٌ ، حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ، ولا فَعَلِلٌ وأمّا جَنَدِلٌ فإنه محذوف من جنَادل ، والجَنَدِل : الموضع فيه حجارة ، وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعَلِيل ، وأصله جَنَدِيل ، واختاره الناظم ؛ لأن جَنَدِلاً مُفْرَدٌ فتَفْرِيعُهُ عَلَى المفرد أولى ، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإنْ عَلَا) الاسمُ المجرد عن أربعة ، وهو الخماسى (فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاً كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعَلَّلٌ ، وهو بفتح الأول والثانى والرابع ، ويكون اسما نحو سَفَرْجَل ، وصفة نحو شَمَرْدَل للطويل .

والثانى ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يجىء إلا صفة نحو جَحْمَرِش للعظيمة من الأفاعى ، وقال السيرافى : هى العجوز المسنّة ، وقَهبَلِس المرأة العظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكمرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع ، يكون اسما نحو خُزَعْبِلٌ للباطل وللأحاديث المُسْتَطرفة ، وقُذَعْمِل ، يقال : ما أعطانى قُذَعْمِلاً ، أى شيئا ،

وصفة يقال : جمل قُذَعْمِل للضخم ، والقُذَعْمِلة من النساء القصيرة ، وجمل خُبَعْثِنٌ وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمى الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَعْب وهو الشيء الحقير ، وصفة نحو جِرْدَحْل ، وهو الضخم من الإبل ، وحِنزْقْر وهو القصير .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد ابن السرّاج فى أوزان الخماسى فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع اسم بقلة ، ولم يثبته سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلاّ لزم عدم النظير ، وأيضا قد حكى كُرَاعٌ فى الهُنْدَلِع كسر الهاء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى عُلى ستة أوزان ؛ فيفوت تفضيل الرباعى عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنَهْبُلٍ ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مُوقِعٌ فى عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِع ساكنة ثانية ؛ فأشبهت نون عَنْبَر وحَنْظَل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلِع بالزيادة أولى ، وزاد غيرُه للخماسى أوزانا أُخَرَ ، لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَرَ) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وجَنَدِل واسْتِخْرَاج ، وكان ينبغى أن يقول : أو الندور ؛ لأن نحو طَحْرِبَة مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَمِ إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال فى التسهيل : وما خرج عن هذه المُثل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمى .

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ) الكلمة فى جميع تصاريفها (فَأَصْلٌ وَالَّذِى * لاَ يَلْزَمُ) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى) لأنك تقول : حذا

حَذْوَه؛ فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة فى اختَذَى، يقال: اختذى به أى اقتدى به، ويقال أيضا «احتَذَى» أى انتعل، قال:

١٢١٠ — * كُلُّ الحِذاءِ يَحتذِى الحافِي الوَقِعْ *

والحذاء: النَّعْل، وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يَعِدُ؛ فإنه مقدر الوجود، كما أن الزائد اللازم كنون قرَنْفُل وواو كَوْكَب فى تقدير السقوط، ولذا يقال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا.

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء: للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة وألف المفاعلة، وللإلحاق كواو كَوْثَر وجَدْوَل، وياء صَيْرَف وعِثْيَر، وألف أرْطَى ومِعْزَى، ونون جَحَنْفَل ورَعْشَن، وللمد كألف رِسالة، وياء صَحِيفة، وواو حَلوُبة، وللعِوَض كتاء زَنادِقة وإقامة، وسين يَسْطِيع، وميم اللَّهُمَّ، وللتكثير كميم سُتْهُمْ وزُرْقُم وابْنُم، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره، ومن هذا المعنى ألف قَبَعْثَرَى وكَمَّثْرَى، وللامكان كألف الوصل؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن، وهاء السكت فى نحو عِهْ وقِهْ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه، وللبيان كهاء السكت فى نحو مَالِيَهْ ويا زَيْدَاه، زيدت لبيان الحركة، وبيان الألف.

﴿تنبيهان﴾: الأول: الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكريرَ أصلٍ لإلحاق أو لغيره؛ فلا يختص بأحرف الزيادة، وشرطه أن يكون تكريرَ عَيْنٍ إما مع الاتصال نحو قَتَّل، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَنْقَل، أو تكريرَ لامٍ كذلك نحو جَلْبَبَ وجِلْباب، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مَرْمَرِيس وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحْمَحٍ.

أما مكرر الفاء وحدها كقَرْقَف وسُندُس، أو العين المفصولة بأصلى كحَدْرَد فأصلى.

والآخر : أن لا يكون تكريرَ أصلٍ ، وهذا لا يكون إلا أحد الأحْرُفِ العشرة المجموعة فى « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولا ، وذلك واضح . وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء ، وسيأتى الرد عليه .

الثانى : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطُه من أصل ، كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر .

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كِتاب فى جَمْعه على كُتُب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيْطَل فى إطْلٍ ، والأيْطَل : الخاصِرة .

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وَعَدَ فى يَعِدُ أو فى عِدَة لم يكن دليلا على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثةً ساكنةً غير مدغمة و بعدها حرفان نحو وَرَنْتَلٍ وهو الشر ، وشَرَنْبث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنْصَر وهو جبل ؛ فالنون فى هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو جَحَنْفَل من الجَحْفَلة ، وهى لِذِى الحافر كالشَّفَة للانسان ، والجَحَنْفَل : العظيمُ الشفة ، وهو أيضاً الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالهمزة إذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بالزيادة و إن لم يعلم الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو أرْنَب و إفْكِل ، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحْمَر ، والإفكِل : الرِّعْدَة .

سادسها : اختصاصُه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِنْتَـأْوٍ ونحو حِنْطَأْوٍ وَسِنْدَأْوٍ وقِنْدَأْوٍ، فالـكنتأو : الوافرُ اللحيةِ، والحنطأو : العظيم البطن، والسندأو والقندأو : الرجلُ الخفيف.

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الـكلمة، نحو تَتْفُل بفتح التاء الأولى وضم الفاء، وهو ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جعلت أصلا لـكان وزنه فَعْلُل وهو مفقود.

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الـكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تُتْفُل على لغة مَنْ ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جعلت أصـلا كان وزنه فُعْلُل وهو موجود نحو بُرْثُن، لـكن يلزم عدمُ النظير فى نظيرها أعنى لغةَ الفتحِ، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل اتحاد المادة.

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل.

عاشرها : الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك فى كَنَهْبُل، فإن وزنه على تقـدير أصالة النون فَعَلّل كسفرْجُل بضم الجيم وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُل وهو مفقود أيضاً، ولـكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن أصولهم المصير إلى الـكثير. ذكر هذا ابن إياز وغيره، وقال المرادى : هو مندرج فى السابع، اهـ.

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِى * وَزْنٍ) يعنى إذا أردْتَ أن تزِنَ كلمةً لتعلم الأصل منها والزائد فقابِلْ أصولها بأحْرُفِ فعل : الأول بالفاء، والثانى بالعين، والثالث باللام، مسوياً بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون ؛ فتقول فى فَلْس فَعْل، وفى

ضَرب فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذلك فى قام وشدّ لأن أصلهما قَوَمَ وشَدَدَ ، وفى عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك فى هابَ ومَلّ ، وفى ظَرُفَ فَعُلَ ، وكذلك فى طَالَ وحَبّ (وَزائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى) عن تضعيف أصله من الميزان ؛ فتقول فى أَكْرَمَ وبَيْطَر وجَوْهَر وانقطع واجْتَمَع واسْتَخْرَج وانقِطَاع واجْتِمَاع واسْتِخْرَاج : أَفْعَلَ وفَيْعَل وفَوْعَل وانفعل وافْتَعَل واسْتَفْعَل وانفِعَال وافْتِعال واسْتِفعَال .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبْدَل من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصْله ؛ فيقال فى وزن اصْطَبَرَ : افْتَعَل ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود فى الميزان .

والآخر المُكرَّر لإلحاقٍ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتى بيانه .

(وَضَاعِفِ اللامَ) من الميزان (إذا أصْلٌ بَقِى) من الموزون ، بأن يكون رباعياً أو خماسياً (كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ) ، وجيم ولام سَفرجل ، وميم ولام قُذَعْمِل ؛ فتقول فى وزن الأول فَعْلَلٌ ، وفى الثانى فُعْلُل ، والثالث فَعَلّل ، والرابع فُعَلّل .

(وَإنْ يكُ الزّائِدُ ضِعْفَ أصْلِ * فَاجْعَلْ لَهُ فى الْوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلأصْلِ) الذى هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ فتقول فى حِلْتِيت فِعْلِيل ، وفى سُحْنُون فُعْلول ، وفى مَرْمَرِيس فَعْفَعِيل ، وفى اغدَوْدَن افعَوْعَل ، وفى جَلْبَبَ فَعْلَل . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول فى حِلْتِيت فِعْلِيت ،

وفى سُخْنُون فُعلُون ، وفى مَرْمَرِيس فعمريل ، وفى اغْدَوْدَن افعَوْدل ، وفى جَلْبَب فَعْلَب . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد فى نحو صَبَّر وَقتَّر وكَثَّر ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَعَّلَ ، ووزنها على القول المرغوب عنه فعبَلَ ، وفعتَلَ ، وفعثَل ، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدرهُ تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة ، وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تُضَعف عينُه للإلحاق ولغير الإلحاق ، ويتَّحد اللفظ به كَبَيَّنَ مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دَحْرَجَة ، وعلى القصد الثانى مصدره تَبْيِين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأَّل ، وقد يكون غير ضعف بل صورتُه صورة الضعف ولكن دلَّ الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف ؛ فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سَمْنَان — وهو ماء لبنى ربيعة — فوزنه فَعْلَان لا فَعْلَال ؛ لأن فعْلَالا بناء نادر لم يأتِ منه غير المكرر نحو الزَّلْزَال إلا خزْعَال وهو ناقة بها ظلع ، وقَهْقَار للحجر . وأما بَهْرَام وشَهْرَام فعجميان .

الثانى : المعتبر فى الوزن ما استحقَّه الموزونُ من الشكل قبل التغيير ؛ فيقال فى وزن رَدَّ ومَرَدّ فَعَلَ ومَفْعَل ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرْدَد .

الثالث : إذا وقع فى الموزون قلبٌ تُقْلَب الزنة ؛ لأن الغرض من الوزن التنبيهُ

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فتقول فى وزن آدُرٍ أعْفُل ؛لأن أصله أدْوُر ،قدمت العين على الفاء ، وتقول فى ناءَ فَلَعَ ، لأنه من النأى ، وفى الحادى عالف ، لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان فى الموزون حذفٌ وُزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؛ فتقول فى وزن قَاضٍ فَاعٍ ، وفى بِعْ فِلْ ، وفى يَعِدُ يَعِلُ ، وفى عِدَة عِلَة ، وفى عِهِ أمر من الوَعْى عِهْ ، إلا إذا أريد بيانُ الأصل فى المقلوب والمحذوف ؛ فيقال : أصْله كذا ثم أُعِلَّ ، اهـ .

(وَاُحْكُمْ بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوف) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينُه ، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط ، كحروف (سِمْسِمٍ ✽ وَنَحْوِهِ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقلِّ الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتهما معا (وَاُخْلُفْ فِى) الرباعى المذكور الذى أحَدُ المكررين فيه صالح للسقوط (كلَمْلِمِ) أمر من لَمْلَمَ وكَفْكِف أمر من كَفْكَف ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة كُف ولُمَّ ، فقيل : إنه كالنوع الأول حروفُه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف ؛ فوزن هذا النوع فعْلَل كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؛ فوزن كفْكف على هذا فعْكل ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بَدَلٌ من تضعيف العين ، فأصل لملم لمم ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردُّه أنهم قالوا فى مصدره : فَعْلَلَة ، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل .

فإن تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصَمَحْمَح وسَمَعْمَع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين ؛ لأن أقلَّ الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

فى شرح الكافية. وقال فى التسهيل: فإن كان فى الكلمة أصلٌ غير الأربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صَمَحْمَح، وثالثها ورابعها فى نحو مَرْمَرِيس، انتهى؛ فاتفق كلامه فى نحو مرمريس، واختلف فى نحو صمحمح؛ فوزنه فى كلامه الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه فَعَلْمَح، وفى كلامه الثانى فَعَحْمَل. واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى نحو صَمَحْمَح والميم الثانية فى نحو مَرْمَرِيس بحذفهما فى التصغير، حيث قالوا: صُمَيْمِح، ومُرَيْرِيس، ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فَعَلَّل، وأصله صَمَحَّح أبدلوا الوسطى ميما.

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع فى بيان ما تَطَّرِدُ زيادته من الحروف العشرة، فقال:

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)

ألفٌ: مبتدأ، والجملة بعده صفة له، وزائد: خبره، والمين: الكذب.

أى إذا صحبت الألفُ أكثرَ من أصلين حكم بزيادتها؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه، فيحمل عليه ما سواه، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة، بل بدلا من أصل ياء أو واوٍ، نحو رَمَى ودَعَا ورَحا وعصاً وبَاعَ وقَالَ وناب وباب، وما ذكره إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال، أما المبنيات والحروف فلا وَجْهَ للحكم بزيادتها فيها؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق، وهو مفقود، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق.

واعلم أن الألف لا تزاد أولا؛ لامتناع الابتداء بها، وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضَارِب، وثالثة نحو كِتَاب، ورابعة نحو حُبْلَى وسِرْدَاح، وخامسة نحو انطِلَاق

وحِلِنْبلاب ، وسادسة نحو قبَعْثرى ، وسابعة نحو أُرْبُعاوَى ، وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتَلَ ، وثالثة نحو تغافَلَ ، ورابعة نحو سَلْقَى ، وخامسة نحو أَجْأَوَى ، وسادسة نحو اغرَنْدَى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من كلامه نحو عاعَى وضَوْضَى من مضاعف الرباعى ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثانى : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ولِثالثٍ يحتمل الأَصالة والزيادة ، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قُدِّرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمِلُ همزةً أو ميما مصدرة أو نوناً ثالثة ساكنة فى خماسى كان الأرجحُ الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أفعًى ومُوسًى وعَقَنْقًى إن وجد فى كلامهم ، مالم يدلّ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف دليلٌ كما فى أرْطَى عند من يقول أديم مَأْرُوط أى مَدْبُوغ بالأرْطَى ، وكما فى مِعْزَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمِلُ غيرَ هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف ، انتهى .

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إنْ لَمْ يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِى يُؤْيُؤٍ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (وَوَعْوَعَا) إذا صوّت ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سمسم .

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضاً ؛ فتقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبَيْت وسَوْط ، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن ، وإن صحب أصلين وثالثاً محتمِلاً ، فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدّر منهما

وأصالة الياء والواو ، نحو أيْدَع ومزْوَد ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدَّر وزيادتهما كما فى أوْلَق عند من يقول « أُلِقَ فهو مألوق » أى جُنَّ فهو مجنون ، وكما فى أيْطل لما تقدم من قولهم فيه إطِل ، أو أصالة الجميع كما فى مَرْيَم ومَدْيَن ؛ فإن وزنهما فَعْلَل، لا فَعْيَل ؛ لأنه ليس فى الكلام ، ولا مَفْعَل وإلاَّ وَجَب الإعلال ، وإن كان المحتمِلُ غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يَهْـيَرّ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهير اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زادوه ألفا فقالوا يَهْـيَرَّى ، وقيل : هو السراب ، يقال : أكذب من اليَهْيَرّ أى من السَّرَاب ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس فى الكلام فَعْيَلّ ، ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يَحمرّ ، وكما فى عِزْوِيت وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فِعْوِيلا ؛ لأنه ليس فى الكلام ، ولا فِعْلِيلا لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة ، ولا فِعْوِيتا لأن الكلمة تصير بغير لام ؛ فتعين أن يكون وزنه فِعْلِيتا مثل عِفريت .

واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولىٰ نحو يَلْمَع ، وثانية نحو ضَيْغَم ، وثالثة نحو قَضِيب ، ورابعة نحو حِذْرِيَة ، وخامسة نحو سُلَحْفِيَة ، قيل : وسادسة نحو مِغْناطِيس ، وسابعة نحو خُنْزُوَانِيَة ، وتزاد فى الفعل أولىٰ نحو يَضْرِب ، وثانية نحو بَيْطَرَ ، وثالثة عند من أثبت فَعْيَلَ فى أبنية الأفعال نحو رَهْيَأ ، ورابعة نحو قَلْسَيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ .

والواو تزاد فى الاسم ثانية نحو كَوْثَر ، وثالثة نحو عَجُوز ، ورابعة نحو عَرْقُوَة ، وخامسة نحو قَلَنْسُوَة ، وسادسة نحو أُرْبُعَاوَى ، وتزاد فى الفعل ثانية نحو حَوْقَلَ ، وثالثة نحو جَهْوَرَ ، ورابعة نحو اغْدَوْدَن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مذهبُ الجمهور أن الواو لا تزاد أولا ، قيل : لثقلها ،

وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة اطّرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان همزُ المكسورة أقلّ ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله فى التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدى إلى قلبها همزة رفضُوه ؛ لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدى إلى بناء وَفَنْعَل وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها فى فَحْجَل بمعنى أفحج ، وهَذِمِل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرا نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولا .

الثانى : إذا تصدَّرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يَلْمَع ، وإذا تصدَّرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يَسْتَعُور ، وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضا اسم شجر يُسْتَاك به ؛ لأن الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع ، اه .

***

(وَهَـكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا)

أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدَّر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحْمَد ومَسْجِد ؛ لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدُّر الواقع منهما حَشْواً أو آخرا ؛ فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتى بيانه .

وبقيد الثلاثة نحو أَكَلَ ومَهْد ونحو إِصْطَبْل ومَرْزَجُوش .

وبقيد الأصالة نحو أَمَان ومِعْزًى .

و بقيد التحقق نحو أَرْطًى ؛ فإنه سُمع فى المدبوغ به مَأْرُوط ، ومَرْطِيٌّ ؛ فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مَرْطِيٌّ جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول فَعْلَى وألفه زائدة للالحاق ؛ فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ، ووزنه على الثانى أَفْعَلُ ؛ فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أَرَطْتُ الأديمَ » إذا دَبَغْته بالأَرْطَى ، و « أرطت الإبلُ » إذا أكلته ، و « آرطت الأرض » إذا أنبتته . وقيل أيضا « أرطت الأرض » إذا أنبتت الأَرْطَى ، وكذا الأَوْلَقُ ؛ لأنه قيل : هو من أَلِقَ فهو مألوق إذا جُنَّ ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَق » إذا أسْرَعَ ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أفعل ، والأول أرجح . وكذا الأَوتكى لنوع من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أَفْعَلَى كأَجْفَلَى ، وفَوْعَلَى كخَوْزَلَى . ويخرج به أيضا نحو مُوسَى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين مالم يعارضه دَليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارَضَه دليلٌ على الأصالة عُمِل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم مِرْجَل ومُغْفور و مِرْعِزَّى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مِرْجَل فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « مَرْجَلَ الحائكُ الثوبَ » إذا نسجه مُوَشًّى بِوَشْيٍ يقال له المراجل ، قال ابن خروف : المُمَرْجَل ثوبٌ يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مِرْجَل اعتمادا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَن من المسكنة ، وتَمَنْدَل من المنديل ، وتَمَدْرَع إذا لبس المِدْرَعة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له فى ذلك ؛ لأن الأكثر فى هذا تَسَكَّن ، وتَنَدَّل ، وتَدَرَّع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب .

وأما مُغْفُور فعن سيبويه فيه قولان : أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل ، لقولهم « ذَهَبُوا يَتَمَغْفَرُونَ » أى يجمعون المغفور ، وهو ضرب من الكَمْأة .

وأما مِرْعِزّى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل ؛ لقولهم كساء مُمَرْعَزٌ ، دون مُرَعَّزٌ .

وكما فى همزة « إمَّعة » وهو الذى يكون تبَعاً لغيره لضعف رأيه ، والذى يجعل دِينَهُ تبعا لِدِين غيره ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول ؛ فوزنه فِعَّلَة لا إفعَلَة لأنه صفة ، وليس فى الصفات إفعلة . وإمَّرة مثل إمَّعة وزنا ومعنى وحكما ، وهو الذى يأتمر لكل مَنْ يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا : إمَّعٌ ، وإمَّرٌ .

الثانى : أفهم قوله « سبقا » أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين ، كما سيأتى فى كلامه .

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمْأل ، واحْبَنْطأ .

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مُصَدرة دُلَامِص وزُرْقُم ، وبابه .

أما الشمْأل فالدليلُ على زيادة همزتها سقوطُها فى بعض لغاتها ، وفيها عشرُ لغاتٍ : شَمْأل ، وشَأْمل ، بتقديم الهمزة على الميم ، وشَمَال على وزن قَذَال ، وشَمُول بفتح الشين ، وشمَل بفتح الميم ، وشمْل بإسكان الميم ، وشَيْمَل على وزن صَيْقل ، وشِمَال على وزن كِتاب ، وشَمِيل على وزن طَوِيل ، وشَمَأَلّ بتشديد اللام ، واستدلَّ ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمْأل بقولهم « شملت الريح » إذا هبَّت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمأَلت فنقل ؛ فلا يصح الاستدلال به .

وأما احْبَنْطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها فى الحَبَط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .

وأما دُلَامص و يقال فيه دُمَالِص وَدُمَلِصٌ ودُمَيلص ، وهو البَرَّاق — فلقولهم « دِرْع دِلَاصٌ ، وَدَلِيصٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فى دُلَامص أصل و إن وافق دِلَاصاً فى المعنى ؛ فهو عنده من باب سَبِط وسِبَطْر

وأما زُرْقم وبابه ـ نحو سُتْهم ، ودُلْقُم ، وضُرْزُم ، وفُسْحُم ، ودُرْدُم ـ فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل — يقال ناقة ضرزة أى قليلةُ اللبنِ — والانفساح ، والدَّرَد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أدرَد ، ودرِد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبقا ثلاثةً لم يتحقق تأصيل جميعها ، بل كان فى أحدها احتمال ، أنه لا يُقْدَمُ على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به فى التسهيل ـ وهو المعروف ـ من أن الهمزة والميم إذا سَبقَا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفْعَى وأيْدَع ، وميم مُوسَى ومِزْوَد ، وجاء فى ميم مِجَنّ عن سيبويه قولان أصحُّهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أرْطَى فيمن قال : أديم مَأْرُوط ، وهمزة أَوْلَق فيمن قال : أُلِقَ فهو مألوق كما سبق ، و بأصالة ميم مَهْدَد وَمَأْجَج ، وزيادة أحد المثلين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَفْعَلا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافى فى مَهْدَد ومَأْجَج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذا كما فكّ الأجلّ فى قوله :

١٢١١ — الحَمْدُ لِلهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ

[الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ]

الرابع : تزاد الهمزة فى الاسم أولىٰ كأَحْمَر ، وثانية كشَأْمَل ، وثالثة كشَمْأَل ، ورابعةً كحُطَائط وهو القصير ، وخامسةً كحَمْرَاء ، وسادسة كعَقْرَبَاء وهى بَلَد ، وسابعةً كبَرْنَاسَاء ، والبرناساء : الناسُ .

والميم تزاد أولىٰ كمَرْحَب ، وثانيةً كدُمَلص ، وثالثةً كدُلَمِص ، ورابعةً كزُرْقُم ، وخامسةً كضُبَارِم ؛ لأنه من الضَّبْر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضُبَارِم أصلية ، قال فى الصحاح : الضُّبَارِمُ بالضم الشديدُ الخَلْق من الأسد ، اهـ .

***

(كذاكَ همزٌ آخِرٍ بعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)

أى يُحْكَم بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرا بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثرُ من حرفين ، نحو حَمْرَاء وعِلْبَاء وقُرْفُصَاء ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعةُ فى الحشو ، و بقيد قبلها ألف الواقعةُ آخرا وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْضَى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق فى حُطَائِط واحْبَنْطأ ، و بقيد أكثر من حرفين نحوُ ماء وشاء وكِسَاء ورِدَاء ؛ فالهمزة فى ذلك ونحوه أصْلٌ أو بدلٌ من أصلٍ ، لا زائدة .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها و بين الفاء حرف مشدد نحو سُلَّاء وحَوَّاء ، أوحرفان أحدهما لين نحو زِيزَاء وقُوبَاء ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصليةً كان سُلَّاء فُعَّالا وحَوَّاء فَعَّالا من الحواية ، وإن جعلت زائدة كان سُلَّاء فُعْلَاء وحَوَّاء فَعْلَاء من الحُوَّة ؛ فإن تأيّد أحدُ الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حوّاء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، و بأنها أصل إذا صُرِف نحو حَوّاء للذى يُعانى الحَيَّات ، والأولىٰ فى سُلَّاء أن تكون همزته أصلا ؛ لأن فُعَّالا فى النبات أكثر من فُعْلَاء ؛ فلو قال الناظم « أكثر من أصلين » لكان أجود ، اه .

(وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة ، وهما : أن يسبقها ألف ، وأن يسبق تلك الألفَ أكثرُ من أصلين ، نحو عُثْمان وغَضْبَان ، بخلاف نحو أمان وزَمَان ومَكَان .

و يشترط لزيادة النون — مع ما ذكر — أن تكون زيادة ما قبل الألفٌ على حرفين ليست بتضعيفِ أصل ؛ فالنون فى نحو جِنْجَان أصلٌ لا زائدة ، وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا « واحكم بتأصيل حروف سمسم » وقد اقتضى إطلاقُه أنه يُقْضَى بزيادة النون عينـا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حَسَّان ورُمَّان ، أو حرف لين نحو عِقْيَان وعُنْوَان ، وهذا الإطلاق على وَفق ما ذهب إليه الجمهورُ ؛ فإنهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حَسَّان وعقيَان إلا أن يدلَّ دليلٌ على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلغٌ حَسَّـان عَنِّى مُغَلْغَـلَةً تَدِبُّ إلىٰ عُـكَاظِ

لكنه ذهب فى التسهيل والكافية إلى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تَسَاوِى الاحتمالين ؛ فلا يُلغَى أحدُهما إلا بدليل ؛ فكان ينبغى له أن يقيد إطلاقه بذلك ، وهذا مذهب لبعض المتقدمين .

وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخَرَ ، وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رُمَّان ؛ فجعلها فى ذلك أصلا ؛ لأن فُعَّالاً فى أسماء النبات أكثر من فُعْلَان . وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال :

فمِلْ عَنِ الْفُعْلاَنِ وَالْفُعْلاَء ‏ فِى النَّبْتِ لِلْفُعَّالِ كالسُّلاَّء

ورُدَّ بأن زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجىء النبات على فُعَّال . ومذهبُ الخليل وسيبويه أن نون رُمَّان زائدة ، قال سيبويه : وسألته — يعنى الخليلَ — عن الرُّمَّان إذا سمى به ، فقال : لا أصرفه فى المعرفة ، وأحمله على الأكثر ، إذ لم يكن له معنى يعرف به . وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قُرَّاص وحُمَّاض ؛ لأن فُعَّالا أكثر من فُعْلاَن ، يعنى فى النبات ؛ والصحيح ماذهب إليه ، لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق . قالوا : أرض مَرْمَنَة لكثيرة الرمان ، ولو كانت النون زائدة لقالوا مَرَمَّة .

(وَ) النون (فِى نحوِ غَضَنْفَر) وعَقَنْقَلٍ ، وقَرَنْفُلٍ ، وحَبَنْطاً ، ووَرَنْتَل — مما هو فيه متوسط ، وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية ، وهو ساكن ، وغيرمدغم —(أصالةً كُفِى) كفى : مجهول ، فيه ضمير النون هو المفعول الأول ناب عن الفاعل ، وأصالةً : نصب بالمفعول الثانى ، أى اطَّردت زيادة النون فيما تضمن القيودَ المذكورة لثلاثة أمور : أولها أن النون فى ذلك واقعة موقع ماتيقنت زيادته كياء سَمَيْدَعٍ[1] وواو فَدَوْكَس ، وألف عُذَافِر ، وجُخَادب . ثانيها : أنها تعاقب حرفَ اللين غالبا ، كقولهم للغليظ الكفين : شَرَنْبَث وشُرَابث ، وللضخم جَرَنْفَش وجُرَافش ، ولنبت عَرَنْقَصَان وعُرَيْقِصَان . ثالثها : أن كل ماعُرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيرُه عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النونُ الواقعة أولا فإنها أصل ، نحو نَهْشَل ، إلا أن يَقْضِىَ بزيادتها دليلٌ كما فى نحو نَرْجِس ؛ لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فَعْلِل

(١) السميدع بالدال المهملة كما فى القاموس ومثله فى صحاح الجوهرى ، ويقال : بالذال المعجمة ، وهو الكريم الموطأ الأكناف ، والخفيف فى حوائجه ، والسيف ، والذئب . والفدوكس — بزنة سفرجل — الأسد ، والرجل الشجاع . والعذافر — بضم العين بعدها ذال معجمة وبعد ألفه فاء فراء — العظيم الشديد من الإبل ، والأسد أيضا . والجخادب — بجيم مضمومة فخاء معجمة — هو العظيم الخلق .

وهو مفقود. وبالقيد الثانى نحوُ قِنْطار وقِنْديل وعُنْقود وخَنْدَرِيس وعَنْدَلِيب، فإنها أصل إلا أن يقضى دليلٌ بالزيادة كما فى نحو عَنْبَس — لأنه من العبُوس — وحَنْظَل لقولهم: حَظِلَت الإبلُ، وعَنْسَل لأنه من العَسَلان، وعَرَنْدلأنه من قولهم: شىء عَرْدٌ أى صُلْب، وكَنَهْبُل لقولهم فيه: كَهْبَل، ولعدم النظير على تقدير الأصالة. وبالقيد الثالث نحوُ غُرْنَيْق وهو السيد الرفيع، وخُرْنُوب، وكَنأْبيل، فالنون أصلية؛ إذ ليس فى الـلام فُعْنَيْل ولا فُعْنُول ولافُنْعَلِيل. وبالرابع نحوُ عِجَنْس فإنه تعارضت فيه زيادةُ النون مع زيادة التضعيف؛ فغلب التضعيف لأنه الأ كثر، وجعل وزنه فِعَلّل كعَدَبَّسٍ قال أبو حيان: والذى أذهبُ إليه أن النونين زائدتان ووزنه فِعَنْل. والدليلُ على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِف له اشتقاق نحو ضَفَنْط وزَوَنّك، ألا ترى أنه من الضَّفَاطة والزَّوك؛ فيُحمل مالا يعرف له اشتقاقٌ على ذلك.

(تنبيهات) : الأول : بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنَضْرِب، والانفِعَال وفروعُه كالانطِلاق، والافْعِنْلال كالاخرِنْجَام، وإنما سكت عنها لوضوحها

الثانى: إنما لم يذكر التنوين، ونون التثنية والجمع، وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة، ونون الوقاية، ونون التوكيد؛ لأن هذه زيادة متميزة، ومقصود الباب تمييزُ الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الـكلمة حتى صارت جزأ منها.

الثالث: اعلم أن النون تزاد أُولى نحو نَضْرِب، وثانيةً نحو حَنْظَل، وثالثةً نحو غَضَنْفَر، ورابعةً نحو رَعْشَن، وخامسةً نحو عُثْمَان، وسادسة نحو زَعْفَرَان، وسابعةً نحو عَبَوْثَرَان.

(وَالتاء) تُزَاد فى أربعة مواضع: (فى التَّأْنيثِ) كضَرَبَتْ، وضارِبة، وضَرْبة وأنتِ وفروعه على المشهور[(١)]، (وَ) فى (الْمُضَارَعَهْ) كتَضْرِبُ، (وَ) فى (نَحْوِ

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من «أنت» هو أن، والتاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل فى «إياك» ونحوه، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

الاِسْتِفْعَالِ) من المصادر ، وذلك الافْتِعَال كالاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ، والتَّفْعِيل والتَّفعال كالتَّرْدِيد والتَّرْدَاد ، دون فروعهما ، (وَ) فى نحو (الْمُطَاوَعَهْ) كتَعَلَّمَ تعلُّماً ، وتدحرجَ تدَحْرُجاً ، وتغافلَ تغافُلاً ، ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحَشْوا ؛ فأما زيادتها أولا فمنه مُطَّرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تَنْضُب ، وتَتْفُل ، وتُدْرأ ، وتِحْلِىء ، وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى نحو رَغَبُوت ورَحَمُوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت ، وفى تَرَنَمُوت وهو صوتُ القوس عند الرَّمْىِ ؛ لأنه من الترنم ، ووزنه تَفَعْلُوت ، وفى عَنْكَبُوت ، ومذهبُ سيبويه أن نون عنكبوت أصلٌ ؛ لقولهم فى معناه العَنْكَب ؛ فهو عنده رباعى ، وذهب بعضُ النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة ، وأما زيادتها حَشْواً فلا تَطَّرد إلا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حَشْواً فى ألفاظ قليلة ، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها فى يَسْتَعُور ، وإلى كونها بدلا من الواو فى كِلْتَا.

(وَالْهَاءَ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن زيادتها قليلةٌ فى غير الوقف ، ولم تَطَّرد إلا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورةً نحو «لِمَهْ» ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا ، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف ، وهى واجبة فى بعض ذلك ، وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما فى نحو «ماليَهْ» ، و «يا زيْدَاه» وللإمكان ، كما فى نحو «عِهْ ، وقِهْ» كما قدمته ؛ فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيحُ أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليلُ على ذلك قولهم فى أُمّات : أُمَّهَات ،

ووزنه فُعْلهَات ؛ لأنه جمع أمٍّ ، وقد قالوا : أمَّات ، والهاء فى الغالب فيمن يَعْقِل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا فى أمٍّ : أُمَّهَة ، ووزنها فُعْلَهَة ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَّلَة مثل قُبَّرَة وأُبَّهَة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحبُ كتاب العين من قولهم : تأمَّهْتُ أمًّا ، بمعنى اتَّخذت ، ثم حذفت الهاء فبقى أمّ ، ووزنه فُعٌّ ؛ فإن ثبت هذا فأمٌّ وأمَّهة أصلان مختلفان ، كسَبِط وسِبَطْر ، ودَمِث ودِمَثْر ؛ فتكون أمَّهات على هذا جمع أمَّهة ، وأمَّات جمع أمٍّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذاكرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا على ؛ فأعرض عنه ، ولم يَرْضَه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الهاء فى قولهم : « أهَرَقْتُ الماء ؛ فأنا أُهَرِيقُهُ إهَرَاقَةً » والأصل أرَاق يُرِيق إرَاقَةً ، وألفُ أرَاقَ منقلبة عن الياء ، وأصل يُرِيق يُؤَرْيِقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهَرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أُأَرِيقُهُ ؛ لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا : أَهْرَقَ الماء يُهْرِقُه إهْرَاقاً ، ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى أهَرَاق إلا دعوى الغَلَط من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهَّم أنها فاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادَّعى الخليلُ زيادة الهاء فى هِرْكَوْلَة وأنها هِفْعَوْلَة ، وهى العظيمة الوركين ؛ لأنها تَرْكُلُ فى مشيها ، والأكثرون على أصالتها ، وأنها فِعْلَوْلَة .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة فى هِبْلَع وهو الأكول ، وهِجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هِفْلَع ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثانى من الجَرَع وهو المكان السهل ، وحُجَّة الجماعة أن العرب تقول فى الهِجْرَعَيْنِ : هٰذا أهْجَرُ من هذا ، أى أطول ، وكذلك تقول فى هِلْقَامَة وهو الأسد والضَّخْم الطويل أيضا ، ويجوز أن تكون زائدة

فى سهلب [1] وهو الطويل لأن السَّلِب أيضا الطويلُ ، يقال : قَرْنٌ سَهْلب وسَلِب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سِبَطْرٍ وسَبِط .

﴿ تنبيه ﴾ : التحقيقُ أن لا تُذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِى الإِشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ) أى من حروف الزيادة اللامُ ، والقياس يقتضى أن لا تزاد لبعدها من حروف المدّ ؛ فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا فى الإشارة ، نحو ذَلِكَ وتِلْكَ وهُنَالِكَ وأُولَالِكَ ، وما سواها فبابُه السماعُ ، وقد سمع من كلامهم قولهم فى عَبْد : عَبْدَل ، وفى الأَفْحَج — وهو المتباعد الفخذين — : فَحْجَل ، وفى الهَيْق — وهو الظليم — : هَيْقَل ، وفى الفَيْشَة — وهى الكمرة — : فَيْشَلَة ، وفى الطَّيْس — وهو الكثير — : طَيْسَل ، ونقل عن أبى الحسن أن لام عَبْدَل أصلٌ ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبْشَمىّ ، ويبعده قولهم فى زيد : زَيْدَل ، على أنه قال فى الأوسط : اللام تزاد فى عَبْدَل وحده ، وجمعه عبادلة ؛ فيكون له قولان ، نعم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسَبِطٍ وسِبَطْر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : حقُّ لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه فى هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثانى : ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهى تزاد باطِّرادٍ مع التاء فى الاستفعال وفروعه ، قيل : و بعدَ كاف المؤنثة وَقفاً نحو أكرمْتُكِس وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائلَ أن يعدَّ شين الكشكشة نحو أكرمْتُكِشْ ،

---

(١) هكذا فى هذين الموضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذى فى القاموس وهو ماتقدم ذكره فى مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والغرضُ من الإتيان بهما بيانُ كسرة الكاف ؛ فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدْمُوسٍ بمعنى قديم ، وأسْطَاعَ يُسْطِيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيبويه أطَاعَ يُطِيع ، وزيدت السينُ عوضاً عن حركة عَيْنِ الفعل ؛ لأن أصلَ أطَاعَ أطْوَع . والعذرُ للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد ، وقد مثل به فى زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال فى الكافية فى ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فى اسْتِفْعَالِ وفَرْعِهِ كاسْتَقْصِ ذَا اسْتِكْمَالِ ، اه

***

(وَامْنَعْ زِيادَةً بلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ) أى متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظِلَتْ) الإبلُ ، إذا تأذت من أكل الحنظل ؛ فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخراً بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غَضَنْفَر كما سبق بيانُه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل
فى زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)

أى همزُ الوصل كلُّ همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدَّرْج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « للوصل همز » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو « آلرَّجل ؟ » فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصْلة إلى الابتداء بالساكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص . الرابعة : امتناع إثباتها فى الدَّرْج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ — أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً
عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل ، فقيل : اتِّساعا ، وقيل : لأنها تسقُطُ فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليلُ يسميها سُلَّم اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل فى استحقاقها لما سأذكره بعدُ ، فقال : (وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إما بها (نَحْوُ انْجَلَى) وانطلَق ، أو سواها نحو اسْتَخْرَجَ (وَالأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انْجَلِ انجلاءً ، وانْطَلِقِ انطلاقاً ، واسْتَخْرِجِ اسْتِخْرَاجاً .

(وَكَذَا * أَمْرُ الثُّلَاثِى) الذى يسكن ثانى مضارِعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوحُ العين ومكسورُها ومضمومُها (كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا) فإن تحرك ثانى مضارِعه لم يحتج إلى

همزة الوَصْل ولو سكن تقديراً ، كقولك فى الأمر من يَقُوم : قُمْ ، ومن يَعِد : عِدْ ، ومن يَرُدُّ : رُدَّ ، ويستثنى خُذْ و كُلْ ومُرْ ؛ فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حَذْفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل .

***

(وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ ، وَايْمُنُ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنيث تبع » عنى به ابنة ، واثنتين ، وامرأة . ونَبَّه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غيرُ مَقِيس ، وإنما طريقُه السماع ، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون ؛ فإذا اتفق الابتداء بها صُدِّرت بهمزة الوصل للامكان ، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرةُ ليست من ذلك ؛ فكان مقتضى القياس أن تُبْنَى أوائلها على الحركة ، ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره .

أما « اسمٌ » فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقِنْوٍ ، وقيل : سُمْوٌ كقُفْلٍ ، فحذفت لامه تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصُّلاً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدَهما فقالوا فى النسبة إليه : اسْمِيٌّ ، أو سِمَوِىٌّ ، كما عرف فى موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السُّمُوِّ ، وعند الكوفيين من الوَسْم ، ولكنه قُلِب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف فى هذه المسألة شهيرٌ فلا نطيل بذكره .

وأما « اُسْتٌ » فأصله سَتَهٌ ؛ لقولهم : سُتَيْهَة ، وأستاه ، و « زيد أسْتَهُ من عمرو » حذفت اللام — وهى الهاء — تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجىء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريَانِ : سَهٌ بحذف العين فوزنه فَل ، وسَتٌ بحذف اللام فوزنه فَع .

والدليل على كون الأصل سَتَه بفتح الفاء فتْحُها فى هاتين اللغتين. والدليلُ على التحريك والفتح فى العين ما يُذكَر فى ابنٍ.

وأما « ابنٌ » فأصله بنَوٌ كقَلَم، فعِل به ما سبق فى اسم واست. ودليلُ فتح فائه قولهم فى جمعه بَنُون، وفى النسب بَنَوِىّ بفتحها. ودليل تحريك العين قولهم فى جمعه: أبْنَاء، وأفعَال إنما هو جمعُ فعَلٍ بتحريك العين. ودليلُ كونها فتحةً كونُ أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعَضُد وأعْضَاد، ومكسورها كـكَبِد وأكبَاد، والحمل على الأكثر. ودليلُ كون لامه واواً لا ياء ثلاثة أمور؛ أحدها: أن الغالب على ما حُذِف لامُه الواو لا الياء. والثانى: أنهم قالوا فى مؤنثه بِنْتٌ فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه. والثالث: قولهم: البُنُوّة، ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء، واشتقه من: « بَنَى بامرأته يَبْنِى بها »، ولا دليلَ فى البنوة؛ لأنها كالفُتُوّة وهى من الياء، ولو بَنَيتَ من حميت فُعُولَةً لقلت: حُمُوَّة، وأجاز الزجاج الوجهين.

وأما « ابْنُم » فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت فى زُرْقُم. قال الشاعر:

١٢١٤ — وَهَلْ لِى أمٌّ غَيْرُهَا إنْ ذَكَرْتُهَا؟
أبَى اللهُ إلاَّ أنْ أكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وليست عوضاً من المحذوف، وإلاَّ لـكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل.

وأما « اثنَانِ » فأصله ثَنَيَان بفتح الفاء والعين؛ لأنه من ثَنَيْت، ولقولهم فى النسبة إليه ثَنَوِى، فحذفت لامه، وسكن أوله، وجىء بالهمز.

وأما « امْرُؤٌ » فأصله مَرْءٌ ؛ فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزةُ الوصل ، ثم ثبتت عند عَوْد الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل المتوقع كالواقع .

وأما تأنيث ابْن واثْنَين وامرئ ؛ فالكلامُ عليها كالكلام على مُذَكَّراتها ، والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء فى بِنْت وثِنْتَين فإنها فيهما بدلٌ من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قولُ سيبويه : لو سميت بهما رجلا نصرفتهما ، يعنى بنتا وأختا ، وإفهامُ التأنيثِ مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أَيْمُن » المخصوص بالقَسَم فألفُه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يَمِين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليُمْنِ وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه فقيل : « أيم الله » أعاضوه الهمزة فى أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصَدَد الحذف كما قلنا فى امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين :

هَمْزَ أَيْمُ وَأَيْمُن فَافْتَحْ وَاكْسِرَ أَوْ إِمُ قل
أَوْ قُلْ مُ أَوْ مُنُ بالتثليث قَدْ شُكِلاَ
وَأَيْمُنُ اخْتِمْ بِهِ ، وَاللهِ كُلا أَضِفْ
إِلَيْهِ فِى قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلاَ

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أى همز وصل ، مُعَرِّفَةً كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهبُ الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ، ومثل أل أمْ فى لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ، ولا فى حرفٍ غيرِ أل ، ولا فى ماضٍ ثلاثى ولا رباعى ، ولا فى اسم إلا مصدر الخماسى والسداسى والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغى أن يزيد « أيم » لغة فى أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثْنَىْ عَشَرَ ؛ فإن قيل : هى أيمن حذفت اللام ، يقال : وأيم هو ابن وزيدت الميم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همزُ الوصل المفتوح (مَدًّا فِى الاِسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أو يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطُرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف المكسور فى نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ » لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت فى الدَّرْج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : آلحسن عندك ، وآيْمُنُ الله يمينك ، بالمد راجحا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ — أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ
أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن ، نحو « آلذَّكَرَيْنِ » « آلآن » .

﴿ خاتمة ﴾ : فى مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك فى المبدوء بها أل . ووجوب الضم ، وذلك فى نحو انطُلِقَ واسْتُخْرِجَ مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اقْتُلْ وا كْتُبْ ، بخلاف امْشُوا وامْضُوا . ورُجْحَان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعلُ ضمة عينه كسرةً نحو اغزِى ، قاله ابن الناظم ، وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفى التسهيل أن همزة الوصل تُشَم قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك فى أَيْمُن وأَيْمُ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك فى كلمة اُسم . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك فى نحو اخْتَارَ وانْقاد مبنيين للمفعول . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقى ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكنُ استغنى عنها ، نحو اسْتَتَر ، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل : سَتَّرَ(١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأَحْمَر فالأرجحُ إثباتُ الهمزة ، فتقول : « أَلحَمَرُ قائم » ويضعف « لَحَمَرُ قائم » والفرق أن النقل للإدغام أكثرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتَّصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه ، نحو « أنِ اقتُلُوا » « أوِ انقُصْ » .

الرابعة : مذهبُ البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرُ ، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا ، وضمت فى بعضها إتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرَها فى « اضرِب » وضمها فى « اسْكُن » إتباعا للثالث ، وأورد عدمُ الفتح فى « اعْلَمْ » وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

---

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله وزنه افتعل ، والآخر وزنه فعل ـ بتشديد العين ـ والثانى : أن مضارع هذا الماضى يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله ، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل بتشديد التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق فى مباحث الإدغام

الإبْدَال

الغرضُ من هذا الباب بيانُ الحروف التى تُبْدَلُ من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنْظَر إليه فى هذا الباب ؛ لأنه يكون فى جميع حروف المعجم إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه فى حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلبَ ؛ إذ كل منهما تَغْيير فى الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة ؛ لأنها تُقارِبُ حروفَ العلة بكثرة التغيير ، وذلك كما فى قَامَ أصله قَوَمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو فى الأصل ، ومُوسىٰ ألفه عن الياء ، ورَاس ألفه عن الهمزة ، و إنما لُيِّنَتْ لثبوتها ؛ فاستحالت ألفا ، والبدل لا يختص كما ستراه .

ويخالفهما التعويض ؛ فإن العِوَضَ يكون فى غير موضع المعوَّض منه كتاء عِدَةٍ ، وهمزة ابْنٍ ، وياء سُفَيْرِيج ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أسْطاع كما تقدم .

وقد ضَمَّنَ الناظم هذا البابَ أربعةَ أحكامٍ من التصريف : الإبدال ، والقلب، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حَصْر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله : (أحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البدلُ الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أصَيْلَان » تصغير أصِيل على غير قياس كما فى مَغْرِب ومُغَيْرِبَان فى قوله :

١٢١٦ — وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالاً أسَائِلُهَا
أعْيَتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

ومن ضاد اضْطَجَعَ فى قوله :

١٢١٧ — [يَا رُبَّ أَبَّازٍ مِنَ العُفْرِ صَدَعْ
تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ]
[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، كقوله :

١٢١٨ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ
المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجِّ
وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ البَرْنِجِّ
يُقْلَعُ بِالوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم فى الأيل : أجل ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ — لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
* أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ *

وتسمى هذه عَجْعَجَة قُضَاعة .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « موطيا » من أوطأته جَعَلْتُهُ وَطِيئا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طَوَيْتُ دائما » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عَدِّه إياها ، ووَجْهُهُ أن إبدالها من التاء إنما يطرد فى الوقف على نحو « رَحْمَة ونعمَة » وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم « هِيَّاك » ، و « لهِنَّكَ قَائِم » ، و « هرقت المـاء ، وهرَدْتُ الشيء ، وهرَحْتُ الدَّابَّة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع — يعنى فى كلام العرب — اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضرورى فى التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : لِجِدٍّ صُرِفَ شَكِسٌ آمنٌ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ ، والضرورى فى التصريف هِجَاءُ طَوَيْتُ دَائِماً ، هذا كلامه . فأفهم أن باقى حروف المعجم — وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى فى قراءة الأعمش « فَشَرِّذْ بهم » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَاذِل وخَرَادِل . والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وخَرَّجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَذَرَ مَذَرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم فى « الرِّفَلِّ » وهو الفرس الذَّيَّال : رِفَنّ ، ومن الميم كقولهم فى « أمْغَرَتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة : أنْغَرَتْ ، وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعَجْعَجَة فى لغة قُضَاعة ، والعَنْعَنَة كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنَّكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكَشْكَشَة فى لغة تميم ، كقولهم فى خطاب المؤنث « ما الذِى جاءَ بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا » والكَسْكَسَة فى لغة بكر ، كقولهم فى خطاب المؤنث « أبُوسِ ، وأُمُّسِ » يريدون أبوكِ وأمكِ .

قال فى شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر فى كتب اللغة ، لا فى كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطَّرِد فى لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عَنْعَنَة ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد عصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفي ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فالموقعُ في الخطأ كقولك في مال مَوَل ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سَقَّاءَة : سَقَّايَة . هذا كلامه .

الثاني : عَدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنَىْ عَشَرَ حرفا ، وجمعوها في تراكيب كثيرة : منها طَالَ يَوْمُ أَنْجَدْتَه ، وأسقط بعضُهم اللامَ ، وعدَّها أحدَ عَشَرَ ، وجمعها في قوله : أَجِدْ طويت منها ، وزاد بعضهم الصاد والزاى ، وعدَّها أربعة عشر ، وجمعها في قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاهٍ جَدٌّ ، وعدَّها الزمخشري ثلاثة عشر ، وجمعها في « اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زِرَاط وزَقْر ، في صراط وصَقْر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اسَّمَع » وَرَد « اذَّكَر واظَّلَم » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد ، هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَخَذ » أن يكون أصله اتَّخَذ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتٍّ » إذ أصله سِدْس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذى ذكره سيبويه أحَدَ عشر حرفا : ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غَلَبة ؛ فالأول نحو جَدَف ، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَث ؛ لأنهم قالوا في الجمع : أجداث ،

بالثاء فقط، والثانى نحو «أفْلَطَ» أى أفلتَ، فإن طاءَهُ بدل من التاء؛ لأن التاء أغلبُ فيه فى الاستعمال، وكذا قولهم فى لِصٍّ: لِصْت، التاء بدل من الصاد؛ لأن جمعه على لُصُوص أكثر من لُصُوت.

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين، نحو أرَّخَ ووَرَّخَ، ووكّد وأكّد؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما، فليس أحدهما بدلا من الآخر.

وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كـتُرَاث؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ ووارِث ومَوْرُوث، وبقلة استعماله كقولهم «الثّعالِى» فى الثعالب، و«الأرانى» فى الأرانب، وأنشد سيبويه:

١٢٢١ — لهَا أشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ
مِنَ الثّعَالِى وَوَخْزٌ مِنْ أرَانِيهَا

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعَالة ثم قلب؛ فيكون كقولهم «شَرَاعى» فى شرائع، والذى قاله سيبويه أولى؛ ليكون كأرانيها، وأيضاً فإن ثُعَالة اسمُ جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف، يعنى بقوله اسم جنس عَلَمَ جنسٍ.

وبكونه فَرْعاً والحرفُ زائد كضُوَيْرِب تصغير ضارب؛ لأنه لما عُلم الأصلُ عُلم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

وبكونه فَرْعاً وهو أصل كمُوَيْه؛ فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُوَيه علم أن الهمزة مبدلةٌ من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو «هَرَاق» يُحكم بأن أصله أراق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفعَلَ وهو بناء مجهول.

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً فى أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاء وسَمَاء ودُعَاء ، ونحو بِنَاء وظِبَاء وقَضَاء ، بخلاف نحو قَاوَلَ و بَايَعَ ، وتعاوَنَ وتبايَنَ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزْوٍ وظَبْى لعدم الألف ، ونحو «وَاوٍ ، وآى» لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، و إلاّ لتوالى إعلالان ، وهو ممنوع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تشاركهما فى ذلك الألف فى نحو « حَمْرَاء » فإن أصلها حَمْرَى كسَكْرَى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كِتَاب وغُلاَم ، فأبدلت الثانية همزةً ، فكان الأحسنُ أن يقول كما قال فى الكافية :

مِنْ حَرْفِ لِينٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفْ
مَزِيدٍ أَبْدِلْ هَمْزَةً وَذَا أُلِفْ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بَنَّاء و بَنَّاءة » فإن كانت هاء التأنيث غير عارضةٍ امتنع الإبدال نحو : « هِدَايَةٍ ، وسِقَايَةٍ ، و إدَاوَة ، وعَدَاوة » ؛ لأن الكلمة بُنِيت على التاء ، أى أنها لم تُبْنَ على مذكر . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة ؛ فالأول كقولهم فى المثل « أَسْقِ رَقَاشِ فإنّها سَقّايَةٌ » ؛ لأنه لما كان مَثَلاً — والأمثالُ لا تغير — أَشْبَهَ ما بنى على هاء التأنيثِ ، ومنهم من يقول « فإنها سَقّاءة » بالهمز كحالِهِ فى غير المثل . والثانى كقولهم « صَلاَءة » فى صَلاَية .

وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كِسَاءَين ورداءين » فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم « عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ » وهما طَرَفَا العقال .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غاوِى » فى النسب[1] إذا رخّمته على لغة من لا ينْوى؛ فإنك تقول « يا غاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجه فى الضابط المذكور ، و إنما لم يبدل لأنه قد أعِلّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتَى موضعَ قوله آخراً بلاما فقال « لاما بإثرِ ألف زيد » لاستقام .

الرابع : اختلف فى كيفية هذا الإبدال؛ فقيل : أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حُذّاقُ أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل ِكساوٌ ورِداىٌ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطّرَف ، فقلبا ألفا — حَمْلاً على باب عَصًا ورَحاً — فالتقى ساكنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِى * فَاعِلِ مَا أُعِلّ عَيناً ذَا اقْتُفِى) أى اتبع ، وذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعِلّت عينُ فعله ، نحو « قائل، و بائع » الأصل قاوِل و بايع ، فحملا على الفعل فى الإعلال ، بخلاف نحو عَوِرَ فهو عاوِر وعَيِنَ فهو عايِن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسمَ فاعل ، كقولهم « جائز » وهو البستان ، قال :

---

(١) ظاهره أن قوله « فى النسب » قيد فى الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو فى « ياغاو » لبست متطرفة ، بل هى حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحذوف مراعى .

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[1]

وكقولهم « جائزة » وهى خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل .

الثانى : اختلف فى هذا الإبدال أيضاً ؛ فقيل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم فى كِساء ورِداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قالَ و باعَ وأشباههما ، فالتقى ألفان وهما ساكنان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو « قائل ، وبائع » بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تُسَهَّل بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصُّوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء فى « بائع » . ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى « قائل » ، ومن ثم امتنع نَقطُ الياء من « قائل ، وبائع » . قال المطرزى : نَقْطُ اليـاء من قائل وبائع عامى . قال : ومرَّ بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتَّسِمين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه « قائل » بنقطتين من تحتُ ، فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خط مَنْ ؟ فقال : خطى ، فالتفتَ إلى صاحبه ، وقال : قد أضَعْنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساعته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ

---

(١) المذكور فى نسخ هذا الكتاب هنا « جائز » بالجيم فى أوله والزاى فى آخره ، وهو الذى ضبطه الشيخ خالد فى التصريح ، والمعروف فى رواية هذا البيت « حائر » بحاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت فى باب جوازم المضارع .

كالْقَلائِدِ) أى يجب إبدالُ حرف المد الزائد الثالث همزةً ، إذا جمع على مثال مَفاعل ، نحو « رَعُوفة ورَعائف ، وقلادة وقلائد ، وصَحيفة وصحائف ، وعَجُوز وعَجائز ، وسَلِيق وسَلائق ، وشِمال وشَمائل » ، بخلاف نحو « قَسْورة وقَساوِر » لعدم المد ، وبخلاف نحو « مَفازة ومَفاوِز ، ومَعِيشة ومَعايش ، ومَثُوبة ومَثاوب » لعدم الزيادة ، وشذ « مَصائب ، ومَنائر » والأصل مصاوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو « صَيْرَف وعَوْسَج وحائِط ومِفْتاح وقِنْدِيل ومكوك » لعدم كونه ثالثا .

ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذاكَ ثانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفا مَدَّ مَفاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفا) نيفا : نصبٌ على المفعول به بالمصدر المنون وهو جَمْع ، وأضافه فى الكافية للفاعل فقال « كجَمْعِ شَخْصٍ نَيِّفا » .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزةً إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنَيائِف جمع نَيِّف ، أو واوين كأوائل جمع أوّل ، أو مختلفين كسَيائد جمع سَيِّد وأصله سَيْوِد ، وصَوائد جمع صائد ، والأصل سَياوِد وصَوايد .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاقُ الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومَنْ وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ، ولا يهمز فى الياءين ، ولا فى الواو مع الياء ، فيقول : نيايف وسَياوِد وصَوايد ، على الأصل ، وشُبْهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرا ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت اليا آن أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت اليا آن أو الياء والواو أولَ كلمة فلا همز نحو « يَيَن ويَوِم » اسم موضع (١) .

---

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى « يين » بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما « يوم » فهو ـ بفتح الياء وكسر الواو ـ وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم ـ بزنة فرح ـ كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب فى جمع ضَيْوَن ـ وهو ذكر السنانير ـ ضياوِنُ من غير همز ، والصحيحُ ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال فى نحو «أوائل» إنما هو بالحَمْل على كساء ورداء ؛ لشبهه به من جهة قُرْبه من الطرف ، وهو فى « كساء ، ورداء » لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فحكى أبو زيد فى سَيِّقة سَيَائق ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَة(١) من ساقَ يَسُوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جَيِّد وجيَائِد ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع عَيِّل عيَائِل . وأما ضَيَاوِن فشاذ مع أنه لما صحَّ فى واحده صح فى الجمع فقالوا : ضيَاوِن كما قالوا: ضَيْوَن ، وكان قياسُه ضَيِّن ، والصحيحُ أنه لا يقاس عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « مد مفاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فُصِل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَاوِيس ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ ــ [غَرَّكِ أنْ تباعَدَتْ أبَاعِرِى
وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْــرَ ذَا الدَّوَائِر]
[حَنَى عِظَــامِى وَأرَاهُ ثَاغِرِى]
وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَــوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار ، وهو الرَّمَد ، فحذفت الياء ضرورة ؛ فهى فى تقدير الموجودة . أما الفصلُ بمدَّة غيرِ شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ ــ [فِى أشبِ الْغِيطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظُرْ]
فِيهَا عَيَايِيــلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ

---

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فيعلة بفتح فسكون .

الأصلُ عيَائِل ، لـكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْىَ الدَّرَاهِمِ] تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

لأنه جمع عيِّل واحد العِيال . قال الصغانى : واحد العِيال عيِّل ، والجمع عيائل مثل جَيِّد وجيائد .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألفِ الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القَوْل مثل عُوارض قلت « قُوائل » بالهمز ، هـذا مذهب سيبويه والجمهور ، وعليه مشى فى التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى مَنْع الإبدال فى المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومَنْع النَّقْطِ كما سبق فى قائل وبائع .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحـكم فى الهمز المبدل مما بعـد ألف مفاعل فى النوعين المذكورين – أعنى ما استحقّ الهمز لـكونه مَدًّا مزيدا فى الواحد ، وما استحق الهمز لـكونه ثانىَ لينين اكتنفا مدَّ مفاعل – بقوله (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ * لاَمًا) فالألف واللام فى الهمز للعهد ، أى يجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامُهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم بإبدالها ياء فيما لامُه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد .

فالنوع الأول مثالُ مالامُه همزة منه خَطِيئة وخَطَايا ، ومثال مالامُه ياء منه هَدِيَّة وهَدَايا ، ومثالُ مالامُه واو منه لم تَسْلم فى الواحد مَطِيَّة ومَطَايا .

فأصل خطايا خَطَايِىءُ بياء مكسورة وهى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صَحَائف فصار خَطَائِىء بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء ؛ لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعـد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المـكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار خَطَاءا بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خَطَايا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَدَايا هَدَايِيُ بياءين الأولى ياء فعيلة والثانيـة لامُ هَدِيَّة ، ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هَدَايا ، بعد أربعة أعمال .

وأصل مَطَايَا مَطَايِوُ ـ لأن أصل مفرده وهومطية مَطِيوَة فَعيلة من المَطَا وهو الظَّهْر ، أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها على حد مافعل بسَيِّد ومَيِّت ـ فقلبت الواو ياء لتطرفها بعـد كسرة كما فى الغازِى والدَّاعِى ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الـكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة ياء ، فصار مَطَايا ، بعد خمسة أعمال .

و إن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المِرْآة والمَرَائِى ؛ فإن الهمزة موجودة فى المفرد ؛ فإن المرآة مِفْعَلَة من الرؤية ، فلا تغير فى الجمع ، وشذ مَرَايا كهَدَايا سُلوكا بالأصلى مَسْلَكَ العارض ، كما شذ عكسُه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قوله :

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَـكَانِنَا ثَلاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائِئِى ، بهمزتين .

والنوع الثانى مثاله زاوية وزَوَاها ، أصله زَوَائِى ، بإبدال الواو همزة لـكونها ثانى لينين اكتنفا مدَّ مفاعل ، ثم خُفِّف بالفتح فصار زواءى ؛ ثم قلبت الياء ألفا فصار زَوَاءا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، على نحو ماتقدم فى هدَايا .

﴿ تنبيه ﴾ : أدرج الناظمُ هنا الهمزة فِى حروف العلة ، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولـكنه غايَرَ بينهما فى التسهيل . وفى الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثانى حرف علة ، وإليـه ذهب الفارسى ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ واواً) إلى أن المجموع على مثال مَفَاعل

إذا كانت لامُه واوا لم تُعلّ فى الواحد ، بل سلمت فيه كواوِهِرَاوة ، جعل موضع الهمزة فى جمعه واو ، فيقال : هَرَاوَى ، والأصل هرَائِوُ ، بقلب ألف هِرَاوة همزة ، ثم هرَائى ، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراءَىَ ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق ، فأبدلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعةً بعد ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هرَاوَى ، بعد خمسة أعمال .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما تردُّ الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضةً كما رأيت ، فإن كانت أصليةً سلمت .

الثانى : شذَّ جَعْلُ الهمزة واوا فيما لامُه ياء ، وذلك قولهم فى هدايا : هَدَاوَى ، وفيما لامه واو وأعلت فى الواحد ، وذلك قولهم فى مَطَايا : مطَاوَى ، وقاس الأخفش على هَدَاوَى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فَعَالَى صحت الواو فى هرَاوَى كما صحت فى المفرد ، وأعلت فى مَطَايا كما أعلت فى المفرد ، وهَدَايا على وزن الأصل ، وأما خَطَايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدِيَّة . وذهب البصريون إلى أنها فعَائِل ، حَمْلاً للمعتل على الصحيح ، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله * حَتَّى أزِيرُوا المَنَائِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خطَايَا وزنها فعَالىٰ فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عندهم للتأنيث ، وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحدِ لا تبدل فى هذا همزة ؛ لئلا يلزمَ اجتماعُ همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير خطائى ، ثم يعل كما تقدم ، انتهى .

(وهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأَشُدّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعَلَ نحو « وُوفِيَ الأشد » ، و« وُورِىَ عَنْهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كالوُولَى مخفف الوُؤْلى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوْأل ، أفعل تفضيل من وَألَ إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبنى من الوَعْد مثال فَوْعَلَ ثم ترده إلى مالم يُسَمّ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبنى من الوعد مثال طُومَار ، فتقول : وُوعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القولَ بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مَدُّها غيرَ متجدد ، لكنها مدة زائدة ؛ فلم تخلُ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غيرَ مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنثى الأوَّل : أُوَل ، والأصل وُوَل ، وقولك فى جمع وَاصِلة وَوَاقية : أَوَاصِل وأَوَاقٍ ، والأصل وَوَاصِل وَوَوَاق ، بواوين : أولاهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أُوَيْصِل وأُوَيْقٍ ، وكذا لو بنيت من الوَعْد مثال كَوْكَب قلت : أَوْعَد ، والأصل وَوْعَد .

والثانية : أن تكون مدةً أصلية ، نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولَى ، بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهَةَ مالا يكون فى أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كددَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِىّ ونَوَوِىّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظهر أن فى كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوهم قَصْرَ المستثنى على نحو « وُوفِىَ » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعَلَ ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنعُ الإبدالِ ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع المُخْرَجَة يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَاواً وَهمزاً بَدْء وَاوَىْ مَبْدَا حَتْماً سِوَى مَا الثَّانِ طَارِ مَدَّا

لخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثانى : زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصالُ الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثالُ ذلك أن تبنى افعَوْعَلَ من الوأى ؛ فتقول : إياوْأَى ، والأصل أوْأَوْأَىَ ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حُذفت همزةُ الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال مُوجِب قلبها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوْأى ، فقد اجتمع واوان أولَ الكلمة ، ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاقا للفارسى . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تُبدَل منه الهمزة خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمةً لازمة غير مُشدَّدة ، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصدَّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكرهنَّ فى التسهيل (١) ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد .

فأما إبدالُها من الواو المضمومة المذكورة فحسنٌ مطَّرد نحو أُجُوه جمع وَجْه ، وأدْؤُر جمع دار ، وأنْؤُر جمع نار ، الأصلُ : وُجُوه ، وأدْوُر ، وأنْوُر ، ونحو سُؤُوق جمع سَاقٍ ، وغُؤُور مصدر غارَ الماء يغور غَوْراً وغُؤُوراً ، وليس القلبُ فى هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة ، وسيأتى الكلامُ عليهما .

وبكون الضمة لازمةً من ضمة الإعراب نحو هذه دَلْوٌ ، وضمة التقاء الساكنين نحو « اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ » ، و « لاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوُّذ والتحوُّل ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أوَاصِل وأوَاقٍ ؛ فإن ذلك واجبٌ كما مر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَائِىّ وغَائِىّ » فى النسب إلى راية وغاية ، الأصل رَايِىّ وغَايِىّ ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصدَّرة ؛ فنحو إشَاح و إفادة و إسادة

(١) فى نسخة « وقد ذكرتين فى التسهيل » وما أثبتناه أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع فى التسهيل .

فى وِشاح ووِفادة ووِسادة ، وقرأ أبى وابن جبير والثقفى « مِنْ إعاءِ أخيهِ » ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا ، وقَصَره غيرُه على السماع ، والاحتراز بالمصدَّرة عن نحو واو « طَوِيل » فلا تقلب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقلب فى كل وضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواوُ المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة ، إلا ما شذ من قولهم « امرأة أَنَاة » والأصل وَنَاة ؛ لأنه من الوَنْية وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه فى الأصل وَسْماء من الوَسامة وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل فى العَدَد أصله وَحَد من الوَحْدَة ، بخلاف أحد فى « ما جاءنى أحد » فقيل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوَحْدة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ؛ فمن إبدالها من الهاء قولهم : « ماء » والأصلُ ماه ، وأصل ماه مَوَه ، بدليل : أمْوَاه ، ومُوَيْه ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولُهم « ألْ فعلت ؟ وألاَّ فعلت » بمعنى هَلْ فعلت وهَلاَّ فعلت ، ومن إبدالها من العين قوله :

١٢٢٤ — وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلاَ الوَدِيقِ
أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَرُوقِ (١)

فأصل أُبَاب عُبَاب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين ، وإنما هو فُعَال من أبَّ إذا تهيأ ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، ومما شذ إبدالها من الألف فى قولهم « دَأبَّة ، وشَأبَّة ، وابيَأضّ » وما روى عن العجاج من همز « العألم ، والخأتم » وإبدالها من الياء فى قولهم : قَطَعَ الله أَدْيَه ، أى يَدَيْهُ ، يريد يدَه ؛ فردت اللام وأبدلت الياء همزة ، وقالوا : « فى أسنانه ألَل » أى يَلَل ، واليلل : قصر الأسنان ، وقيل : انحِدَابُها إلى داخل

(١) المعروف فى رواية هذا البيت « هزوق » بالزاى فى مكان الراء المهملة .

الفم ، يقال « رجل أَيَلُّ ، وامرأة يَلاّء » وهمز بعضهم الشِّيمَة ، وهى الخلقة ، وكذلك رِئبال ، وهو الأسد ، اه .

***

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِىَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ اُنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ)

أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع ـ وهو أن يسكنا معا ـ فمتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب فى غير ندورٍ إبدالُ الثانية حرفَ مَدٍّ يجانس حركَةَ ما قبلها ، نحو « آثَرْتُ أُوثِرُ إيثَاراً » والأصل أَأْثَرْتُ أُؤْثِرُ إئْثَارا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قولُ عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِى أَنْ آتَزِرَ » بهمزة فألف ، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشدَّدة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعُسْر النطق بهما ، وخُصَّ بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِئْلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأْتَمَنَ(١) زيد أم لا ؟ وأَأْنْتَ فعلت هذا ؟ وأأتمر بكر أم لا ؟ » فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فتقول : أوتمن(١) زيد أم لا ؟ وآنْتَ فَعلْتَ ، وايتَمَرَ بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القُرَّاء فى همزة الاستفهام وما يليها « همزتان فى كلمة » فتقريبٌ على المتعلمين .

---

(١) إذا كانت الهمزة الأولى فى « أأتمن زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فاللازم كتابة صورة القلب هكذا « آتمن زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة فقلب الهمزة التى تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال فى قوله « أأتمر بكر أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا فى موضع العين أدْغِمَتِ الأولى فى الثانية ، نحو سأّال ولأّال ورأّاس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلامُ عليهما عند قوله : « مالمْ يَكُنْ لَفظًا أُتِمّْ » .

وإن تحركتا معاً فإما أن يكون ثانيهما فى موضع اللام ، أوْ لاَ ؛ فهذان ضربان ، فأما الأول فسيأتى بيانُه ، وأما الثانى فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل حالٍ من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة فى ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ فى بيان ذلك بقوله :

(إنْ يُفتَحْ) أى ثانى الهمزتين (أثْرَ ضَمٍّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحوُ « أُوَيْدِم » تصغير آدم ، والثانى : نحو « أوَادِم » جمعه ، والأصل أُؤَيْدِم وأآدم ، بهمزتين ؛ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألِفِه ، كما فى ضارب وضُوَيْرِب وضَوَارب ؛ لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع . وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول فى أفعل التفضيل من « أنَّ » : زَيْدٌ أيَنُّ من عمرو ، ويقول : الواو فى « أوادم » بدل من الألف المُبْدَلة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أوَنُّ من عمرو .

(وَيَاءً أثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ) ثانى الهمزتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثالُ الأول أن تبنى من « أمَّ » مثل إصْبَع — بكسر الهمزة وفتح الباء — فتقول : إئْمَمٌ — بهمزتين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية فيصير إئَمّ ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير

الكلمة « إيَمّ » . ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أُصْبِع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ما سبق ؛ فتصير الكلمة أَيِمّ وإِيِمّ وأُيِمّ ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أئمة » بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانى الهمزين المذكورين (وَاواً أَصِرْ) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسوراً أو مضموماً ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أَوُبّ جمع أبّ وهو المرعى ، وأن تبنى من أمّ مثل إِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل أُبْلُم فتقول : « إِوُمّ » بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، و « أُوُمّ » بهمزة وواو مضمومتين . وأصل الأول أَأْبُبٌ على وزن أَفْلُس ، وأصل الثانى والثالث إِئْمُم وأُؤْمُم ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين فى الآخر .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف الأخفشُ فى نوعين من هذه التسعة ، وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح ما تقدم ، اهـ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين — وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام — بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثانى الهمزتين (لَفظاً أَتَمّ) أتمّ : فعل ماض ، ولفظاً : إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أتمّ : محذوف ، أى أتم الكلمة ، أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جَعْفَر وزِبْرِج و بُرْثُن وقِمَطْر ؛ فتقول فى الأول قَرْأَى على وزن سَلْمَى ، والأصل قرْأَأ ، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقول

فى الثانى «قِرْءٍ» على وزن هِنْد ، والأصل قِرْئِئٌ ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلّ إعلالَ قاضٍ . وتقول فى الثالث «قُرْءٍ» على وزن جُمْل ، والأصل قُرْؤُؤٌ ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعِلّ إعلال أيْدٍ ، أى سكنَتِ الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛ فهذا والذى قبله منقوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رَفعًا وجرًا ، وتعودُ له الياء فى النصب ؛ فيقال : رأيت قِرْئِيًا وقُرْئِيًا . وتقول فى الرابع « قِرَأْىٌ » والأصل قِرَأْأٌ بهمزتين ساكنة فمتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسلمت ؛ لسكون ما قبلها ، وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوًا ، قال فى شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصليةً ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما نحن بصَدَده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء .

(وَأَؤُمَّ * وَنَحْوُهُ) مما أولى همزتيه المضارعة (وَجْهَيْنِ فِى ثَانِيهِ أُمّْ) أى اقصِدْ ، وهما الإبدال والتحقيق ؛ فتقول فى مضارع أمَّ وأنَّ : أَوُمُّ وأَيِنُّ بالإبدال ، وأَؤُمُّ وأَئِنُّ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو « أَأَنْذَرْتَهُمْ » لمعاقبتها النون والتاء والياء .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجبٌ فى غير ندور كما سبق .

الثانى : لو توالى أكثر من همزتين حُققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أُتْرُجّة قلت : أُو أُوأَة ، والأصل أُأْأُأْأَة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفَصْل نحو « ءَاء » و «ءَاءَة[1] » اه.

---

(١) الآء : ضرب من الشجر ، والآءة : واحدة الآء .

(وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا * أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ) أَلِفاً : مفعول أول باقلب ، و ياء : مفعول ثانٍ قُدِّم ، وكسراً : مفعول بتلا ، و ياء تصغير : عطف عليه ، وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياءً .

أى يجب قلب الألف ياء فى موضعين :

الأول : أن يعرِض كسرُ ما قبلها ، كقولك فى جمع مِصْبَاح ودِينَار : مَصَابِيح ودَنَانِير ، وفى تصغيرهما : مُصَيْبِيح ودُنَيْنِير .

والثانى : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك فى تصغير غزَال : غُزَيِّل .

(بِوَاوٍ ذَا) القلب (أُفْعِلَا فى آخِرٍ) أى تفعل بالواو الواقعة آخراً ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عرَض قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَضِيَ وغُزِيَ وقَوِيَ وغَازٍ ، أصلهن رَضِوَ وغُزِوَ وقَوِوَ وغَازِو ؛ لأنهن من الرضوان والغزو والقُوَّة ، فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرا ؛ لأنها بالتأخير تتعرّضُ لسكون الوقف ، وإذا سكنت تعذّرَتْ سلامتها ، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصُّلا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثَمّ لم تتأثر الواوُ بالكسرةِ وهى غير متطرفة كعِوَض وعِوَج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحِيَاض وسِيَاط كما سيأتى بيانه ، والثانى كقولك فى تصغير جَرْوٍ : جُرَيٌّ ، والأصل جُرَيْوٌ ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الثانى ليس بمقصود من قوله « بواو ذا افعلا فى آخر » إنما المقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقها ياء التصغير ، على ما سيأتى بيانه فى

موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تُبْدَلُ الألف ياء لوقوعها إثْرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثْرَ كسرة متطرفة ، فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

«بإثرِ يا التَّصْـــــغيرِ أوْ كَسْرٍ ألِفْ
تُقْلَبُ يَاً ، وَالْوَاوُ إنْ كَسْراً رَدِفْ

فى آخر» لطابق كلامه فى التسهيل ، اهـ .

(أوْ قَبْلَ تَا التَّأنيثِ أوْ زِيَادَتَىْ فَعْلَانَ) أى نحو شَجِيَة ، وأكسِيَة ، وغازِيَة ، وعُرَيقِيَة تصغير عَرْقُوَة ، الأصل شجِوَة وأكسِوَة وغازِوَة وعُرَيقِوَة ، ونحو غَزِيَان وشَجِيَان من الغزو والشجو ، والأصل غزِوَان وشَجِوَان ، فعلّةُ القلب ياء هو تطرفُ الواو بعد كسرة ؛ لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتى فعلان كلمةٌ تامة ؛ فالواقع قبلها آخرٌ فى التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة . وشذ تصحيحًا من الأول مَقَاتِوَة بمعنى خُدّام ، وسَوَاسِوَة جمع سواء . ومن الثانى إعلالا قولهم : رجل عَلِيَان مثل عَطْشَان من عَلَوْتُ ، وناقة لَمِيان وقولهم صُنْبِيَان بضم الصاد ، وأما صِبْيَة وصِبْيَان بكسر الصاد فسهَّلَ أمرَه وجودُ الكسرة والفاصلُ بينه و بين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أيْضًا رَأوْا فِى مَصْدَرِ) الفعل (الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) إذا كان بعدها ألف كصِيَام وقِيَام ، وانقِيَاد واعْتِيَاد ، بخلاف سِوَاك وسِوَار لانتفاء المصدرية. ونحو لاَوَذَ لِوَاذًا وجاوَرَ جِوَارًا ؛ لصحة عين الفعل ، وحال حِوَلاً وعاد المريضَ عِوَداً ؛ لعدم الألف ، والأصل صِوَام وقِوَام وانقِوَاد واعْتِوَاد ، لكن لما أُعلت عينُه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر ، فأعلوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعلت بقلبها ياء حَمْلاً للمصدر على فِعْله ، فقلبها ياء ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحًا مع استيفاء الشروط قولُهم : « نار نِوَاراً » أى نفَر ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « المُعَلّ عينا » ؛ لأن لاوَذَ يطلق عليه معتل العين ؛ إذ كل ما عينُه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (والْفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحِوَلْ) يعنى أن كل ما كان على فِعَلٍ من مصدر الفعل المعلّ العينِ فالغالبُ فيه التصحيح ، نحو الحِوَل والعِوَد ، قال فى شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فِعَل على أن إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ ، انتهى . وفى تخصيصه بفِعَال نظر ؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق . واحترز بقوله « منه » أى من المصدر عن فِعَل من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل : وقد يصحح ما حقه الإعلال من فِعَل مصدراً أو جمعاً وفِعَال مصدراً ، فسوَّى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فِعَل مصدراً التصحيحُ .

ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْع ذِى عَيْنٍ أُعِلّ أو سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ) أى المذكور ، وهو القلبُ ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ عَنّْ) أى إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى الواحد إما مُعَلّة ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبُها ياء ؛ فالأولى نحو دار وديار ، وحِيلة وحِيَل ، وقِيمَة وقِيَم ، الأصل دِوَار وحِوَل وقِوَم ؛ لأنه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَار وكانت فى الأفراد معلة بقلبها ألفاً ضَعُفَت ، فسُلطت الكسرة عليها ، وقوّى تسلطَها وجودُ الألفِ ، وإعلال

الباقى لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذّ من ذلك حَاجَة وحِوَج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، نحو سَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض ، الأصل سِوَاط وحِوَاض ورِوَاض ؛ لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الأفراد شبيهةً بالمعلّ لسكونها ضَعُفَت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوّى تسلطهَا وجودُ الألف لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللامُ قَوِىَ إعلال العين .

فتلخص أن لقلب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحدِه مَيتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كَسْرَة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأوَلُ مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلّ نحو خِوَان وسِوَار ، إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصِّوَان والصِّوَار : صِيَان وصِيَار ، وبالثانى نحو طَوِيل وطِوَال ، وشذ قولُه :

١٢٢٥ — تبيَّنَ لِى أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ
وَأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

قيل : ومنه « الصافِنَات الجِيَاد » . وقيل : إنه جمع جَيِّد ، لا جَوَاد ، وبالثالثة نحو أسْوَاط وأحْوَاض ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِعَلَةً) أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوز وكِوَزَة ، وعَوْد وعِوَدَة ، وشذ الإعلال فى قولهم : ثَوْر وثِيَرَة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القِطْعَة من الأقِطِ ، فقالوا فى الحيوان : ثِيَرَة ، وفى الأقط : ثِوَرَة . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيَرَة مقصور من فِعَالَة ،

وأصله ثِيارَة كحِجارة ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليهـا . وقيل : جمعوه على فِعْـلَة بسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها ، ثم حركت و بقيت اليـاء . وقيل : حملا على « ثيران » ليجرى الجمع على سَنَن واحد . وبالخامس نحو رِوَاء فى جمع رَيّان ، وأصله رَوْيَان ؛ لأنه لما أُعِلَّتِ اللامُ فى الجمع سلمتِ العينُ لئلا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاء جمع جَوّ بالتشديد ، أصله جِوَاوٌ ؛ فلما اعتلّتِ اللام سلمت العين .

(وَفِى فِعَلْ) جمعا (وَجْهَانِ) الإعلالُ والتصحيح (وَالْإِعْلَالُ أَوْلَىٰ كَالْحِيَلْ) جمع حيلة ، والقِيَم جمع قِيمَة ، والدِّيَم جمع دِيمَة ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو حَاجَة وحِوَج .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى تعبيرُه بأَوْلَىٰ أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ، بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا فِعَـــلَةً ، وَفِى فِعَلْ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلْ

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل .

الثانى : إنمـا خالف فِعَلٌ فعلَةً لأن فعلة لمـا عدمت الألف وخَفَّ النطقُ بالواو بعد الـكسرة لقلة عمل اللسان انضمّ إلى ذلك تحصينُ الواو ببعدها عن الطَّرَف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فِعَلٍ .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ * كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) أى إذا وقعت الواوُ طرفاً رابعةً فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هى فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحقُّ الإعلال ؛ فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أعْطَيْتُ » أصله أعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَعْطُو بمعنى أخذ ؛ فلما دخلت همزةُ النقل صارت الواو رابعة ؛ فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هـذا الحـكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك

المُعْطيَانِ ، وأصله المُعْطوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم فى فعل كقولك يُرْضيَان أصله يُرْضوَان لأنه من الرِّضْوَان ؛ فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يَرْضيَان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد ؛ فلقولك فى ماضيه رَضِيَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يُستَصْحَب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو « المُعْطَاة » ومع تاء التفاعل نحو « تغَازَيْنَا وتدَاعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجىء التاء فى أوله ، وهو غَازَيْنَا ودَاعَيْنَا ، حملا على نُغَازِى ونُدَاعِى ، ثم استصحب معها .

الثانى : شذ قولهم فى مضارع شَأَوَا بمعنى سَبَقَ يَشْأَيَانِ ، والقياس يَشْأَوَان ؛ لأنه من الشَّأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب فى الماضى فيحملَ مضارعُه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلتَ : يُشْأَيَان حملا على المبنى للفاعل .

وأشار بقوله : (ووَجَبْ ، إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ ألف * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالهَا اعْترِفْ) إلى إبدال الواو من أختيها الألفِ والياء .

أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة ، وهى أن ينضم ما قبلها نحو « بُويِعَ ، وضُورِبَ » وفى التنزيل « مَا وُورِىَ عَنْهُمَا » .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مُفْرَدة أى غير مكررة فى غير جَمْع ، نحو « مُوقِن ومُوسِر » أصلهما مُيْقِن ومُيْسِر ؛ لأنهما من أيْقَنَ وأيْسَرَ ؛ فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها .

وخرج بالساكنة المتحركة نحو « هُيَام » فإنها تحصَّنت بحركتها ؛ فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه .

وبالمفردة المدغمة نحو « حُيَّض » فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون فى جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا)

أو هَيْمَاء ؛ فأصل هِيم هُيْم بضم الهاء ؛ لأنه نظير حُمْر جمع أَحْمَر أو حَمْرَاء ، فخفف بإبدال ضمة فائِه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هِيمٍ بِيضٌ جمعَ أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سمع فى جمع عَائط عُوط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عِيط على القياس .

الثانى : سيأتى فى كلامه أن فُعْلَى وصفا كالكُوسَى أنثى الأكْيَس يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم فى الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصلُ ما ذكره أن الياء الساكنَةَ المفردة المضمومَ ما قبلها إذا كانت فى اسم مفرد غير فُعْلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة نحو مُوقن ، وقد مر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل بُرْد ؛ فتقول : بُيْض ، وفى هذا خلاف ؛ فمذهب سيبويه والخليل إبدالُ الضمة فيه كسرةً كما فُعِل فى الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلبُ الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : بِيض ، وعلى مذهبه : بُوض ، ولذلك كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون فُعْلاً وأن يكون فِعْلاً ، ويتعين عنده أن يكون فِعْلاً بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلَة من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيشَة ، وعلى مذهبه : مَعُوشَة ، ولذلك كانت مَعِيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلة وأن تكون مَفْعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلة بالكسر .

واستدل لهما بأوجه؛ أحدها : قولُ العرب أعْيَس بَيِّنُ العِيسَة ، ولم يقولوا العُوسَة، وهو على حد أحْمَر بَيِّن الحُمْرَة . ثانيها : قولُهم مَبِيع ، والأصل مَبْيُوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء ، وسيأتى بيانه . ثالثها : أن العين حُكِم لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل الأخفش بأوجه ؛ أحدها : قول العرب مَضُوفة لما يُحْذَر منه ، وهى من ضَافَ يضيف ؛ إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

١٢٢٦ — وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أشَمِّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِى

ثانيها : أن المفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأنا وجدنا الجمعَ يقلبُ فيه مالا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يُقلَبان ياءين فى الجمع ، نحو « عِتِيّ » جمع عاتٍ. ولا يقلبان فى المفرد نحو عُتُوّ مصدر عتَا . ثالثها : أن الجمع أثقل من المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف .

وصحح أكثرُهم مذهبَ الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين ؛ أحدهما : أن مَضُوفة شاذ فلا تبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشْفَقَ رباعيًّا ، ومَنْ روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثانى والثالث بأنهما قياسٌ معارضٌ للنص ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَـــا مَتَى
أُلْفِىَ لامَ فِعْـلٍ أوْ مِنْ قَبْـلِ تَا)

(كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ
كَذَا إِذَا كَسَبُعَانِ صَيَّرَهْ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لامَ فِعلٍ ، نحو : « قَضُوَ الرجلُ ، ورَمُوَ » . وهذا مختص بفعل التعجب ؛ فالمعنى ما أقضاه ، وما أرْمَاه . ولم يجىء مثل هذا فى فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : « نَهُوَ الرَّجُلُ فهو نَهِىٌّ » ؛ إذا كان كامل النُّهْيَة ، وهو العقل .

والثانية : أن تكون لامَ اسم مختوم بتاء بُنِيَت الكلمة عليها ، كأن تبنى من الرَّمْى مثلَ مَقْدُرَة ؛ فإنك تقول : مَرْمُوَة ، بخلاف نحو تَوَانَى تَوَانِيَةً ؛ فإن أصله قبل دخول التاء توانُيًا بالضم كتَكَاسَل تَكَاسُلاً ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ؛ لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخرُه واوٌ قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة ، وبقى الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة لااعتدادَ بها .

والثالثة : أن تكون لامَ اسم مختوم بالألف والنون ، كأن تبنى من الرمى مثل سَبُعَان اسم الموضع الذى يقول فيه ابنُ أَحْمَرَ :

١٢٢٧ — أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَىِّ بِالسَّبُعَانِ
أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ

فإنك تقول : رَمُوَان ، والأصل رَمُيَان ، فقلبت الياء واواً وسلمت الضمة ؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضْعَفَ حالاً من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف .

(وَإِنْ يَكُنْ) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفاً * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْفَى) أى يوجد ، كقولهم فى أنثى الأَكْيَس والأَضْيَق : الكِيسَى والضِّيقَى ، والكُوسَى والضُّوقَى ، بترديد بين حمله على مذكره تارة و بين رعاية الزنة أخرى .

واحترز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفُعْلَى اسما كطُوبى مصدراً لطاب ، أو اسمًا لشجرة فى الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة « طِيبَى لهم » فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : فُعلَى الواقعة صفة على ضربين : أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين فيها قلبُ الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَة ضِيزَى » أى جائرة ، يقال : ضازه حَقَّه يَضِيزه ، إذا بَخَسَه وجار عليه ، و « مِشْيَة حِيكَى » أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال : حاكَ فى مَشْيه يَحِيك ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ، وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعْلَى أفعَلَ ، كالطُّوبَى والكُوسَى والضُّوقَى والخُورَى ، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخْيَر . وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالفٌ لما عليه سيبويه والنحويون ؛ فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى من إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما فى « طُوبَى » مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لايجوز فيه غيرُ ذلك ، والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جارٍ مجرى الأسماء ، أن أفعَلَ التفضيل يجمع على أفاعل فيقال : أفضل وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل — وهى الرعدة — : أفاكل ، والمصنفُ ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب ؛ فكان التعبيرُ السالم من الإيهام الملاقى لغرضه أن يقول :

وَإن يَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى أفعَلا
فذاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أتى الْوَاوُ بَدَلْ
يَاءٍ كَتَقْوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ)

أى إذا اُعْتَلّت لام فَعْلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامُها واواً ، وتارة تكون ياء فإن كانت واواً سلمت فى الاسم ، نحو دَعْوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشْوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة ، نحو خَزْيا وصَدْيا مؤنثا خَزْيان وصَدْيَان ، وقلبت واواً فى الاسم ، نحو « تَقْوَى ، وشَرْوَى ، وفَتْوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأوثر الاسمُ بهذا الإعلال لأنه أخفّ ، فكان أَحْمَلَ للثقل ، وإنما قال « غالبا » للاحتراز من الرَّيَّا للرائحة ، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشية ، وسَعْيَا لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رَيّا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصلُ رائحة ريّا : أى مملوءة طيبا . وأما طَغْيَا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَعْيَا فعلَم ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزْيا وصَدْيا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واواً فى فَعْلَى الاسم مطردا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعَكَس فى التسهيل فقال : وشذ إبدالُ الواو من الياء لفَعْلَى اسما ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدالُ الواو من الياء فى فَعْلَى اسما ، كالنَّشْوَى ، والتَّقْوَى ، والعَنْوَى ، والفَتْوَى . والأصل فيهن الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوَى ، والطَّغْوَى ، واللَّقْوَى ، والدَّعْوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

ـدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحُ الرَّيَّا ، وهى الرائحة ، والطَّغْيا ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وسَعْيا ـسم موضع ؛ فهذه الثلاثة الجائية على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، ـذا كلامه ، وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسةُ مسألةٍ تبدل ـها الياءُ واواً .

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواوُ ياء بقوله :

(بِالعَـكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْـفَى)

أى إذا اعتلت لامُ فُعْلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامُهَا ياء ، وتارة تـكون واوا ؛ فإن كانت ياءً سلمت فى الاسم ، نحو الفُتْيَا ، وفى الصفة ، نحو القُصْيَا تأنيث الأقْصَى ؛ فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا فى فَعْلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو حُزْوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَاراً بِحُـزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَـبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ(١)

وقلبت ياء فى الصفة نحو « إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا » ونحو قولك : للمتقين الدرجة العُليَا . وأما قولُ الحجازيين « القُصْوَى » فشاذ قياسا فصيحٌ استعمالا نُبِّه به على الأصل . وتميمٌ يقولون « القُصْيَا » على القياس ، وشذ أيضا « الحُلْوَى » عند الجميع .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالفٌ لما عليه أهلُ التصريف ؛ فإنهم يقولون : إن فُعْلَى إذا كانت لامُهَا واوا تقلب فى الاسم دون الصفة ، ويجعلون حُزْوَى

(١) سبق فى باب النداء.

شاذا . قال الناظم فى بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوصٌ بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة مَحْضة أو بالدُّنْيَا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُزْوَى شاذ كتصحيح حَيْوَةَ ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قُلْتُه مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النُّعُوت مثل الدُّنْيَا والعُليَا فإنه بالياء ، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواوَ فى القُصْوَى ، وبنو تميم قالوا : القُصْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى يعنى تأنيث الأغزى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه نَقْل ، والقياسُ أن يقال : الغُزْيَا كما يقال العُلْيَا ، انتهى .

فصل

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا)

(فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كمُسْلِمِىَّ ، والسابق منهما ساكن متأصِّل ذاتاً وسكونا ، ويجب حينئذ إدغام الياء فى الياء ، مثالُ ذلك فيما تقدمت فيه الياء سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ، أصلهما سَيْوِد ومَيْوِت ومثالُه فيما تقدمت فيه الواو طَىٌّ ولَىٌّ ، مصدرا طَوَيْتُ ولَوَيْتُ ، وأصلهما طَوْىٌ ولَوْىٌ .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزَيْتُون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَاسِر ، ويَرْمِى وَاعِد ، أو كان السابق منهما متحركا نحو طَوِيل وغَيُور ، أو عارض الذاتِ نحو رُويَة مخفف رُؤْيَة ، ودِيوَان إذ أصله دِوَّان وبُويِع إذ واوُه بدلٌ من ألف بَايَعَ ، أو عارضَ السكونِ نحو قَوْىَ فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال فى عَلِمَ : عَلْمَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرطٌ آخر لم يُنبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدْوَل وأَسْوَد للحَيَّة يجوز فى مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَيِّل وأُسَيِّد وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيْوِل وأُسَيْوِد حملاً للتصغير على التكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أُسَيِّد » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أُعلّ ولم يستوف الشروطَ ، كقراءة بعضهم « إن كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطراده على لغة ، وضربٌ صحح مع استيفائها نحو ضَيْوَن وهو السِّنَّوْر الذكر ، ويَوْمٌ أَيْوَمُ ، وعَوَى الكلبُ عَوْيَة ، ورجاء بن حَيْوَة ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الكلب عَوَّةً ، وهو نَهُوٌّ عن المنكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)

أى يجب إبدال الواو والياء ألفًا بشروط أَحَدَ عَشَرَ :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحّتا فى القَوْل والبَيْع لسكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صَحّتا فى جَيَلٍ وتَوَم مخفنى جَيْئَل وتَوْأَم ، وفى « اشْتَرَوُا الضلالة ، ولَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم ، ولا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بينكم » .

والثالث : أن ينفتح ما قبلهما ؛ ولذلك صَحّتا فى العِوَضِ والحِيَلِ والسُّوَر .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى فى كلمتيهما ، ولذلك صَحّتا فى « إنَّ عُمَرَ وَجَدَ يَزِيدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالهما أصلياً؛ فلو بنيت مثل عُلَبِط من الغزْوِ والرَّمْيِ قلت فيه: غُزَوٍ ورُمَيٍ، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل غُزَاوِىٌ ورُمَايِىٌ؛ لأن عُلَبِطاً أصله عُلابِط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: (إنْ حُرِّكَ التَّالِى) أى التابع (وَإنْ سُكِّن كُفّ * إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ، وَهْىَ لاَ يُكَفّ) (إعْلاَلُها بِسَاكِنٍ غَيْرَ أَلِفْ * أوْ ياءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ) ولذلك صحت العين فى نحو بَيَان وطَوِيل وغَيُور وخَوَرْنَق، واللام فى نحو رَمَيَا وغَزَوَا، وفَتَيَانِ وعَصَوانِ، وعَلَوِىّ وفَتَوِىّ، وأعلت العين فى قامَ وباعَ ونابٍ وبابٍ؛ لتحرك ما بعدها، واللامُ فى غَزَا ودَعَا ورَمَى وتَلاَ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ (١)، وأصلهما يَخْشَيُون ويَمْحَوُون، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفتا للساكنين، وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به: قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عَنْكَبُوت قلت: رَمْيَوْت وغَزْوَوْت،

(١) الأشهر فى هذه الكلمة محاه يمحوه محوا مثل دعاه يدعوه، وليس فى هذه اللغة قلب الواو ألفا فى المضارع المسند لواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخر: إحداها محاه يمحيه محيا مثل رماه يرميه رميا، وهذه كالأولى فى أنه ليس فى مضارعها المسند لواو الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ماقبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح «أصله يمحوون» واللغة الثالثة محاه يمحاه محيا، والكلام ليس فى هذه اللغة لأنه لا يتفق مع قول الشارح «يمحوون» وإن كانت اللام قد قلبت فى المضارع المسند لواو الجماعة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، لكن أصله «يمحيون» بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذى يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هى محاه يمحاه محوا؛ فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفا فى مضارعه المسند لواو الجماعة.

والأصل رَمْيَيُوت وغَزَوْوُت ، ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن ، وسهّل ذلك أمْنُ اللبس ؛ إذ ليس فى الكلام فعلَوْت . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان ، فتحذف إحداهما ، فيحصل اللبس فى نحو رَمَيَا ؛ لأنه يصير رَمَى ولا يُدْرَى للمثنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من بابه .

وأما نحو عَلَوِىّ فلأن واوه فى موضع تُبْدَل فيه الألف واوا .

والسابع : أن لاتكون إحداهما عيناً لفعِلَ الذى الوصفُ منه على أفْعَلَ .

والثامن : أن لاتكون عينا لمصدر هذا الفعْل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فعَلٍ) أى نحو الغَيَدِ والحْوَلِ (وَفَعِلا) أى نحو غيِدَ وحَوِلَ (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أفْعَل (كأغْيَدِ وأحْوَلاَ) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أفْعَلّ ، نحو احْوَلّ واعْوَرّ لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح .

واحترز بقوله « ذا أفعَلٍ » من نحو خافَ فإنه فَعِلَ بكسر العين بدليل أمِنَ[(١)] ، واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل .

---

(١) لما كان « أمن » ضد خاف ، وكان من عادتهم أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره، ولذلك أمثلة فى أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جاريا عندهم على ذلك صح أن يكون الضد دليلا على ضده فى بابه .

والتاسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافْتَعَلَ الدالّ على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله (وَإنْ يَبِنْ) أى يظهر (تَفاعُلٌ مِنَ افْتَعَلْ * وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ) أى إذا كان افتعلَ واوىّ العين بمعنى تفاعلَ صُحِّح ، حملا على تفاعَلَ ؛ لكونه بمعناه ، نحو اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا ، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا .

واحترز بقوله « وإنْ يَبِنْ تفاعل » من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعَلَ ؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً ، نحو اخْتَانَ بمعنى خَانَ ، واجْتَاز بمعنى جاز .

وبقوله « والعين واو » من أن تكون عينُه ياء ؛ فإنه يجب إعلاله ، ولو كان دالا على التفاعل ، نحو امْتَازُوا وابْتَاعُوا واسْتَافُوا ، أى تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمَايَزُوا وتَبَايَعُوا ، وتَسَايَفُوا ؛ لأن الياء أشبهُ بالألف من الواو ، فكانت أحق بالإعلال منها .

والعاشر : أن لا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الاعتلال ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعلال اسْتُحِقّ * صُحِّحَ أَوّلٌ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علةٍ : واوان أو ياآن أو واو وياء ، وكل منهما يستحق أن يُقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فلا بد من تصحيح إحداهما ، لئلا يجتمع إعلالان فى كلمة ، والآخِرُ أحقّ بالإعلال ؛ لأن الطرَفَ محلّ التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحوَى مصدر حَوِيَ إذا اسودّ ، ويدل على أن ألف الحوَى منقلبة عن واو قولهم فى مثناهُ : حَوَوَان ، وفى جمع أحْوَى : حُوٌّ ، وفى مؤنثه : حَوّاء ، واجتماع الياءين نحو الحَيَا للغيث ، وأصله حَيَىٌ ؛ لأن تثنيته : حَيَيَان ، فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوَى ، وأصله هوَىٌ ، فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو حيَوَان ؛ لأن المستحق للاعلال هو الواو ، وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف .

وأشار بقوله : (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأولُ وصحح الثانى ، كما فى نحو غاية ، أصلها غَيَيَة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسَهَّل ذلك كونُ الثانية لم تقع طرفا . ومثلُ غايةٍ فى ذلك ثَايَة ، وهى حجارة صِغار يضعها الراعى عند متاعه فيَثْوِى عندها ، وطَايَة ، وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل ، أصلها أيَيَة ، فأعلت العين شذوذا ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل . أما مَنْ قال أصلها أَيْيَة بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيِيَة على وزن فَاعِلة ، فيلزمه حذف العين لغير موجِب ، ومن قال أصلها أَيِيَة كنَبِقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا .

والحادى عشر : أن لا تكون عينا لما آخِرُه زيادة تختص بالأسماء ، و إلى هذا أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها كونُهما عينًا لما فى آخره زيادة تخص الأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بعُدَ شَبَهُه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَلَان وسَيَلَان ، وما جاء من هذا النوع مُعَلاًّ عُدَّ شاذاً ، نحو : دَارَان ومَاهَان ، وقياسهما دوَرَان ومَوَهَان . وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأول ، وهو مذهب سيبويه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زيادة تاء التأنيث غيرُ معتبرة فى التصحيح ؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق الماضى ؛ فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو : قَالَةٍ و بَاعَةٍ ، وأما تصحيحُ حَوَكَة وخَوَنَة فشاذ بالاتفاق .

الثانى : اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صَوَرَى وهو اسم ماء ، فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شَبَه الفعل ؛ لكونها فى اللفظ بمنزلة فَعَلَا ، فتصحيحُ صَوَرَى عند المازنى مَقِيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازنى : قَوَلَى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب اختيارُ الناظم فى هذه المسألة ، فاختار فى التسهيل مذهبَ الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب المازنى ، و به جزم الشارح ، واعلم أن ماذهب إليه المازنى هو مذهب سيبويه .

الثالث : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما — وذكره فى التسهيل وشرح الكافية — أن لا تكون العين بَدَلاً من حرف لا يُعَلّ ، واحترز به عن قولهم فى شَجَرة : شَيَرة ، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ — إذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلَا جَنًى
فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ

والآخر أن لا تكون فى محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا . والاحترازُ بذلك عن نحو أَيِسَ بمعنى يَئِس ، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها فى موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل ، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا قال فى شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيحُ ياء أيس انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيِسَ إنما لم يُعَلّ لعروض اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبيه على الأصل المرفوض . واحترز بذلك عن القَوَدِ والصَّيَدِ والجَيَدِ وهو طول العنق وحسنه ، والحَيْدَى ، يقال : حمار حَيَدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والحَوَكة والخوَنة ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم رَوَح وغَيَب جمع رائح وغائب ، وعَفَوَة جمع عِفْو وهو الجحْش ، وهَيَوَة وأُوَوٌ جمع أُوَّة وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قِرْو وهى ميلغة الكلب ، اه

(وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذَا ٭ كانَ مُسَكَّناً) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما ، وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغُنَّتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما فى قوله : (كَمَنْ بَتَّ انبِذَا) أى من قطعك فألْقِه عن بالك واطرحه . وألف «انبذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم فى حَنْظَل : حَمْظَل ، والمتحركة كقولهم فى بنان : بنام ، ومنه قوله :

١٢٢٩ — يا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ
وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ

وجاء عكس ذلك فى قولهم : أَسْوَدُ قَاتِن ، وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو فى فَمٍ ؛ إذ أصله فوه ، بدليل أفْوَاه ، فحذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجع به إلى الأصل فقيل : فُوكَ ، وربما بقى الإبدال نحو : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

فصـــل

(لِسَـــاكِنٍ صَحَّ انْقُـلِ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِي لِينٍ آتٍ عَـيْنَ فِعْـــــلٍ كَأَبِنْ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقلُ حركة العين إليه ؛ لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ وَيَبِينُ ، الأصل يَقْوُمُ وَيَبْيِنُ ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُوم وباء يَبِين ، فسكنت الواو والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العينُ مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تـكون غيرَ مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغير بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ماتقدم .

وإن كانت غير مجانسة لها أُبْدِلَتْ حرفاً يجانس الحركة ، كما فى نحو أقَامَ وأبَانَ ، أصْلُهما أقْوَمَ وأبْيَنَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها ، ونحو يُقِيمُ أصله يُقْوِمُ ، فلما نقلت الـكسرة إلى الساكن بقيت العينُ غيرَ مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانـكسار ماقبلها .

ولهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو : قَاوَلَ وبَايَعَ وعَوَّقَ وبَيَّنَ ، وكذا الهمزة لاينقل إليها نحو يَأْيَسُ مضارع

أيسَ ؛ لأنها معرضة للاعلال بقلبها ألفاً ، نص على ذلك فى التسهيل، وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة ؛ فقد خرجت بقوله « صح » .

الثانى : أن لايكون الفعل فعلَ تعجب ، نحو ما أَبْيَنَ الشىء وأقْوَمَه ، وأَبْيِنْ به وأقوِمْ به ، حملوه على نظيره من الأسمـاء فى الوزن والدلالة على المزية ، وهو أفعل التفضيل .

الثالث : أن لايكون من المضاعف اللام ، نحو أبْيَضَ وأسْوَدَ ، وإنما لم يُعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أبْيَضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه بَاضّ وكان يظن أنه فاعَلَ من البَضَاضَة وهى نعومة البشرة .

الرابع : أن لايكون من المعتل اللام، نحو أهْوَى ؛ فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مالم يَكُنْ فِعْـلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ كَابْيَضَّ أوْ أهْوَى ، بِلاَمٍ عُلِّلاَ)

وزاد فى التسهيل شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون موافقاً لفَعِل الذى بمعنى افعَلّ نحو يَعْوَرُ ويَصْيَدُ مضارعا عَوِرَ وصَيِدَ ، وكذا ما تصرف منه نحو أعْوَرَهُ الله ، وكأنه اُستغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السـابق فى قوله « وصح عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلا ذا أفعلِ » فإن العلة واحـدة .

***

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِى ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيـــهِ وَسْمُ)

أى الاسمُ المضاهى المضـارع — وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات — يشارك الفعلَ فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وَسْم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج فى ذلك نوعان :

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقامٍ؛ فانه موافق للفعل فى وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميمُ؛ فأعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين، وأما مَدْيَن ومَرْيَم فقد تقدم أن وزنهما فَعْلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فَعْيَل لفقده فى الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلة بالفتح قلت مَباعة أو مَفْعِلة بالكسر قلت مَبِيعه أو مَفْعُلة بالْضم؛ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه، كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تِحْلِئ — بكسر التاء وهمزة بعد اللام — فإنك تقول: تِقيل وتِبيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تُرْتُبٍ قلت على مذهب سيبويه: تُبِيع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تُبُوع.

فالوَسْمُ الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تِفْعِلا بكسر التاء وضمها لا يكون فى الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته، أو باينه فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أبْيَض وأسْوَد؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فِعْلا، وأمّا نحو يَزِيد علما فمنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا، والثانى كمِخْيَط، هذا هو الظاهر. وقال الناظم وابنه: حق نحو مِخْيَطٍ أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لِتِعْلَم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تِحْلِئ؛ لأنه يكون مشبهاً لتِحْسِب فى وزنه وزيادته، ثم لو سُلِّم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثانى بقوله (ومِفْعَلٌ صُحِّحُ كالمِفْعَالِ) يعنى أن مِفْعالا لما كان مبايناً للفعل، أى غير مشبه له فى وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كمِسْوَاك ومِكْيَال وحُمل عليه فى التصحيح مِفعلٌ لمشابهته له فى المعنى كمِقْوَل ومِقْوَال، ومِخْيَطٍ ومِخْياط

والظاهر ما قدمته، من أن علة تصحيح نحو مُخيط مباينته الفعلَ فى وزنه وزيادته؛ لأنه مقصور من مخياط، فهو هو، لا أنه محمول عليه، وعلى هذا كثير من أهل التصريف.

(وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ * أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ)

أى إذا كان المصدر على إفْعَالٍ أو اسْتِفعَالٍ، مما أُعِلَّتْ عينه؛ حمل على فعله فى الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة، فيلتقى ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامةٍ واستقامةٍ، أصلهما إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدلُ العين والثانية ألف إفعال واستفعال، فوجَبَ حذفُ إحداهما. واختلف النحويون أيهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال؛ لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل. وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال « وألف الإفعال واستفعال أزل ». وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدلُ عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل: إقامة، واستقامة.

وأشار بقوله: (وَحَذْفُهَا بالنَّقْلِ) أى بالسماع (رُبَّمَا عَرَضْ) إلى إن هذه التاء التى جعلت عوضاً قد تحذف؛ فيقتصر فى ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، من ذلك قول بعضهم: أرَاهُ إرَاءً، وأجابَهُ إجَاباً، حكاه الأخفش، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى « وَإقَامِ الصَّلاَةِ » قيل: وحَسَّنَ حذفَ التاء فى الآية مقارنته لقوله بعد « وَإيتَاءِ الزَّكَاةِ ».

﴿ تنبيه ﴾: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ: منها أعْوَلَ إعْوَالاً، وأغْيَمَتِ السماء إغْيَاماً، واسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً، واسْتَغْيَلَ الصبىُّ اسْتِغْيَالاً، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقاس عليها، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعَلَ واستفعل (١) تصحيحاً مُطَّردا فى الباب كله، وقال الجوهرى فى مواضع أخر: تصحيحُ هذه الأشياء لغة فصيحة، وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث، وهو أن التصحيح مُطَّرد فيما أُهْمِل ثُلاَثيه، وأراد بذلك نحو اسْتَنْوَقَ الجملُ اسْتِنْوَاقًا، واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ اسْتِتْيَاساً، أى صار الجملُ ناقةً، وصارت الشاةُ تَيْسًا، وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه، لا فيما له ثلاثى نحو اسْتَقَامَ، انتهى.

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتِفْعَالٍ المذكورين (مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ) أى حَقِيقٌ (نحو مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مَبْيُوعٌ ومَصْوُونٌ، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما؛ فالتقى ساكنان الأولُ عينُ الكلمة، والثانى واو مفعول الزائدة؛ فوجب حذف إحداهما. واخْتُلِف فى أيتهما المحذوفة على حد الخلف فى إفعال واستفعال المتقدم.

ثم ذوات الواو ـ نحو مَصُونٍ ومَقُولٍ ـ ليس فيها عملٌ غيرُ ذلك.

وأما ذوات الياء نحو مَبِيعٍ ومَكِيلٍ؛ فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مَبُيْع ومَكُيْل بياء ساكنة بعد ضمة؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرةً لتصح الياء. وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فَرْقًا بين ذوات الواو وذوات الياء. وقد خالف الأخفشُ أصله فى هذا؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضُمَّتْ وبعدها ياء أصلية باقية قَلَبها واوا لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بِيضٍ، وقد قلب هٰهنا الضمةَ كسرةً مراعاةً للعين التى هى ياء مع حذفها، ومراعاتُها موجودةً أجْدَرُ.

---

(١) فى بعض نسخ هذا الكتاب «تصحيح أفعل وقام واستفعل» بإقحام كلمة «وقام» مع أنه ليس فيه نقل كالإفعال والاستفعال، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثى لغة من لغات العرب، فتفطن لذلك.

﴿ تنبيه ﴾ : وزن مَصُونٍ عند سيبويه مَفُعْلٌ ، وعند الأخفش مَفُولٌ ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو « مَسُوءٌ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألنى أبو على عن تخفيف مَسُوء ، فقلت : أما على قول أبى الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مَقْرُوء : مَقْرُوٌّ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُواً كما تقول فى خَبْء : خَبٌ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها فى مذهبه العين ، فقال لى أبو على : كذلك هو ، اه .

(وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ) من ذلك فى قول بعض العرب : ثَوْبٌ مَصْوُونٌ ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافا للمبرد (وَ) التصحيح (فِى ذِى الْيَا) من ذلك (اشْتَهَرْ) لخفة الياء ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْساً(1) ، وقوله :

١٢٣٠ — * كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقوله :

١٢٣١ — [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً]
وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

وقوله :

١٢٣٢ — حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ
يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيب » فى المختلِطِ بغيره ، والأصل مَشُوب ، ولكنهم لما قالوا فى الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيب » بناء على شِيبَ قالوا : « مَهُوبٌ » بناء على « هُوبَ الأمْرُ » فى لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهِيبٌ .

(1) لعل الأصوب « خذه مطيوبة به نفسك » .

(وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعلٍ واويِّ اللام مفتوح العين ، كما فى (نَحْوِ عَدَا) ودعا ؛ فإنك تقول فى المفعول منهما : « مَعْدُوٌّ ، ومَدْعُوٌّ » حملا على فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ) أى لم تقصد (الأَجْوَدَا) ؛ فتقول : مَعْدِىّ ، ومَدْعِىٌّ ، ويروى بالوجهين قولُه :

١٢٣٣ — [وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى]
أنا الليث مَعْدِيًّا عليــهِ وَعَاديا

أنشده المازنى « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف فى علة الإعلال ؛ فقيل : حملاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء وتبعه المصنف ، واعترض بوجوب القلب فى المصدر ، نحو عتَا عِتِيًّا ، والمصدرُ ليس مبنيا على فعــل المفعول ، وقيل : أعلّ تشبيهاً بباب أدْلٍ وأجْــرٍ ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُعْتَدّ بهــا حاجزا ؛ فصارت الواو التى هى لام الـكلمة كأنها وَلِيَتِ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها فى أدلٍ وأجْرٍ .

والاحتراز بواوى اللام من يائيها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وقَلَى ؛ فإنك تقول فى المفعول منه : مَرْمِىٌّ ، ومَقْلِىٌّ ، والأصلُ مَرْمُوىٌ ومَقْلُوىٌ — قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسَبْق إحداهما بالسكون ، وأدغمت فى لام الـكلمة ، وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الـكلام على هذا .

و بكونه مفتوحَ العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِىَ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ، لأن فِعْلَه قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول ؛ فــكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهــذا جاء الإعلال

فى القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « ارْجِعِى إلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً » ولم يقل مَرْضُوَّةً مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوَّةً » وهو قليل ، هذا ما ذكره المصنف — أعنى ترجيحَ الإعلال على التصحيح فى نحو مَرْضِىّ — وذكر غيرُه أن التصحيح فى ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فَعِلَ بكسر العين واويَّها نحو قَوِىَ تعين الإعلال وجها واحدا ؛ فتقول : « مَقْوِى » والأصل مَقْوُوو ؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ؛ فقلبت الأخيرة ياء ، ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء فقيل : مَقْوِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : بابُ مَرْضِىٍّ ومَقْوِى سابعُ موضع تقلب فيه الواو ياء .

***

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ
ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ)

هذا موضعٌ ثامنٌ تقلب فيه الواو ياء .

أى إذا كان الفُعُولُ مما لامه واو لم يَخْلُ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصًا وعُصِىّ وقَفًا وقُفِىّ ودَلْو ودُلِىّ ، والأصلُ عُصُووٌ وقُفُووٌ ودُلُووٌ ؛ فأبدلت الواو الأخيرة ياء حَمْلاً على باب أَدْلٍ ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أُبُوٌّ وأُخُوٌّ ونُحُوٌّ جمعا لنَحْو ، وهى الجهة ، ونُجُوٌّ بالجيم جمعا لنَجْو وهو السحاب الذى هَرَاق ماءه ، وبُهُوٌّ جمعا لبَهْو وهو الصَّدْر .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَوْا

عتوًّا كبيرا » « لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلاَ فَسَاداً » وتقول : نَمَا المَالُ نموًّا ، وسَمَا زَيْدٌ سُمُوًّا . وقد جاء الإعلال فى قولهم : عتَا الشيخُ عِتِيًّا ، وعسَا عِسِيًّا ، أى ولّى وكبر ، وقسَا قلبُه قِسِيًّا ، وإنما كان الإعلال فى الجمع أرجَحَ والتصحيحُ فى المفرد أرجَحَ لثقل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية بين فُعُول المفرد وفُعُول الجمع فى الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره أيضا التسويةُ بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله :

وَرُجِّحَ الْإِعْلاَلُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا قُفِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح فى فُعُولٍ من الواوىِّ اللام ، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قَوِىَ ؛ فلو بنى من القُوَّة فُعُول وجب أن يفعل به ما فعل بمَفْعُول من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَداً ، وَإِنْ يَعِنَّ جَمْعاً فَهْوَ بِالْعَكْسِ يَعِنّْ

والضمير فى « منه » يرجع لنحو عدَا فى البيت قبله .

الثانى : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مُطّرد يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهورُ إلى أنه لا يقاس عليه ، وإليه ذهب فى التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء ، هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطّراده ، والذى ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أى كثر الإعلالُ بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفُعَّلٍ جمعا صحيح اللام (نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ) جمع نائم ، وصُيَّمٍ فِي صُوَّمٍ جمع صائم ، وجُيَّعٌ فى جُوَّع جمع جائع ، ومنه قوله :

١٢٣٤ – ومُعَرَّضٍ تَغلِى المَرَاجِـلُ تحْتَهُ
عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ (١)

ووجهُ ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف ، فأعلت كما تعل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء فى اليـاء ، ومع كثرتِهِ التصـحيحُ أكْثَرُ منه ، نحو نُوَّم وصُوَّم . ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك كشُوًّى وغُوًّى جمع شاوٍ وغاوٍ ، أو فصلت من العين كنُوَّام وصُوَّام ؛ لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى) أى رُوِى فى قوله :

١٢٣٥ – [ألاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْتُ مُنْذِرٍ]
فمَا أرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراده ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نُيَّمٍ » هو بالنسبة إلى نُيَّام لا إلى نُوَّم .

الثانى : يجوز فى فاء فُعَّلٍ المعل العين الضم والـكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دِلِىّ وعِصِىّ و إِلِىّ جمع ألْوَى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسعُ موضعٍ تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزان ومِيقاتٍ ، الأصلُ مِوْزَانٌ ومِوْقَاتٌ ، فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو ، كالخروج من كَسْرَة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثلُ

---

(١) المعرض – بزنة اسم المفعول من مضعف العين – اللحم الذى وضع فى العرصة – وهى الفناء بين الدور – ليجف ، والمراجل : القدور ، واحده مرجل بزنة منبر .

فِعْـلٍ ، وخرج بالقيْد الأول نحو مُوعِد ، و بالثانى نحو طِوَل وعِوَض وصِوَان وسِوَار ، و بالثالث نحو اجْلِوّاذِ وَاعْـلِوّاطِ .

فصـــل

(ذُو اللّينِ فَاتَا فِى افتِعَالٍ أُبْدِلاَ) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعـال حرفَ لينٍ — يعنى واواً أو ياء — وجب فى اللغة الفُصْحَى إبدالُهَا تاء فيه ، وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ لعُسْرِ النطق بحرف اللين السا كن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن حـرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثالُ ذلك فى الواو اتّصالٌ ، واتّصَـلَ ، ويَتّصِلُ ، وَاتّصِلْ ، ومُتّصِل ، ومُتَّصَل به . والأصلُ : أُوْتِصالٌ ، واوْتَصَلَ ، ويَوْتَصِلُ ، واوْتَصِلْ ، ومُوتَصِلٌ ، ومُوتَصَلٌ به . ومثاله فى الياء اتّسارٌ ، واتّسَرَ ، ويَتّسِرُ ، واتّسِرْ ، ومُتّسِرٌ ، ومُتّسَر . والأصلُ : ايتِسارٌ ، وَايْتَسَرَ ، ويَيْتَسِر ، وَايْتَسِرْ ، ومُيْتَسِرٌ ، ومُيْتَسَرٌ .

و إنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاءً لأنهم لو أقرُّوها لتلاعبَتْ بها حركاتُ ما قبلها ؛ فـكانت تـكون بعد الـكسرة ياءً ، و بعد الفتحة ألفاً ، و بعد الضـمة واواً ؛ فلما رأوا مَصيرَها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وَجْهًا واحداً وهو التاء ، وهو أقربُ الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه .

وقال بعض النحويين : البدلُ فى باب اتّصَل إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع الـكسرة فى اتّصَال وفى اتّصَــل ، وحُمل المضارعُ واسمُ الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذو اللين يشـمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها فى ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاما .

الثانى : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسَب الحركات قبلها ، فيقولون : ايتصَلَ ياتَصِلُ فهو مُوتَصِلٌ ، وايتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ . وحكى الجرمى أن من العرب من يقول : ائتصل وائتسر ، بالهمز، وهو غريب .

(وَشَذّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم فى (ائتَكلَا) وائتزرَ — افتَعَلَ من الأكل والإزار — اتّكلَ واتزرَ ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها فى التاء ، وكذا قولهم فى أوْتُمِنَ — افتُعِلَ من الأمانة — اتُّمِنَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدمُ الإبدالِ ، وإلا توالى إعلالان ، وقولُ الجوهرى فى اتّخذَ إنه افْتَعَلَ من الأخذ وَهَمٌ ؛ وإنما التاء أصل وهو من تخِذَ ، كاتبعَ من تَبِعَ . قال أبو على : قال بعض العرب : تخِذَ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج فى وجود مادة تَخِذَ ، وزعم أن أصله اتخذَ وحُذِف ، وصحح ما ذهب إليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم : تخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفُصْحَى ؛ لأن فيه لغة وهى وَخَذَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحْسَنُ ؛ لأنهم نصُّوا على أن اتمن لغة رديئة .

(طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقٍ) طا : مفعول ثانٍ لردّ ، والمفعول الأول « تا » إن كان رُدَّ أمراً ، أو ضميره إن كان رد مجهولا .

أى إذا بنى الافْتِعَالُ وفروعُه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهى الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاء ؛ فتقول فى افتعل من صبر : اصْطَبَر ، ومن ضرب : اضطَرَب، ومن طَهر : اطّهرَ ، ومن ظلم : اظطلم، والأصلُ : اصْتَبَر، واضترَب ، واطْتهرَ ، واظتلمَ ، فاستثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج

وتباين الصفة ، إذا التاء مهموسة مُسْتَفِلة، والمطبق مجهور مُسْتَعْلٍ ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجَوَادُ الذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عفواً ، وَيُظْلَمُ أحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

روى : فيظطلم ، و فَيَظَّلم ، و فَيَطّلم ، وقد روى أيضاً فَيَنْظَلِم ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اصطبر ، واصَّبَر ، ولا يجوز اطّبر ؛ لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضْطَرَبَ ، واضَّرَبَ ، ولا يجوز اطّرَبَ ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى فى الشذوذ اطّجَعَ ، وهو فى الندور والغرابة مثل الْطَجَعَ ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأى أنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ]
مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

(فِى ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِى) أى إذا بُنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دَانَ ، أو زاى نحو زَادَ ، أو ذال نحو ذَكَرَ ، وجب إبدال تائه دالا ، فيقال : ادّانَ ، وازْدَادَ ، وادَّكَرَ ، والأصل : اذْتَانَ ، وازْتَادَ ،

وادْ تَـكَرَ ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يُوَافق التاء فى مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف فى الجَهْرِ ، وذلك الدال .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : ازْدَجر ، وازَّجرَ ، ولا يجوز ادَّجرَ ؛ لفوات الصفير .

وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : اذْدَكر ، ومنه قولُه :

١٢٣٧ — [تُنْجِى عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا]
وَالْهَرْمُ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَا

وادَّكر ، واذَّكر بذال معجمة . وهذا الثالث قليل ، وقد قرئ شاذاً « فَهَلْ من مذَّكِرٍ » بالمعجمة .

الثانى : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرُّ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبْدَل ثاء بعد الثاء ، فيقال : اثَّرَدَ بثاء مثلثة ، وهو افتعل من ثَرَدَ ، أو تدغم فيها الثاء فيقال : اتَّرَدَ ، بتاء مثناة . قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار ، فيقال : اثْتَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجْتَمَعُوا : اجْدَمَعُوا ، وفى اجْتَزَّ : اجْدَزَّ ، ومنه قولُه :

١٢٣٨ — فَقُلْتُ لِصَاحِبِى : لاَ تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض

العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد عُلم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ؛ فإنها تبدل من الهمزة أولا كهَرَاقَ ، وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فإن أصله مَوَه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء ، أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يَعُدُّوها فى باب الإبدال لعروضها .

وعُلم أيضاً أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الألف والوا والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن الثاء تبدل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلا .

وقد تقدم أولَ الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورىّ فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضا ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أذيِّلَ ما سبق ذكرُه باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

الهمزة ـ أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والخاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الخاء فقولهم فى صَرَخ : صَرَأ ، حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن الغين قولهم فى رَغْنَة : رَأْنَه ، حكاه النضر بن شميل عن الخليل .

و إبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف ـ أبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو « لَنَسْفَعًا » .

الهاء ـ أبدلت من ستة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ، والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .

وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

١٢٣٩ ـ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ

مِنْ هاٰ هُنَا وَمِنْ هُنَهْ

إنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ

فأبدل الهاء فى « هُنَهْ » من الألف ، وأما قوله « فمه » فيجوز أن يكون من ذلك : أى فما أصنع ، أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون « فَمَهْ » بمعنى اكْفُفْ ، أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تَلُمْنِي وا كفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا « أَنَهْ »(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة . وقالوا فى حيهله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حَيْهَلَا .

وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

---

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائى « هكذا فزدى أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزد لنا ، تريد افصد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ، فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدى أنه ؟ فقلب الصاد زايا والألف هاء .

١٢٤٠ — وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَاهَنَا
ه وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ

وقد اختلف فى ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبْدَلة من الواو ، والأصل يا هنَاو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدَل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

و إبدالها من الياء فى قولِهِمْ « هذه » فى هٰذِى ، وهُنَيْهَة فى هُنَيَّة .

و إبدال الهاء من التاء فى نحو « طلحة » فى الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون : « كيف البَنُونَ والْبَنَاه » ، و « كيف الإخْوَةُ والأخوَاهْ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم فى التابوت : تابُوه . قال ابن جنى : وقد قرىء بها ، يعنى فى الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قعدْنَا على الفرَاهْ ، يريد على الفرَاتِ .

و إبدالها من الحاء فى قولهم : طَهَرَ الشىء بمعنى طَحَره ، أى أبعده ، ومَتَه الدَّلْوَ بمعنى مَتَحَها ، ومَدَهَه بمعنى مَدَحَه . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل المدح فى الغيبة ، والمده فى الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

العين ـ أبدلت من حرفين : الحاء ، والهمزة ، فالحاء فى قولهم ضَبَعَ بمعنى ضبح ، والهمزة فى نحو « عَنَّ زَيْدًا قائم » بمعنى أن زيدا قائم ، وهى عَنْعَنَة تميم ، وقد تقدم .

الغين ـ أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والعين ، فالخاء نحو قولهم « غطر بيديه يغطر » بمعنى خَطَر يخطر ، حكاه ابن جنى . والعين فى قولهم لَغَنَّ فى لَعَنَّ .

الحاء ـ أبدلت من العين ، قالوا « ربح » بمعنى ربع ، وهو قليل .

الحاء ـ أبدلت من الغين ، قالوا « الأخَنّ » يريدون الأغَنّ ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك فى غاية القلة .

القاف ـ أبدلت من الكاف ، قالوا فى وُكْنَة الطائر ـ وهى مأواهُ من الجبل ـ وُقْنَة ، حكاه الخليل .

الكاف ـ أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف فى قولهم « عربى كحّ » أى قُحّ ، وفسَّر الأصمعى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء فى قوله :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وقد تقدم .

الجيم ـ أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

الشين ـ أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للمؤنث ، والجيم ، والسين ، فالكاف فى نحو « أكْرَمْتُكِ » قالوا : أكرمْتُشِ ، وهى كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما فى قوله :

١٢٤١ ـ إذْ ذَاكَ إذْ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ (١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسَهَّل ذلك كونُ الجيم والشين متفقتين فى المخرج . والسين قالوا : جمشوش فى جمسوس ، وهو القمِىء الذليل ، ويجمع بالمهملة دون المعجمة ، وبذلك عُلم الإبدال .

الياء ـ وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانيةَ عشرَ حرفا : من الألف فى نحو مصابيح ، وغُلَيِّم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغْزَيْتُ وما تصرف منه ، ومن

---

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

الهمزة فى نحو بِيرٍ فى بئر ، ومن الهاء قالوا « دَهْدَيْتُ الحجرَ » فى دَهْدَهْته ، وقالوا « صَهْصَيْتُ بالرجل » أى صَهْصَهْتُ به ، إذا قلت له : صَهْ صَهْ . ومن السين فى قوله :

١٢٤٢ — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَــةٌ فِسَالٌ
فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى

أى سادس . ومن الباء فى قولهم « الأرانى والثعالى » ، والأصل الأرانب والثعالب ، وقد مر . ومن الراء فى « قيراط ، وشيراز » ، والأصلُ قِرّاط وشِرّاز ، لقولهم فى الجمع : قَرَاريط ، وشَرَارِيز . وقال بعضهم فى شيراز « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، والأصل شِوْراز . ومن النون فى أناسِيّ وظَرَابِيّ ، والأصل أناسين وظرابين ؛ لأنهما جمعا إنسان وظَرِبان ، وكذلك تظنَّيْتُ ، أصله تظنَّنْتُ من الظن ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لَمْ يَتَسَنَّهْ » أصله يَتَسَنَّنْ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ » وكذلك « دينار » أصله دِنَّار لقولهم دَنَانير ودُنَيْنير ، وقالوا فى إنسان : إيسان ، بالياء . ومن الصاد فى قولهم « قَصَّيْتُ أظفارى » والأصل قصصت . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تتبعْتُ أقصاها . ومن الضاد فى قوله :

١٢٤٣ — إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ
تَقَضِّىَ البَازِى إِذَا الْبَازِى كَسَرْ

أى تَقَضُّضَ البازى ، من الانقضاض . ومن اللام فى أَمْلَيْتُ وأصله أَمْلَلْتُ ؛ ومن الميم فى قوله :

١٢٤٤ — تَزُورُ امْرَأً أَمَّا الإِلٰهَ فَيَتَّقِي
وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتَمِى

قال ابن الأعرابى : أراد فيأتمُّ ، ومن العين فى قوله :

١٢٤٥ — وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـــوَازِقُ
وَلِضَفَـادِى جَمِّـهِ نَقانِقُ

يريد ولضفادع . وقالوا « تلعيت » من اللَّعاعة وهى بَقْلَة ، والأصل تلععت : ومن الدال فى التَّصْدِيَة وهى التصفيق والصوت ، والأصل تَصْدِدَة ؛ لأنها من صَدَدْتُ أَصِدّ ، قال تعالى « إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء فى قوله :

١٢٤٦ — قَامَ بِهَـا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ
وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَـرْقَدِ

أى واتَّصَلَتْ . ومن الثاء فى قوله :

١٢٤٧ — قَدْ مَرَّ يَوْمَان وَهَـذَا الثَالِى
[وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لاَ تُبَالِى]

أى الثالث . ومن الجيم فى قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌ وَلاَ جَنَى]
فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَـيَرَاتِ

أى من شَجَرات . وقالوا « دياجى » فى جمع دَيْجُوج ، والأصل دَياجيج . ومن الكاف فى قولهم : مَكُّوك ومَكَاكِيّ ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال .

الصاد ـ أبدلت من حرفين ، من السين فى قولهم « صِرَاط » فى السراط ، ومن اللام فى قولهم « رجل جَصْد » أى جَلْد .

اللام ـ أبدلت من حرفين ، وهما : النون فى أُصَيْلاَن ، والضاد فى اضْطَجَعَ ، كما مر .

الراء ـ أبدلت من اللام فى قولهم « نَثْرَه » بمعنى نَثْلَه ، ورَعَلَّ بمعنى لَعَلَّ .

النون ـ أبدلت من أربعة أحرف : من اللام فى قولهم « لَعَنَّ » فى لَعَلَّ ، و« نَا بَنْ فعلت كذا » ، فى لا بَلْ فعلتُ كذا ، ومن الميم فى قولهم للحيّة : أَيْم ، وأَيْنٌ ، وقالوا : أسود قَاتِمٌ ، وقَاتِن . ومن الواو فى صَنْعَانى و بَهْرَانى نسبة إلى صنعاء و بهراء ، والأصل صنعاوى و بهراوى ؛ لأن همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا ، كما تقدم فى بابه . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنَّانٌ فى حِنَّاء ، وهو الذى يُخْضَب به . وأما قول الخليل وسيبويه « إن نون فَعْلاَن الذى مؤنثه فَعْـلَى بدلٌ من همزة فَعْلاَء كنون سَـكْرَان وغَضْبَان » فليس المراد به هذا البدل ، و إنما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوينَ .

الطاء ـ أبدلت من حرفين : من التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق ، وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعى « مَطَّ الحرف » فى مَدَّه ، و« الإبعاط » فى الإبعاد .

الدال ـ أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المَرَدَى فى المَرَطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الذال فى قولهم « دِكَرٌ » فى جمع ذِكْرَة (١) .

التاء ـ أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء فى فُسْتَاط ، والأصلُ فُسْطَاط ، لقولهم فى الجمع : فَسَاطيط ، دون فساتيط . ومن الدال فى قولهم « ناقة تَرَبُوتٌ » والأصل دربوت ، أى مُذَلَّلة ؛ لأنه من الدُّرْبة . ومن الواو فى « تُرَاث وتُجَاه » ونحوهما . ومن الياء فى نحو اتَّسَرَ ، الأصل ايتسر كما مر ، وفى قولهم « ثنتان » الأصل ثنيان ؛ لأنه من ثَنَيْتُ الواحدَ ثنيا ، وفى قولهم كيت وذيت ، الأصلُ كَيَّة وذَيَّة ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الـكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيَّـةَ وكَيَّـةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ . ومن الصاد فى قولهم فى لِصٍّ : لِصْت ، ومن السين فى قولهم فى طس : طست ، وقولهم فى العدد : سِتّ ، والأصل سِدْسٌ ، لقولهم : سُدَيْسَة ،

---

(١) ذكر الليث أن الدال فى « الذكر » قد تبدل دالا ، متى كانت الـكلمة مقترنة بأل

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء فى قولهم « ذَعَالِت » فى ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأَخْلاَقُ من الثياب ، الواحد ذُعْلُوب . قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضُهم فى قوله :

١٢٤٨ — الْعَاطِفُونَةَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نِعمَ الذَّرَا فِى النَّائِبَاتِ لَنَا هُمُ]

إنه أراد العاطفونَهْ بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومَثَّله بعضهم بنحو « جَنّتْ ونِعْمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلا .

الصاد ــ أبدلت من السين، نحو صِرَاط .

الزاى ــ أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يزْدل فى يسْدل ، ويَزْدر فى يسدر ، يقال : سَدِرَ البعيرُ يسدر سَدَراً ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق فى يَصْدُق، ونحو القَزْدُ فى القَصْد[1] ،فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفى كلامهم : لَمْ يُحْرَمِ الرِّفْدَ مَنْ فُزْدَلَهُ ، أى من فُصِدَ له ، فأسكن الصاد وأبدلها زايا .

السين — أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى اسْتَخَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اتَّخَذَ . ومن الشين فى قولهم فى مَشْدود : مَسْدُود . ومن اللام فى قولهم « اسْتَقَطَه » فى التقطه ، وهو فى غاية الشذوذ .

الظاء — لم أر فى إبدالها شيئا .

الذال — أبدلت من حرفين : من الدال فى قراءة من قرأ « فَشَرِّذْ بِهِمْ » بالمعجمة ، ومن الثاء فى قولهم « تَلَعْذَمَ الرجل » أى تَلَعْثَمَ، إذا أبطأ فى الجواب .

الثاء — أبدلت من حرفين : من الفاء فى مُغْثُور ، والأصل مُغْفُور ، ومن الدال فى قولهم فى الجذوة من النار : جَثْوَة .

(١) قد سبق أن مثلنا فى إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فزدى أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وماهنا بقاف فصاد فى الأصل أبدلت زايا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من الثاء فى قولهم : « قام زيد فُمَّ عمرو » ، أى ثُمَّ عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم : «فُوم» بمعنى ثُوم . ومن الباء فى قولهم : «خذه بِإِفَّانِه» أى بإبانه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم فى قولهم : « بَا اسْمُكَ ؟ » يريدون : مَا اسْمُكَ ؟ . ومن الفاء فى قولهم « البِسْكِلِ » فى الفِسْكِلِ (١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فَمٍ عند الأكثر ، أصله فَوْه مثل فَوْج ؛ فحذفت الهاء تخفيفا ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوْهُه ؛ فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون فى نحو عَمْبَرٍ ، والبنام فى البنان . ومن الباء فى قولهم : بنات مَخْر ، فى بنات بَخْر ، للسحاب ؛ لأنه من البُخَار ، وقولهم « مَا زِلْتُ راتما على هذا » أى راتبا . وعن ابن السكيت : رأيته من كَثَب ومن كَثَم ، أى قُرْب ؛ فالميم بَدَل من الباء ؛ لأنهم قالوا « كَثَبَ الفقيه الأمر » ولم يقولوا كثم ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَىٰ مُثَابِرَةً
حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنِيَا جِيدِهَا نَغَمَا (٢)

أراد نَغَبًا ، والنُّغْبَة : الجُرْعَة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد تقدمت ، والله أعلم .

---

(١) الفسكل — بزنة قنفذ أو زبرج — الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل .

(٢) النغب — ومثله النغم بإبدال الباء ميما — اسم جنس جمعى ، واحده نغبة ، ولكنه حرك الغين بالفتحة هنا لأن حرف الحلق ربما فتح ، كما قالوا : بحر ، وشعر ، بفتح الحاء والعين وأصلهما السكون .

فصل

فى الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؛ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ اُحْذِفْ وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ)

أى : إذا كان الفعلُ ثلاثيا واوىّ الفاء مفتوحَ العين ؛ فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى اليـاء ، نحو : وَعَـدَ يَعِدُ ، والأصل يَوْعِدُ ؛ فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحُمِل على ذى الياء أخواتُه ، نحو أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ ، والأمر نحو عِدْ ، والمصدر الـكائن على فِعْلٍ بكسر الفـاء وسكون العين نحو « عِدَةٍ » فإن أصله وِعْدٌ على وزن فِعْل ؛ فحذفت فاؤه حملا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الـكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دايلا عليها ، وعَوَّضوا منها تاء التأنيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضُهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّ الْبَيْنَ فَانْجَرَدوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا

يعنى عِدَةَ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخَرَّجه بعضهم على أن عِدَا جمع عِدْوَة ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحىَ الأمر الذى وَعَدُوا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « من كوعد » أنّ حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا تحذف من يُوعِدُ مضارع أَوْعَدَ ، ولا من يُوعَدُ مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم « يُدَعُ ، ويُذَرُ »[1] فى لغة . ثانيها : أن تكون عينُ الفعلِ مكسورةً ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يَوْجَلُ أو مضمومة نحو يَوْضُؤُ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَ يَجُدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ — لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ

وهى لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، ويَضَعُ ، ويَهَبُ ؛ فللكسر المُقَدَّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها فَعَلَ بالفتح ؛ فقياسُ مضارعها يَفعِلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا ؛ فكان الكسر فيه مُقدَّرا ، ويَسَعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسِعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتحُ ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلّ ذلك على أنه كان مما يجىء على يَفعِلُ بالكسر نحو وَمِقَ يَمِقُ ، وإلى هذا أشار فى التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ أو مقدرة كيَقَعُ ويَسَعُ »

ثالثها : أن يكون ذلك فى فِعْلٍ ؛ فلو كان فى اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول فى مثال يَقْطِين من وَعَد : يَوْعِيد ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثانى : فُهِمَ من قوله : « كَعِدَةٍ » أن حذف الواو من فِعْلة المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدرا كعِدَة ، وشذ من الأسماء رِقَةٌ للفضة ، وحِشَةٌ للأرض المُوحِشة ، ومن الصفات لِدَةٌ بمعنى تِرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، قال :

١٢٥١ — رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُـؤَزَّرَاتٍ
وَشَرْخُ لِدِىَّ أَسْتَارَ الْهِرَامِ (١)

---

(١) هكذا وقع فى جميع نسخ الشرح التى بين يدى على كثرتها ، وفى النسخة التى كتب عليها الصبان ، والذى فى لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوخَهُنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخَ لِدِىَّ أَسْنَانَ الْهِرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوبين .

وقوله فى التسهيل : « وربما أُعِلَّ بذا الإعلال أسماء كرِقَةٍ ، وصفاتٌ كلِدَة » فيه نظرٌ ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رِقَةٌ ، وحِشَة ، وجِهَة ،عند مَنْ جعلها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لِدَةٍ ، وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الهيئة ، نحو الوِعْدَة والوِقْفَة المقصود بهما الهيئة ؛ فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام فِعْلة شاذا ، قالوا : وَتَرَه وَتْراً ووِتْرَةً بكسر الواو ، حكاه أبو على فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب مَنْ يخرجه على الأصل ، فيقول : وِعْدَة ، ووِثْبَة ، ووِجْهَة . وذهب المازنى والمبرد والفارسى إلى أن وِجْهَة اسمٌ للمكان المتوجَّه إليه ؛ فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر . وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِب إلى المازنى أيضا ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ ، قال بعضهم : والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فِعْلِه ؛ إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجِهُ ؛ فلما فقد مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حَمْله على مضارعه ، ولا مضارع ، والفعل المستعمل منه تَوَجَّه وَاتَّجه ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ ؛ فحذفت زوائده ، وقيل : وِجْهَة . ورَجَّح الشلوبين القولَ بأنه مصدر ، وقال : لأن وِجْهَة وَجِهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال فى جهة إنها اسم للمكان ؛ إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِحت عينُ هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سَعَة وضَعَة ، وقد تضم ، قالوا فى الصِّلَة : صُلَةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أُعلَّ بهذا الإعلال مصدرُ فَعُلَ بالضم ، نحو وَقُحَ قِحَةً .

السادس : فُهِم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حَظَّ له فى هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يَسَرَ يَسِرُ ، والأصلُ يَيْسِرُ ، وفى مضارع يَئِسَ يَئِسُ ، والأصل يَيْئِسُ ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثانى بقوله :

(وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ)

أى مما اطرد حَذْفُهُ همزةُ أَفْعَلَ من مضارعه ، واسْمَىْ فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبنيتى متصف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، والأصل يُؤَكْرِمُ ومُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أَفْعَلَ معها ؛ لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة ، وحُمِلَ على ذى الهمزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرَة ؛ فمن الضرورة قوله :

١٢٥٢ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندرَة قولهم : « أرضٌ مُؤَرْنِبَة » بكسر النون ، أى كثيرة الأرانب ، وقولهم « كِسَاء مُؤَرْنَبٌ » إذا خلط صوفُهُ بوَبَرِ الأرانب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

﴿ تنبيه ﴾ : لو أبدلت همزةُ أَفْعَلَ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَاقَ ، أو عينا ، كقولهم فى أَنْهَلَ الإبلَ : عَنْهَلَ — لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هَرَاق يُهَرِيقُ ، فهو مُهَرِيقٌ ومُهَرَاقٌ ، وعَنْهَلَ الابلَ يُعَنْهِلُهَا ، فهو مُعَنْهِلٌ وهى مُعَنْهَلَة ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا)

أى كل فعلٍ ثلاثى مكسورِ العين ماض عينُه ولامُه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاما كَظَلِلْتُ ، ومحذوفَ اللام مع نَقْل حركة العين إلى الفاء كظِلْت ، ودون نقلها كظَلْتُ ، وكذا تفعل فى ظَلِلْن ، فإن زاد على الثلاثة تعيّنَ الإتمام ، نحو أَقْرَرْتُ ، وشذَّ أَحَسْتُ فى أَحْسَسْتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَلْتُ ، وشذ هَمْت فى هَمَمْتُ ، حكاه ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقْرِرْنَ ويَقِرْنَ ، واقْرِرْنَ وقِرْنَ ، وإلَى ذَلِكَ الإشارةُ بقَولِهِ : (وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ) أى استعمل قِرْنَ فى اُقْرِرْنَ ، قال تعالى : « وقِرْنَ فى بيوتكن » وهو أَمْرٌ من قَرِرْتُ بالمكان أَقِرُّ بالفتح فى الماضى والكسرِ فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضى . وقيل : هو أمر من الوَقار ، يقال : وَقَر يَقِرُ ، فيكون قِرْنَ محذوفَ الفاء مثل عِدْنَ ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قَرِرْت بالمكان بالكسر أَقَرُّ بالفتح فالتخفيفُ قليل ، وإليه أشار بقوله : (وقَرْنَ نُقِلا) : أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح . وقد أفهم بقوله « نُقِلا » أن ذلك لا يطرد ، وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده ، فقال :

* وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ وقِسْ مُعْتَضِدَا *

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام التسهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظَلِلْتُ ونحوه غيرُ مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى ، وهما ظَلْتُ ومَسْتُ ، وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أَحَسْتُ فى أَحْسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الشلوبين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سُلَيْم ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: اخْتَلَفَ كلام الناظم فى المحذوف ؛ فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية وشرحها إلحاقَ المضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى اغضُضْنَ أن يقال : غُضْنَ قياساً على قِرْنَ ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ المفتوح القاف ؛ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولا ، اهـ .

فصـــل

فى الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لغةً : الإدخال ، واصطلاحا : الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرك من مخرج واحد بلا فَصْل . والادِّغام — بالتشديد — افْتِعَال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الادِّغَام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدْغَام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى المتماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب مُتَّسع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين فى كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ أَدْغِمْ) أي يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط ، وهى : أحد عشر :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدَّ ومَلَّ وحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ، ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين ؛ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأَ آية » فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغامُ ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَن » . قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدْغَم بعد مَدّة أو حركة نحو : « لا تَيَمَّمُوا » ، و « تَكَادُ تَمَيَّزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال : اتَّابَعَ ، وسيأتى الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكره فى الكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فُعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كصُفَفٍ جمع صُفّة وجُدَد جمع جُدّة وهى الطريق فى الجبل ، أو فُعُلٍ بضمتين نحو ذُلُلٍ جمع ذَلول بالمعجمة ضد الصعبة ، وجُدُد جمع جَدِيد ، أو فِعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كِلَلٍ جمع كِلّة ، ولِمَمٍ جمع لِمّة ، أو فَعَلٍ بفتحتين نحو لَبَبٍ وطَلَلٍ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لاَ كَمِثْلِ صُفَفٍ وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبٍ) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرعٌ عن الإظهار ، فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعـل إلا أنه لم يدغم لخفته ، وليـكون مُنَبِّهًا على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يمتنع الإدغام أيضاً فيما وازَنَ أحد هـذه الأمثلة بصَدْره لا بجملته ، نحو : خُشَشَاء لعظمٍ خلف الأذن ، ونحو : رُدُدَان مثل سُلُطَان بمعنى سُلْطان من الردِّ ، ونحو : حِبَبَة جمع حُبٍّ ، ونحو : الدَّجَجَان مصدر دَجَّ بمعنى دَبَّ .

الثانى : كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامساً يمتنع فيه الإدغام وهو فِعِلٌ نحو إبِلٍ لـكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت رِدِدٌ بالفك ، ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الـكلام ، ولم يسمع فى المضاعف ، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فِعُلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهى فَعِلٌ نحو كَتِفٍ ، وفَعُلٌ نحو عَضُد ، وفُعِل نحو دُئِل ، فإذا بنيت من الردِّ مثل كَتِف أو عَضُد قلت رَدٌّ أو رَدٌّ ، بالإدغام (١) ؛ لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليسا فى خفة فَعَلٍ نحو لَبَب . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِدٌ ورَدُدٌ بالفك ، ووافقه الناظم فى التسهيل فى الأول دون الثانى . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِل قلت « رُدِد » بالفك ، ومَنْ رأى أن فِعِل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو فى هـذا أولى ، وعليه مشى فى التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغى أن يكتفى بأحد اللفظين .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغم فيه ، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَجُسَّسٍ) وهو جمع جاسٍّ ، اسم فاعل من « جسَّ الشىء » إذا لمسه ، أو من « جسَّ الخبر » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَاخْصُصَ أَبى) لأن الأصل أَخْصُصْ بالإسكان ، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يعتد بها لعروضها .

التاسع : أن لا يكون ماهما فيه مُلْحقا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَهَيْلَلَ) وهذا نوعانِ ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَل » إذا أَكْثَرَ من لا إلهَ إلا الله ، فإن الياء فيه مَزيدة للالحاق بدَحْرَجَ ، والآخر ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبَ ؛ فإن إحدى باءيه مزيدة للالحاق بدَحْرَجَ ، وإنما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فواتَ ما قُصِد من الإلحاق .

العاشر : أن لا يكون مما شَذَّت العربُ فى فكه اختياراً ، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ) أى شذ الفك فى ألفاظ : منها قولهم : « أَلِلَ السقاء » إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبِبَ الإنسان » إذا نبت الشعر فى جبينه ، و « صَكِكَ الفرسُ » إذا اصطكت عرقوباه ، و « ضَبِبَتِ الأرضُ » إذا كثر ضِبابُها ، و « قَطِطَ الشَّعَر » إذا اشتدت جعودته ، و « لَحِحَتِ العين ، ولَخِخَت » إذا التصقت بالرمَصِ ، و « مَشِشَتَ الدابة » إذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم ، و « عَزِزَتِ الناقة » إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها ؛ فشذوذ ترك الإدغام فى هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القوَد والحيَد والصَّيَد ، والحَوَكَة والخَوَنَة مما سبق فى موضعه ؛

فلا يجوز القياس على شيء من هـذه المفـكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبي النجم :

الحمدُ لله العَـــلىِّ الأجْلَلِ

[الوَاسِـعِ الْفَضْلِ الوَهُوبِ الْمُجْزِلِ]

﴿ تنبيه ﴾ : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قولهم « رَجُل ضَفِفُ الحال » ، و « مُحْبَبِ » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه يبس .

(وَحِيَ) وَعِيَ ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ) في واحد منها ؛ لوروده ، فمن أدغم نظَر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدم ، ومَنْ فكَّ نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة ، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو « لن يُحْـيِيَ ، ورأيت مُحْيِيا » وأما قوله :

١٢٥٣ — وَكأنَّهَا بَيْنَ النِّسَــاءِ سَبِيكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهــا فَتُعِيُّ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

﴿ تنبيه ﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحا مقروأ به في المتواتر ، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَـذَاكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ) أما الأول فقال في شرح الـكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زِدتَ همزةَ وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت في تَتَجَلَّى : اتَّجلَّى ، هذا كلامه ، وفيـه نظر ؛ لأن تتجلى فعلٌ مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيرُه من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان

ماضيا نحو تَتَبَّعَ وتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلابُ همزة الوصل، فيقال: اتَّبَّعَ واتَّابَعَ، وإن كان مضارعا نحو تَتَذَكَّر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع، بل يجوز تخفيفُه بحذف إحدى التاءين، وسيأتى فى كلامه، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامُه بعد متحرك أولين نحو «تكادُ تميز» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج فى ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل.

وأما الثانى — وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن — فهذا تجوز فيه الفك وهو قياسه؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول سَتَّرَ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول إذا أوثر الإدغام فى اسْتَتَرَ صار اللفظ به كاللفظ بسَتَّر الذى وزنُه فَعَّلَ بتضعيف العين، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر؛ لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افتعَل يَسَتِّر بفتح أوله وأصله يَسْتَتِر، فنقل وأدغم، وتقول فى مضارع الذى وزنه فَعَّلَ يُسَتِّر بضم أوله، وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل: سِتَّارا، وأصلُه اسْتِتَارا، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول فى مصدر الذى وزنه فَعَّل تَسْتِيراً على وزن تَفْعيل.

الثانى: يجوز فى اسْتَتَرَ ونحوه إذا أُدْغِمَ وجه آخر، وهو أن يقال سِتَّرِ بكسر فائه، وذلك أن الفاء ساكنة، وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة، فتقول فِعَّلَ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك، إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمُخْتَار، فيحتاج إلى قرينة.

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

***

(وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصرْ فِيــهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

الأصل تتبين ، بتاءين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلة الحذف أنه لما ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المثلين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهى لا تكون فى المضارع ، عَدَلُوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه فى القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ والروح » « لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ » « ناراً تَلَظَّى » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهبُ سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حَصَل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفةُ هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشَدَ بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء ؛ لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضى ـ نحو تتابع ـ فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذ المضارع الواقع فى الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفعل ذلك ـ يعنى التخفيف بالحذف ـ بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ماحكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنُزِّلُ الملائكةَ تنزيلاً » ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَتَنزَّل » حين قال « تَنَزَّل » إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى « كذلك نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ » فى قراءة عاصم ، أصله نُنَجِّى ؛ ولذلك سكن آخره ، اه.

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يعرض سكون ثانى المثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، و إما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناث ، نحو (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وحَلَلْنَا ، والهندات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لُغَيَّة . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدَّنَا ومَرَّنَا ورَدَّتَ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقَوُا اللفظَ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفِى جَزْمٍ وشِبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (قُفِى) أى تبع ، نحو لم يَحْلُلْ ولم يَحُلَّ ، واحْلُلْ وحُلَّ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لااستواؤهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى» ، «وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا تَمْنُنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أُرُدَّ وأُغُضَّ وأُمُرَّ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رُدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدَّنَّ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنىٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتحَ المدغَم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدَّها ولم يَرُدَّها » والتزموا ضمه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يَرُدُّهُ » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدُّوا بوجودها ؛ فكأنَّ الدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك فى المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغُلِّط فى تجويزه الفتحَ ، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغَيَّة ، سمع الأخفش من ناس من عقيل مُدِّهِ وعَضِّهِ ، بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدِّ القومَ » لأنها حركة الْتِقاَء السَّاكِنَيْنِ فى الأصل ، ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قولهُ :

١٢٥٤ — فَغُضَّ الطَّرْفَ ؛ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
[فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَ بَا]

نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ، بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشىء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ، وهى لغة كعب ونُمَيْر ، والإتباع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ، وهذا أكثر فى كلامهم ، اه .

(وَفَكُّ أَفْعِلْ فِى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ) قال فى شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب ؛ لأن المسموع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائى إجازة إدغامه (وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلُمَّ) بإجماع ، كما قاله فى شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلْمُمْ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هـذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأولى : أَفْعِلْ فى التعجب ؛ فإنه ملتزم فَـكُّه ، والثانية : هَلُمَّ فى لغة تميم ؛ فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال أن هَلُم عنـد الحجاز بين اسم فعلٍ بمعنى احْضُرْ أو أقْبِلْ ، وعند بنى تميم فعلُ أمرٍ ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا أيضاً فتح هَلُمَّ ، وحكى الجرمى الفتح والـكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هَلُمَّهُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلُمَّ الرجل ، وقد تقدم أن لـكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّى ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نونُ الإناث فالقياس هَلْمُمْنَ . وزعم الفراء أن الصواب هَلُمَّنَّ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير ، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هَلُمِّينَ يا نسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هَلُمُّنْ بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من « ها » التنبيه ومِنْ لُمَّ التى هى فعل أمر من قولهم « لَمَّ الله شَعَثَه » أى جَمَعَـه ، كأنه قيل : اجْمَعْ نَفْسَك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفا . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت الهمزة للدَّرْج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وقال الفراء : مركبة من هَلْ التى للزجر ، وأُمَّ بمعنى اقْصِدْ ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلُمَّ ، ونسب بعضهم هـذا القول إلى الـكوفيين ، وقول البصريين أقربُ إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : فى النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غُنَّة فى اللام والراء ، و بغنَّة فى حروف يَنْمُو ، مالم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصِنْوَان وأنمار ؛ فإن الفك فى ذلك لازم.

والثانى : الإظهار ، وهو فى حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة ؛ لبعد مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القَلْب ميماً عنـد الباء ، ويستوى كونها فى كلمة نحو « أَنْبِئْهُمْ » أو كلمتين نحو «أَنْ بُورِكَ» وموجِبُ هذا القلب أن الباء بَعُدَتْ من النون ، وشابهت أقربَ الحروف إليها وهى الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمرا آخر ، وهو قلبها ميما ؛ لأنها أختها فى الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شىء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى ،زَيدَ فى ضَنًى!
كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صِيدَ سُوءَ شَبا ظُفُرِ

و إنما أخفيت عند هـذه الحروف لأنها قربت منها قربا متوسطا ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قربا شديدا فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعد بُعْدَ تيك ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وَعَدَ به فى الخطبة مِنْ قوله «مَقَاصِدُ النحو بها مَحْوِيه» أخبر بذلك فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)

يقال « عُنِيَ بكذا » أى اهتمّ به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لُغيَّة حكاها فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ — عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ [لَهُ جَفِـيرَانِ وَأَىُّ نَبْلِ]

ونَظْما : حال من الهاء فى بجمعه ، أو تمييز مُحوَّل عن الفاعل ، واشتمل : نعت لنظما ، وعلى جل المهمات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالصَ الصافى مما يكدره . (كَمَا اقْتَضَى) أى أخذ (غِـنًى بِلَا خَصَاصَهْ) تَشُوبُه ، والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمدٍ سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ، لإحراز أجر ذلك ويُمْنِهِ فِي البَدْءِ والخِتَامِ ، فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى دار السلام :

(فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحمدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا)
(وَآلِهِ الغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ المنتخَبِينَ الخِيَرَهْ)

الحمد لله أولا وآخراً ، باطناً وظاهراً ، وصَلَّى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمَيْنِ متلازمَيْنِ إلى يوم الدِّين .

والحمد لله الذى يسَّر — بمَنِّه وفضله وعَوْنه وتوفيقه — إتمام مراجعة هذا الكتاب مراجعة دقيقة ، وصلواته وأزكى تسليماته على سيد المرسلين ، وصَفْوة النبيين ، وخير خلق الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من اهتدى بهَدْيه وترسَّم خُطاه إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث

من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك

﴿ تمت الفهرس والحمد لله رب العالمين أولا وآخراً ﴾

DATE DUE